عبد الله العروي

مجمل تاريخ المغرب

1





المركز الثقافي العربي

مجمل
تاريخ المغرب

* مجمل تاريخ المغرب.
* تأليف: د. عبد الله العروي.
* الطبعة الخامسة 1996

* الناشر: المركزالثقافي العربي
* العنوان:

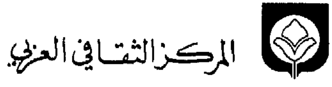
العنوان:

□ الدار البيضاء/ ● 42 الشارع الملكي (الأحباس) * فاكس /305726/ * هاتف/ 303339 - 307651/.
● 28 شارع 2 مارس * هاتف /271753 - 276838/ * ص.ب./ 4006/ درب سيدنا.

□ بيروت/ الحمراء - شارع جان دارك - بناية المقدسي - الطابق الثالث.
* ص.ب/ 113-5158/ * هاتف/ 352826 - 343701/ * فاكس/00961-1-343701/.

عبد الله العروي

مجمل تاريخ المغرب



عبد الله العروي

المغرب في عهد التبعية
إلى وسط القرن الثاني هـ
وسط القرن الثامن م

ـ اختزالات ـ

ـ ق.م: قبل الميلاد
ـ ب.م: بعد الميلاد
ـ م.ن: المرجع نفسه
ـ ص.ن: الصفحة نفسها
ـ و. : وفاته

من المعلوم أن كثيراً من الأسماء اليونانية واللاتينية تنتهي بـ (يوس) مثلاً أغسطينوس، تاسيتوس، قبريانوس. من عادة الإنجليز أن يثبتوا (يوس) في كل الأسماء، ومن عادة الفرنسيس أن يحذفوها. ونجد الاختلاف نفسه عند المترجمين العرب حسب النص المعتمد لديهم. قررنا هنا أن نحذف (يوس) تخفيفاً. فسنقول أغسطين وتيت ـ ليف وقبريان، الخ...

1 - البحث عن الأوليات
2 - من استعمار إلى اخر
3 - غزو بعد اخر
4 - المغرب يستعيد استقلاله

مقدمة النص العربي

ملاحظات حول تجديد التاريخ

I

إن القارىء غير راضٍ عما يجده اليوم في السوق من الكتب حول تاريخ المغرب. إذا رجع إلى المؤلفات القديمة وجدها مليئة بالحروب والثورات والخرافات وأشعار المناسبات. إذا التفت إلى الرسائل الجامعية تاه في نظريات مبهمة عن المنهج أو في تحليلات دقيقة حول منطقة أو أسرة أو تنظيمة إجتماعية. وإذا التجأ إلى كتب الأجانب رآها تزخر بأحكام استعمارية تعكر عليه صفو يومه. فيسخط ويقول: أين مؤرخونا؟ لماذا لا يعيدون كتابة تاريخنا؟

أخاف أن أخيب أمل القارىء إن كان يظن أن الكتاب الذي بين يديه يصحح أخطاء المستشرقين ويتعالى عن سفاسف المؤرخين القدامى ويتجاوز التخصص المفرط الذي يسقط فيه الدارسون الجامعيون. إني أبادر وأعلن أني لم أكتبه لأستوفي كل هذه الشروط، دون أن أتعرض بانتظام إلى منهجية الكتابة التاريخية، وهو موضوع يستحق أن يدرس في كتاب مستقل[1]، أريد أن أسجل بعض الخواطر في قضية تجديد التاريخ التي تشغل الأذهان في المشرق والمغرب.

أريد أن أثبت بحجج أتمنى أن تكون مقنعة لغيري كما تبدو مقنعة لي أن الكتابة التقليدية (كتابة الناصري وابن زيدان ومختار السوسي ومحمد داود) لا يمكن أن تتجاوز ما دامت حدودها قائمة، وتلك الحدود هي المفاهيم

(1) صدر لعبد الله العروي فيما بعد كتاب «مفهوم التاريخ» في جزأين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء وبيروت، 1992 (الناشر).

المعتمدة فيها: الحقبة، الحدث، الوثيقة. ما دمنا ندرس المواضيع نفسها، ضمن السيرورة الزمنية نفسها، معتمدين على الوثيقة نفسها، كيف يتسنى لنا أن نؤلف المعلومات المكتسبة على نمط مخالف للنمط المعهود منذ قرون؟

قد نزيد فصولاً في الرواية، نملأ صفحات بيضاء، ندقق أيام وساعات الوقائع، أسماء وكنى الأمراء والوزراء. . . هذا ما نسميه النقد والتحقيق، لكنه لا يغير شيئاً من نظرتنا إلى الماضي. إنما نبدل أسلوباً بآخر، بياناً بآخر.

لدينا الآن تقليدان: تقليد قديم وآخر حديث. الأول عربي إسلامي (نمط الناصري) والثاني غربي (نمط ليفي - بروفنصال). في الظروف الثقافية التي نعيشها يبدو لنا التقليد الثاني صفوة التكوين العلمي. لا شك أن بين الأثنين فرقاً هائلاً. لا بد من نشر وتشجيع الثاني حتى يكتب به أعلق الناس بالماضي وبالتراث. لا أريد بحال أن أضع المنهجين على مستوى واحد. أريد فقط أن أنبه إلى أن المنهج الثاني أصبح الآن، في العالم المتقدم، تقليدياً وأن العقلية التاريخية التي ينم عنها عادت عتيقة. لن يستطيع المنهج الحديث، كما تنشره الآن الجامعة العصرية، أن يجدد كتابة تاريخ المغرب.

يتطلب التجديد ظروفاً ذهنية واجتماعية، جماعية وفردية، لا تتحقق إلا بشروط كثيرة وفي أمد طويل.

II

التاريخ فن قبل أن يكون علماً، ورواية قبل أن يكون مقالة تحليلية.

يظن أناس كثيرون، منهم مثقفون، أن التاريخ هو مجموع أحداث الماضي. هذا التعريف التقليدي واضح البطلان: لا يسرد التاريخ إلا ما تبقى من الماضي محفوظاً في الذاكرة. هذه ملاحظة بديهية في ظاهرها، لكن نتائجها بالغة الأهمية تعني أن التاريخ في كل حين هو ماضٍ إذ يحدثنا عن وقائع سالفة، لكنه في الوقت نفسه حاضر في ذهن من يروي تلك الوقائع أو يتأملها. الماضي الماضي مطلقاً يخرج عن نطاق التاريخ ليدخل حيز الطبيعة، وهذا صحيح حتى بالنسبة للمظاهر الكونية.

التاريخ في أساسه إستحضار، عندما نقرأ كتاب الناصري اننا، في الحقيقة والواقع، نستحضر إستحضار الناصري لوقائع الماضي. ليس ما بين أيدينا سوى إنعكاس لما رسب من ماضي المغرب في أذهان الناصري وأمثاله.

التاريخ كما نقرأه هو رواية عن أحداث ماضية. لكنه، عندما نكتبه ونتأمله، دراسة رموز، قائمة حالياً، ودالة عن تلك الأحداث. لا يهمنا هنا أن تكون الرموز بقايا مادية أو نقوشاً، أو شهادات شفوية... الخ.

تعنى منهجية التاريخ بمسائل مثل: ما هو الحدث؟ ما هي الوثيقة؟ ما هو النقد؟ ما هي الرواية؟ ما هو دور الماضي في فهم الحاضر ودور الحاضر في فهم الماضي؟... كلها مسائل تندرج تحت، تتفرع عن، ظاهرة

جوهرية، هي أن التاريخ ماضٍ ـ حاضر. والتفكير في صناعة المؤرخ هو تفكير في كيفية تعامله مع أحداث ماضية، حالة في شواهد دالة عليها[1].

يتغير نوع الوثيقة (أي الرمز الشاهد) فيتغير مفهوم الحدث، وبالتالي يتغير النقد والتأليف، أي تتغير ذهنية المؤرخ. يصبح يفهم من كلمة تاريخ غير ما كان يفهمه أسلافه في الحرفة.

نسمع كثيراً أن المنهاج التاريخي تقدم في الأحقاب الأخيرة. ماذا يعني هذا التقدم الذي لا يجادل في وجوده أحد؟ يعني أولاً تعدد أنواع الوثائق إذ لم يعد المؤرخ يعتمد فقط على الوثيقة الرسمية المكتوبة. يعني ثانياً تحولاً في تعريف الحدث التاريخي: لم يعد ينصب إهتمام المؤرخ على وقائع معينة مثل تأسيس دولة أو هزيمة عسكرية أو بناء قصر أو وليمة زفاف... الخ. يعني ثالثاً توسعاً في ممارسة النقد الذي لم يعد يتلخص في التحقيق اللغوي والزماني...

وكان لهذا التطور في المفاهيم والمناهج أثران مهمان. لم يعد المؤرخ يهتم بالرواية بقدر ما أصبح يهتم بالتحليل، فابتعد عن زملائه الأدباء ليقترب من علماء الاجتماع. أما التاريخ كمنهاج فإنه لم يبق تاريخ أشخاص وعائلات وإنما أصبح تاريخ بنى وتنظيمات. فخرج عن حيز الانسانيات محاولاً الانتماء إلى الطبيعيات [2].

(1) لذا قال الوضعانيون إن المؤرخ لا يتعامل مع أحداث الماضي، وإنما يتعامل مع الشواهد أي الوثائق الماثلة أمامه. فنفوا أن يكون منهاجه يختلف في شيء عن منهاج العلم الطبيعي.

(2) لا يمكن أن نقرر أن المحاولة كللت بالنجاح.

III

التـأليف[1] التاريخي المغـربي منسوخ على منـوال التأليف العـربي الإسلامي، وهذا بدوره مستوحى من نمط شرقي قديم. يأخذ هذا التأليف، في مجموعه، الواقعة بمعنى خاص، ويلجأ إلى شاهدة من نوع معين، مكتوبة أو غير مكتوبة. فيتعامل معها بعقلية نقدية محدودة، مستهدفاً رواية تشبه في كثير من ملامحها الأسطورة التربوية. بقي التاريخ العربي، وضمنه المغربي، وفياً لهذا الاتجاه رغم اختلاف انتماءات المؤرخين المذهبية والحزبية.

في القرن التاسع عشر إنكبّ الأوروبيون على هذا التأليف واتخذوه كمادة خام. حاولوا بعد مقابلته مع التأليف الأجنبي تحقيق بعض الوقائع. لكنهم قبل كل شيء درسوه دراسة تحليلية للكشف عن الذهنية المغربية. نسمي الأعمال التي نتجت عن هذا الاتجاه التأليف الاستعماري اعتباراً لمناهجه، لا لزمانه أو لميوله السياسية.

يمتاز التأليف الإستعماري بتوسيع مفهوم الـوثيقة. شـرع الباحثـون الأوروبيون في الحفريات، وسجلوا روايات شفوية وجمعوا الوثائق المكتوبة الأجنبية، رسمية كانت أو أدبية. ثم وسعوا أيضاً مفهوم الواقعة بتجديد معنى الدولة. لم تعد تعني عندهم المدة الزمنية التي تستقل بالحكم أثناءها جماعة قليلة، بل عادت تعني مجموع المؤسسات التي تجسد السلطة العليا[2]. على

---

(1) بمعنى الجمع والتركيب. يقابل التحليل.

(2) انظر كتابنا مفهوم الدولة. المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، 1981.

هذا الأساس أعطي للتاريخ إتجاه ومنطق وأقحم فيه التحقيب الثلاثي المتداول في التواريخ الأوروبية وأبدلت فكرة الدورة الخلدونية بفكرة التقدم. بهذه المبادىء كان المؤرخ الإستعماري يحكم على مادة التاريخ المغربي. كان يمارس نقداً هو في الحقيقة مجموع ملاحظات مترتبة عن تلك المبادىء ومطبقة بكيفية آلية على المعلومات التقليدية. وبسبب هذا النقد الإفتراضي المنفصل تماماً عن ترابط الأحداث أجرى المؤرخون الإستعماريون أحكاماً سلبية على تاريخ المغرب. فقالوا إنه تاريخ ناقص، متعثر، دوراني. وقالوا إنه تاريخ غامض، تاريخ قبائل متناحرة.

كان التأليف الإستعماري جديداً في زمانه، لأنه استعاب مكتسبات القرن التاسع عشر الأوروبي، لكنه الآن بالنظر إلى الإتجاهات المعاصرة، أصبح تقليدياً. يمثل إذن في المغرب تقليداً ثانياً بجانب التقليد الأول، أي التأليف العربي الإسلامي.

هل جدد التأليف الإستعماري الرواية التاريخية المغربية؟

لقد كان، رغم تفوقه النسبي على التأليف العربي، سجين مفاهيم محدودة حول الوثيقة والحدث والزمان التاريخي. لم يكن مفهومه للتاريخ مفهوماً مطلقاً كما ظن، بل كان أيضاً محدوداً بظروف القرن التاسع عشر الأوروبي، قرن تكوين الدولة القومية.

ربط التأليف الإستعماري مفهوم التاريخ بمفهوم التقدم، وهذا بدوره بتعدد المؤسسات الدالة على مصالح جماعية أو فئوية. وبما أن كل مؤسسة كانت بمثابة خزانة للأوفاق التي تكونت بمقتضاها، كان إذن هناك ترابط بين نوع الوثيقة ونوع النقد المبني على مفهوم الدولة أي مفهوم التاريخ. لكن عندما طبق هذا المنهاج على تاريخ المغرب ظهر في الحال تناقض جوهري بين مفهوم التاريخ هذا وبين نوع الوثيقة المتوافرة، فاضطر الدارسون إلى أن يكتبوا تاريخاً شرطياً على نمط: لو حصلنا على الوثيقة كذا لاستنتجنا منها كذا... التأليف الإستعماري محدود بإطاره الأدلوجي. لم يع أن نقده للأحداث متفرع عن مفهوم مسبق لكلمة دولة ولتصور مسبق لعلاقات السلطة المركزية بالسلطات المحلية، القبلية أو الحرفية.

لذا لم يغير المؤرخ الإستعماري التحقيب التقليدي رغم تبنيه التقسيم الثلاثي. طرح الفترة الإسلامية بكاملها في إطار عهد تقهقر وغموض، بين عهد السلطة الرومانية وعهد الدولة الإستعمارية الحديثة. رتب المعلومات حول الفترة الإسلامية ووضع برنامجاً للبحث مستنبطاً من تاريخ القرن التاسع عشر الأوروبي. طرح أسئلة في انتظار العثور على الوثائق اللازمة للإجابة عنها ولم يخطر على باله أن يغير الإشكالية كما فعل زملاؤه في أوروبا نفسها.

وبما أن التأليف الاستعماري كان مليئاً بالأحكام السلبية، المبنية على مفاهيم مسبقة، غير مرتبطة ارتباطاً عضوياً بوقائع التاريخ المغربي، نشأ تأليف مغربي، أخذ مادته من التأليف العربي القديم وعارض التأليف الإستعماري في أحكامه ومراميه، إلا أنه وافقه في منهاجه. هذا التأليف الوطني جديد بالنسبة لما سبق من تأليف عربي لكنه بالنسبة لمستوى البحث المعاصر، تقليدي كالتأليف الإستعماري. يعتمد مثله الوثيقة المكتوبة، سياسية أو أدبية، رسمية أو شخصية. يولي إهتمامه للحدث السياسي فوق أي حدث آخر ويحاكمه من زاوية مفهوم الدولة. الفرق بينه وبين التاريخ الإستعماري هو أنه لا يشك في وجود الدولة المغربية بل يفترضها كواقع قائم منذ بداية الحقبة الإسلامية، مستغلاً لهذا الغرض إزدواجية معنى الكلمة عند ابن خلدون. حيثما كان حكم المؤرخ الإستعماري سلبياً كان حكم المؤرخ المغربي إيجابياً. يقول الأول: لم يؤسس المغاربة دولة بالمعنى الحقيقي (الروماني والأوروبي العصري) بسبب ضعف في البنية الإجتماعية ونقص في الفكر. فيجيب الثاني: نجحنا في تكوين دولة قوية كان المفروض أن تستمر في التقدم لولا الحملات الصليبية الاستعمارية المتوالية. يختلف الإثنان في الحكم والتقييم ويتفقان في رسم هدف التاريخ. يقول الإثنان: لنتعظ بدروس الماضي.

مر التأليف التاريخي في المغرب بثلاث مراحل. في كل مرحلة يتعامل الدارسون مع نوع خاص من الوثائق، يهتمون بنوع من الأحداث، ينتقدونها بعقلية خصوصية، ثم يروون الوقائع في قالب موروث بهدف اعتباري تربوي. هذه عناصر مترابطة، إذا تغير أحدها تغيرت كلها. ولا تتجدد صناعة المؤرخ إلا بتغييرها.

IV

ترتفع في كل عقد تقريباً الدعوة إلى تجديد دراسة التاريخ. لقد ظهرت في فرنسا مدرسة الحوليات، وفي انجلترا التاريخ الاقتصادي الجديد وفي أمريكا الأرخيولوجيا الجديدة. يريد مؤرخ أن يجدد منهاج البحث باستعمال الحواسيب وآخر بالتحليل النفساني وثالث باللسنيات وعلم الأساطير. . . الخ.

يبدو أولاً أن التجديد يرجع إلى الأسئلة المطروحة، إلى نقاط الإهتمام، إلى تأويل المعلومات. لكن عند التدقيق يتضح أن ما يتغير هو مفهوم الوحدة الزمانية، أي الحقبة التاريخية. يعني كل تجديد في النهاية إعادة النظر في تحقيب التاريخ. إن مؤرخ الديبلوماسية يعمل بوحدة زمانية قصيرة، تقدر باليوم وربما بالساعة، أما مؤرخ المؤسسات فإنه لا يقنع إلا بالقرن وما فوق، ومؤرخ التقنيات بعشرات القرون. من هنا جاء إستخفاف هذين الأخيرين ببحوث الأول: ماذا تفيد تدقيقات الدراسات الدبلوماسية لمن يريد أن يدرك أسباب ونتائج إختراع المحراث الحديدي أو الطاحون المائي؟

إن تحديد منهاج التاريخ ناتج عن تقدم العلوم الأخرى: الإجتماعية مثل الإقتصاديات والإجتماعيات والنفسيات، والدقيقة مثل الفيزياء النووية والبيولوجيا والالكترونيات، والفلسفية مثل الابستمولوجيا والنقد الثقافي. تتميز مدارس المؤرخين بعضها عن بعض بتأثر كل واحدة منها بمنهجية علم معيّن من العلوم المذكورة. إذا ظهرت مدرسة الحوليات في فرنسا مثلاً فالسبب الأرجح هو أن تعليم الجغرافيا ملتصق هناك بتعليم التاريخ وأن الجغرافيا بالذات كانت قد تقدمت تقدماً ملحوظاً. كذلك تجددت الأرخيولوجيا في

أمريكا لأن فيزياء الأرض خطت هناك خطوات مهمة،وتجدد التاريخ الاقتصادي في إنجلترا لأن هذا البلد هو معقل النظريات الإقتصادية منذ قرنين.

يتحول مركز التاريخ من مستوى إلى آخر: من الأفراد إلى المؤسسات، من الحرب إلى الثقافة، من السياسية إلى التقنيات، الخ. فتتغير النظرة إلى السيرورة،وتطول الحقبة المتميزة. عندها تتحول المفاهيم التي تحدد ذهنية المؤرخ.

الحدث التاريخي في التقليدين المذكورين آنفاً معطى مأخـوذ عن الرواة. ما يستحق الذكر والاعتبار، وبالتالي الفحص والتدقيق، هو وقعة وادي المخازن مثلاً، نكبة المعتمد بن عباد، موت مولاي الحسن... لأن هذه الأحداث هي التي ذكرت في الرسائل السلطانية وفي قصائد الشعراء. يخال المؤرخ التقليدي أن الحدث واقع ملموس. أما المؤرخ المعاصر فإنه يعترف أن الحدث مركب نظري قام هو بتأليفه تبعاً لهمومه، التي هي هموم عصره، وتساؤلاته ومنهاجه. الحدث عنده هو مثلاً بزوغ البورجوازية التجارية، تكوين الضيعة المستقلة، توسع الرأسمالية، إنخفاض عدد السكان... هذه مفاهيم نقلت من ميادينها الأصلية ـ الاقتصاد، الاجتماع، التسكان ـ وعلى ضوئها فهمت المعلومات المنقولة لنا عن فترة زمانية معينة.

هذا الحدث، النظري المركب بعد التحليل الطويل الشاق، لا يوجد كمعطى في الوثيقة التقليدية. تصبح هذه مادة خام يستخرج منها الدارس وثيقة أكثر تجريداً تقوده نحو الجواب عن السؤال المـطروح. لا يعتمد اليـوم الأرخيولوجي على الأثريات بقدر ما يعتمد على الأرقام التي يصل إليها بعد تطبيق قواعد الإحصاء عليها. الوصف اليوم خطوة تقود إلى التصنيف الذي هو أساس الإحصاء. كذلك عندما يعطي الباحث قطعة أثرية لتحليلها إلى عناصر كيماوية، فإن الوثيقة عنده في النهاية هي نتيجة التحليل وليست القطعة الأثرية الأولانية.

من الواضح أن هذا التعامل مع الوثيقة يدل على ذهنية تختلف إختلافاً جوهرياً عن ذهنية مؤرخ القرن التاسع عشر، وأحرى مؤرخ العصور السابقة. لم يعد يكتفي باستيعاب مضمون الـوثيقة. ليس النقـد عنده هـو الفهم والتحقيق، المقارنة والترتيب. النقد عنده داخل في ابستمولوجيا عامة، تعنى بجدل الناظر والمنظور، في أي علم وعلى أي مستوى. لا يكتفي المؤرخ

المعاصر بالقول: هذه وثيقة مزورة، بل يقول: للتزوير دلالة وللوثيقة المزورة قيمة مثل، وإن كانت غير، قيمة الوثيقة الصحيحة، النقد لديه نقد وانتقاد.

ينتج عن هذه الممارسة تأليف متميز: لا يكتب المؤرخ المعاصر بأسلوب وصفي مباشر، تتخلله تعليقات سريعة كما كان يفعل المؤرخ الوضعاني، بل يكتب من البداية إلى النهاية بأسلوب نظري تحليلي. لا يقص علينا أحداث الماضي بقدر ما يسرد مراحل تعامله مع المادة التاريخية، أي مع مجموع الشواهد الماثلة أمامه. حلول الماضي في الحاضر وتكييف الحاضر للماضي حقيقتان يؤكدهما بدون انقطاع المؤرخ المعاصر. أما مهمة رواية الماضي كماضٍ فإنها ألقيت على عاتق القارىء نفسه، يقوم بها حسب هواه.

لنأخذ ملخصاً لتاريخ بلد ما ألف أثناء العشرين سنة الأخيرة ولنقارنه بملخص مماثل ألف قبل ذلك التاريخ. سنلاحظ من الصفحة الأولى اختلافاً في الأسلوب. كلما قرأنا في الكتاب الثاني حكماً على حالة البلد قرأنا في الأول حكماً على الوثائق المتعلقة بتلك الحالة. نجد في أحد الكتابين قصة حول الماضي وفي الآخر عرضاً بيبلوغرافيا وتوجيهاً إلى حسن إستعمال الوثائق. الفرق بين الإثنين كالفرق بين رواية بلزاك ورواية فولكنير.

إن موضوع التاريخ المعاصر هو تعامل المؤرخ مع الوثيقة أكثر مما هو وصف مباشر لأحداث سالفة. هل قضى هذا النوع من التأليف على التأليف التقليدي؟ لا بالتأكيد. نلاحظ في كل بلد إزدهار حرفة القصص التاريخي، ورواج الكتب التي تروي الأحداث كما وقعت. تتكاثر اليوم السير والمناقب والمذكرات، الحقيقية والمتخيلة، بل أصبحنا نقرأ معاينات وتحقيقات صحفية، مثل: صحفي يحضر معركة سلامين أو فتح القسطنطينية. إن المؤرخ المحترف نفسه يسأم من الدراسات التحليلية، من الكتب حول الوثائق، فيتوق إلى الانغماس في الماضي كما لو كان أحد مشاهديه. فيكتب على النمط القديم الذي إنحدر من القصة التربوية والأسطورة محتفظاً بكثير من ملامحها الفنية.

يصح لنا أن نقول إن التأليف التاريخي المعاصر نوع جديد، مبني على مفاهيم جديدة. ظهر وتطور بجانب النوع القديم دون أن يقضي عليه أو ينحلّ فيه.

V

يدعو كثيرون إلى تجديد تاريخ المغرب. ماذا يعنون بذلك؟

الجد في التنقيب على الوثائق؟ إعادة تأويل الوقائع؟

لا شك أن هذين العملين ضروريان. مهمة الدارس الأولى هي البحث عن الوثائق. ما دام هناك تاريخ ومؤرخون فالبحث عن الوثائق نشاط متواصل. أما فهم الوقائع فهماً جديداً فهذا أيضاً من نتائج التطور. يدرك كل جيل أحداث الماضي على ضوء المعطيات الحادثة التي يعيش فيها. إن إعادة التأويل عملية تلقائية، تتطلب فقط قدراً من النباهة ومن الوعي بالملابسات الخارجية.

هل ينحصر التجديد في هذين العملين؟ على ضوء ما قلنا في الصفحات السابقة عاد من الواضح أن الجواب هو لا. العثور على أكوام من وثائق مماثلة لما نعرف من أخبار وتقاييد ورسائل مخزنية وأجوبة فقهية وعقود عدلية، الخ، لا يعني بالتأكيد تجديداً لمعنى الوثيقة كما أوضحنا. وتطبيق نظرية عامة، مثل الماركسية أو الفرويدية أو البنيوية... على الرواية التقليدية لا يعني تأويلاً جديداً حقاً.

لنفرض أن التنقيب عن الوثائق العادية نظم تنظيماً منهجياً داخل المؤسسات الجامعية ـ كما ندعو إليه بإلحاح، وأن تطبيق قواعد التأويل الموضوعي أصبح عملاً عادياً لدى الباحثين المغاربة، ماذا ستكون النتيجة؟ ظهور مدرسة تتسم بسمات تاريخ القرن التاسع عشر الذي يمثل تقدماً لا شك

فيه بالنسبة للتأليف التقليدي القديم، لكنه يبقى دون متطلبات المناهج المعاصرة.

لو تحقق الهدفان المذكوران ـ التنقيب الوثائقي والتأويل الموضوعي ـ على أحسن حال، لاستمرت مع ذلك المدرسة التقليدية في الانتاج والتأليف ولبقيت قائمة ضرورة التجديد الحقيقي. إن الدعوة التي نسمع صداها اليوم في المغرب محدودة بظروف البلاد التاريخية والاجتماعية. هدفها محدود ووسائلها محدودة أيضاً.

وماذا عن التجديد بالمعنى الآخر، المتداول في أوساط الباحثين الغربيين؟ هذا مشروع أكثر طموحاً يستلزم ظروفاً لا توجد الآن. قد تتحقق في المستقبل إذا أقدمنا من الآن على خطوات لازمة في الميدان التعليمي.

من مستلزمات التجديد أولاً خلق ذهنية معاصرة عند المؤرخين المغاربة وذلك بتوسيع وتعميم الدراسات المنهجية والابستمولوجية. إن مادة تاريخ التاريخ، أي مراحل تطور صناعة المؤرخ، مهملة في الجامعات المغربية. قد يطلع البعض على مؤلفات تاريخية معاصرة ويتأثر بها، لكنه يستعملها أحياناً كسلاح أدلوجي يستشهد به في المساجلات الفكرية وأحياناً أخرى يقلدها تقليداً أعمى بدون إعتبار لاختلاف الظروف والوسائل. المطلوب هو أن تدرس من زاوية نظرية ونقدية في إطار سيرورة الوعي والتأليف التاريخيين.

ومنها ثانياً تأسيس مدرسة وطنية للحفريات تقوم بأعمال منظمة ومبرمجة تهم كل الفترات، لا الفترة الرومانية وحدها كما فعلت المدرسة الاستعمارية. إن تقنيات الحفريات أصبحت اليوم ميداناً خصباً تتعاون فيه العلوم الطبيعية والدقيقة والانسانية. كل بلد يهمل هذا الحقل يحكم على نفسه بالبقاء خارج حلبة التاريخ المعاصر. والحفريات لم تعد تقنية تهم الفترة قبل ـ التاريخية، حيث لا يتوفر الدارس على وثائق مكتوبة، بل هي اليوم وسيلة لمعرفة كل الفترات حتى القريبة جداً منا. نرى المؤرخين الانجليز يتكلمون عن ارخيولوجيا صناعية يعنون بها التنقيب عن المعامل والأوراش التي شيدت في بداية الثورة الصناعية ثم هجرت تاركة آثاراً فوق الأرض وتحتها يستخلصون منها معرفة تنظيم العمل وأحوال العاملين فيها. إن قسماً كبيراً من تاريخ

المغرب الإسلامي لا يمكن أن يعرف إلا باستعمال تقنيات الحفريات.

ومنها ثالثاً إقرار دراسة اللهجات، حسب توزيعها الجغرافي وتطورها الزماني. من المعلوم أن اللسنيات والسيمياء تقدمت في العقود الأخيرة تقدماً باهراً إلى حد أنها تعتبر مع الاقتصاديات إحدى العلوم الإنسانية التي كادت أن تلتحق بدقة منهاجها ووثوق نتائجها بالعلوم الطبيعية. لا يمكن الاستفادة من الرواية الشفوية ـ وقسم كبير من الوثائق المكتوبة عندنا داخلة في نطاقها ـ دون استيعاب منطق اللسنيات المعاصرة.

ومنها رابعاً تعميق مستوى التعرف على الالكترونيات. لا بد من إدخال هذه المادة في السنوات الأخيرة من الثانوي أو السنة الأولى من الجامعي. بدونها لا يمكن حتى إدراك المناهج المستعملة في الدراسات الأجنبية وبالتالي الاستفادة منها.

ذكرنا هنا أهم النقاط في برنامج نتوخى من تحقيقه تهيئة المؤرخ المغربي للقيام بمهامه في أحسن الظروف. من الواضح أن ما نرمي إليه هو أن يأخذ الدارس تقنيات البحث كتقنيات، كمجموعة من الأعمال المنتظمة ليقوم بها خطوة خطوة، ويكف عن اعتبارها مطلقات يركن إليها في مساجلاته الفكرية، لأن هذا الموقف المتخلف والعقيم أكبر خطر على مستقبل الفكر القومي.

سينتهي حتماً التكوين المقترح بخلق نظرة جديدة إلى سيرورة ومادة التاريخ، وبالتالي إلى الحقبة كوحدة زمانية متميزة. سيدفع الدارس المكون على النمط المذكور دفعاً إلى إعادة النظر في تحقيب الماضي المغربي. ماذا يعني بالنسبة إليه التمييز بين المغرب المريني والمغرب السعدي والشواهد على الفترتين متشابهة والتنظيمات فيهما متماثلة؟

إزدهر الاقتصاد الرأسمالي أثناء القرنين السادس والسابع عشر، وتكاثرت معه وثائق من نوع خاص. . طرح الباحثون بواسطتها أسئلة معينة وتمكنوا من الإجابة عنها. هل يحق للباحث المغربي أن يطرح الأسئلة نفسها على مغرب القرنين المذكورين إيماناً منه أنه سيعثر يوماً على ما يحتاج إليه من وثائق ملائمة؟ سيعرف الباحث المكون على النمط المعاصر أن هناك علاقة

موضوعية بين الوثيقة المتوافرة والاشكالية المقترحة والتنظيمة المدروسة. لا ينقل سؤال المؤرخ آلياً من فترة إلى أخرى أو من مجتمع إلى آخر. لا بد من تخصيص السؤال وفي هذا التخصيص تكمن حقيقة صناعة المؤرخ.

ليست الحقبة التاريخية فترة زمانية فارغة وإنما هي وحدة نظرية مستنبطة بعد دراسة الشواهد بواسطة جميع التقنيات المستحدثة. الحقبة تنظيمة نفترض فيها قانوناً ذاتياً نحاول الكشف عنه.

يعني تجديد تاريخ المغرب، بالمعنى الأوسع، تغيير ذهنية المؤرخ، اعتماداً على استغلال تقنيات البحث المعاصر بهدف إعادة تحقيب ماضي المغرب.

VI

إن تجديد دراسة تاريخ المغرب مشروع في الحقيقة موازٍ لتحديث المجتمع. بقدر ما تصبح الهياكل الاجتماعية المغربية حديثة بقدر ما تتوافر وسائل العلم والتكنولوجيا، ويرتفع مستوى البحث ويتهيأ الذهن للإبداع والتطبيق.

من الواضح أننا لم نتوخ من وراء وضع كتابنا هذا تجديداً في هذا المستوى من الطموح. كان هدفنا متواضعاً. أردنا فقط أن نقترح تأويلات غير التي راجت إلى حد الساعة، متأثرين بمنهجية التاريخ الجديد التي ذكرنا سماتها الجوهرية في الصفحات السابقة. لن نبرهن هنا على الفائدة التي نجنيها، كمؤرخين مغاربة، من تبني المنهجية الجديدة، لأنها نقطة داخلة في إطار عام، إطار تحديث العقل العربي، الذي كتبنا فيه، وكتب فيه غيرنا، بإسهاب. إنما نلفت النظر إلى أن التفسيرات التقليدية، بنوعيها البعيد والقريب، تقضي على كل تطلع فكري. لهذا السبب بالذات تفنن دعاة الاستعمار في تقديمها لنا في شتى الأشكال والصور.

إن التاريخ التقليدي بناء عتيق تهاوت منه جوانب كثيرة، بعضها بسبب تناقضات ذاتية وبعضها الآخر من جراء نقد خارجي. فوجب كنس الأنقاض قبل الشروع في تشييد بناء يخلفه. هذا العمل التطهيري هو ما رمت القيام به.

سيكون التأليف التاريخي الجديد عملاً جماعياً، يتعاون فيه باحثون من

جميع التخصصات يراقب بعضهم البعض، لكي لا نسقط في أحد الخطرين المحدقين بالتاريخ الجديد: الخيال المفرط أو النسبية المطلقة.

كتب كثيرون بأسلوب «يجب أن. . .» ظانين أن النقد المجرد سيقضي على أسلوب «كان ما كان. . .» الحقيقة أن الأسلوبين معاً متجاوزان. لا يجوز لنا أن نتكلم عن تأليف جديد حقاً إلا بعد أن ينجز منه قسم كبير.

***

مقدمة النص الأصلي

لماذا كتبت هذا الكتاب ؟

إن المؤرخين الأجانب الذين كتبوا حول تاريخ المغرب، في عهد الاستعمار، يرددون نغمة سوء حظ المغرب. يقولون إنه كان من سوء حظه أنه لم يدرك أن الغزو الروماني ذو طابع حضاري وأنه اعتنق الإسلام وأنه سقط ضحية لهجمة بني هلال وأنه كان قاعدة القرصنة العثمانية، الخ...

بيد أن سوء حظ المغرب الحقيقي هو أن تاريخه كتبه لمدة طويلة هواة بلا تأهيل: جغرافيون أصحاب أفكار براقة، وموظفون يدعون العلم، وعسكريون يتظاهرون بالثقافة، ومؤرخو الفن يتجاوزون إختصاصهم، وبكيفية أعم مؤرخون بلا تكوين لغوي أو لغويون وأرخيولوجيون بلا تأهيل تاريخي. يحيل بعضهم على الآخر، يعتمد هؤلاء على أولئك، وتحبك خيوط مؤامرة لتفرض الافتراضات البعيدة كحقائق مقررة.

هذا جيروم كاركوبينو يكتب تاريخ المغرب الأقصى القديم ويملأه بالتخيلات المفرطة. كيف يبررها؟ بالإحالة على حدس وعبقرية أرنست غوتيه. فيسقط في أخطاء فادحة؛ يقول إن المسعودي عاش في القرن الرابع عشر (م) عوض القرن العاشر (ص 138) ويثبت أن الخوارج ثاروا سنة 657 أي قبل اتمام الفتح الإسلامي (ص 299). كاركوبينو متخصص في النقوش الرومانية وغوتيه استاذ جغرافيا. يسخر كريستيان كورتوا في كتابه الوندال وأفريقيا من حدسيات غوتيه، لكنه يلجأ إلى اللعبة الديبلوماسية نفسها. لإثبات ارائه يحيل على كتابات جورج مارسيه دون أن يتساءل عن صحتها. والأمثلة في هذا الشأن تكاد لا تحصى. يبدي كتّاب عهد الاستعمار أحكاماً مستبعدة

ولا يهم القارىء أنها مدعمة بحجج، يحيلون في الهوامش على أعمال زملاء لهم لا يقلون عنهم جرأة على الواقع والحقيقة. يحيل مؤرخ القديم على مؤرخ الوسيط ودارس الحديث على باحث ما قبل التاريخ. وهكذا دواليك.

هل يجد القارىء ما يشفي به الغليل في مؤلفات المغاربة؟

لا.

ينقسم المؤلفون إلى ثلاثة أقسام: إلى مجترين يرددون أقوال الأجيال السالفة، إلى زعماء سياسيين يكتبون بما توحي إليهم عقيدتهم، وإلى معلمين يستهدفون تكوين الناشئة. ولماذا لا يركن هؤلاء إلى قناعتهم ما دام خصومهم لا يفوقونهم في شيء؟[1].

هذه ضلالات سترافقنا لا محالة مدة طويلة، إذ لا يكفي النقد المجرد لإبدالها بتاريخ إيجابي موضوعي. هذا ما لم ينتبه إليه محمد الساحلي صاحب انعتاق التاريخ (1965)[2]. يبدو أنه اعتقد أننا سنحرر تاريخ المغرب من الأفكار الاستعمارية بمجرد ما نكشف عن الخلفيات الاستعمارية لمؤلفين مثل غوتيه وستيفان غزيل وهنري تيراس. الكشف عن الخلفيات السياسية خطوة ضرورية، لا شك، لكنها ليست كافية. إني أسلك الطريق نفسها التي أراد الساحلي أن يسلكها، لكني أنبه القارىء من البداية على أن النقد لا يعني إنجاز ذلك العمل الإيجابي الذي نطمح إليه جميعاً، فهو تمهيد له فقط.

أقدّم قراءة لتاريخ المغرب مبرراً مشروعي بكون المؤرخين الأجانب لم يقدموا أيضاً سوى قراءة. في كل الأحوال لن تكون قراءتي أكثر ذاتية من قراءتهم.

إذن ما هي الدوافع لتأليف هذا الكتاب؟

الأول والأقرب هو أني اقتنعت بعد تجربة كأستاذ في إحدى الجامعات الأمريكية أن مؤلفات عهد الاستعمار حول المغرب، التي نهملها ونحتقرها،

---

(1) نلاحظ أن الكتّاب المغاربة يعظمون مؤلفي عهد الاستعمار أكثر من اللازم. يفند علال الفاسي في الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، آراء غوتيه لكنه ينعته بالعلامة (ص هـ).

(2) انظر مراجعتنا لهذا الكتاب في هسبريس (بالفرنسية) 1965 ص 239-242.

لا تزال تؤثر في أذهان الأجانب. إن الباحث الأمريكي يتسرع في جمع المعلومات حول ماضي المنطقة دون أن يكون مؤهلاً لنقدها والتمييز بين أنواعها. يتهافت على الفرضيات التي يتحفظ حتى أصحابها عند تقديمها فيأخذها كحقائق نهائية. يجهل العربية والبربرية ويهدف إلى فهم الحالة القائمة فلايهمه من التاريخ إلا ما هو لازم أكاديمياً وما يسهل إدراك المشكلات الاجتماعية والسياسية. فيستهويه ما كتبه الفرنسيون ويعطيه قيمة أعلى من قيمته الحقيقية. والباحث الأمريكي ليس إلا مثلاً على كل الدارسين الأجانب.

فكرت، والحالة هذه، أنه من المفيد أن أقدم نظرة مغربية على تاريخ المغرب، حتى ولو لم آت بأي كشف جديد، مقتصراً على تقديم تأويلات جديدة للأحداث والوقائع.

هناك بالطبع أسباب أخرى.

إن شباب المغرب مبهور اليوم بالحاضر، بالاقتصاد والاجتماع والسياسة، فيظن أن الانغماس في دراسة الماضي إهدار للوقت ويتخلى عن هذه المسؤولية للأجانب دون أن يتساءل هل الصورة التي يرسمها أولئك الأجانب عن ماضي المغاربة تؤثر أم لا في النهاية في قولبة الحاضر. نلاحظ بالفعل أن تاريخ المغرب، وبخاصة فترة ما قبل القرن التاسع عشر، لا يزال ميداناً ينتجع فيه الفكر الاستعماري. لقد إستعاب الاقتصاديون والاجتماعيون ومخططو المدن والجغرافيون، وحتى الأدباء والفنانون الحدث الهائل الذي ميز أواسط القرن العشرين، أي انهيار الامبراطوريات الاستعمارية، ولم يستثن من القاعدة سوى مؤرخي المغرب، وبخاصة مؤرخي القديم والوسيط. يكفي للتأكد من صحة الملاحظة أن يحضر المرء إحدى المؤتمرات التي تنظم من حين إلى حين في بلاد الحوض المتوسط[1]. يتحمل الوزر المغاربة قبل الأجانب لأنهم أهملوا دراسة ماضيهم، بسبب كسلهم الفكري.

بيد أن التجربة السياسية نفسها لا تنفك تملي علينا اليوم، بعد أن خفت الحماس الثوري الذي واكب الاستقلال، إن البنى الموروثة تؤثر فينا وإن

(1) انفلت تاريخ افريقيا السوداء من المحرمات والخلفيات السياسية لأنه أهمل طوال عهد الاستعمار. انطلق مع انهيار النظام الاستعماري فتأثر من البداية بروح العهد الجديد.

الأجيال الماضية حاضرة بيننا. كل يوم يزداد شعورنا بضرورة استنطاق الماضي عن الظاهرتين اللتين تظللان حياتنا السياسية والفكرية: التخلف التاريخي، واستدراكه الواعي، أي التغيير.

سأنقد فيما يلي مؤرخين عديدين بحدة وصرامة، فمن واجبي أن أذكر من البداية الأسئلة التي سأطرحها باستمرار وبدون عياء على التاريخ المغربي: ما هو عمق، ما هي أشكال، ما هي بنية، الظاهرة الاجتماعية التي ستأخذ في وقت ما صورة تخلف يجب استدراكه؟[1].

كتابنا هذا درس جامعي يخضع لضرورات التلقين، ومراجعة نقدية للمؤلفات حول تاريخ المغرب وهو أيضاً قراءة للماضي المغربي. لذا، سينقصه أحياناً وحدة الأسلوب، وفي بعض مواضعه تتغير اللهجة، لكن في كل صفحاته سيبقى مطروحاً سؤال واحد. لم أستطع أن أتحرر تماماً من سرد الأحداث والوقائع، غير أن الهدف الأول لم يكن السرد بقدر ما كان إظهار العلاقة التي تربط اليوم المواطن المغربي المهتم بالمستقبل بمجموع ماضي المغرب. هذه تتمة في نطاق خاص للدراسة التي بدأناها في كتاب الايديولوجيا العربية المعاصرة، 1970، حول الاستمرارية والقطيعة في التاريخ.

كيف أبرر بتواضع مشروعاً طموحاً جداً؟ أبسط سبيل هو أن أطالب لنفسي بالحرية عينها التي تمتع بها من لم يكن يعطف على المغرب من الأجانب، ورغم هذا كتب في شؤونه بإسهاب ودون تردد. لو كان عندنا معهد يجتمع فيه باحثون من شتى التخصصات، يعرفون المحيط الطبيعي والوثائق المحلية معرفة دقيقة، ويتحلون بالذهنية النقدية الصارمة وبالحماس الذي يميز دعاة التاريخ الشامل ـ أعني أمثال الأستاذ فرنان بروديل في فرنسا ـ، لكان من مسؤولية ذلك المعهد أن يقدم للمغاربة مؤلفاً شاملاً يلخص نتائج ما أنجز من بحوث وكشوف، ولحكم مقدماً بالعقم على كل عمل فردي. لكن المعهد المذكور غير موجود. يحق إذاً لأي باحث، إذا ما وعى أخطار العمل الذي يقدم عليه، أن يستنطق الماضي ليستجلي بعض ما يخبئه لنا المستقبل.

---

(1) تعرضت لمفهومي التخلف والاستدراك في العرب والفكر التاريخي 1980.

لا بد لنا أن نعطي هنا رأينا في كتاب شارل ـ أندريه جوليان تاريخ شمال افريقيا الذي صدر سنة 1931 والذي أعيد طبعه في جزأين سنة 1951 طبعة منقحة بإشراف كورتوا وروجي لوتورنو، إذ لا يوجد كتاب آخر بلغة أوروبية يعطي نظرة عامة وشاملة عن ماضي المنطقة.

نعترف أولاً بدوره التاريخي إذ لا يزال، إلى يومنا هذا، المرجع المعتمد لدى المغاربة وغير المغاربة. إلا أن هذا الدور هو بالذات ما يجعل الحكم عليه صعباً. كيف التمييز فعلاً بين الطبعتين الأولى والثانية مع اختلاف الظروف المحيطة بكل واحدة منهما؟ أبدى المؤلف شجاعة نادرة عندما أصدر مؤلفه في جو احتفالات الإدارة الفرنسية بمرور قرن على غزو الجزائر ونصف قرن على احتلال تونس. لا يستطيع اليوم أي مغربي، شاباً كان أو كهلاً، أن ينوه بالكتاب التنويه اللائق بشجاعة جوليان المناضل السياسي والمؤرخ. يكفي أن نلقي نظرة على الكتاب الذي أصدرته الادارة في السنة نفسها (تاريخ الجزائر ومؤرخوها) ليتضح لنا ما تتحلى به معالجة جوليان من جدة وموضوعية.

إن المؤلف يقف على أرضية إصلاحية، هذا صحيح، ويناقش منظري الاستعمار انطلاقاً من مسلماتهم. يحاور غزيل وغوتيه وأوجين ألبيرتيني محاولاً إقناعهم أن نتائج بحوثهم هي التي تحتم إعادة النظر في تصور مستقبل شمال أفريقيا وتغيير السلوك السياسي فيها. لكن هل نهج زعماء الوطنية المغربية في الثلاثينات نهجاً غير هذا؟ كيفما كان حكمنا على جوليان 1931 فإنه ينطبق بالضرورة على الحبيب بورقيبه وفرحات عباس والشبان الذين قدموا مشروع 1934 الإصلاحي في المغرب الأقصى. وفي قولنا هذا تحية، وأي تحية، لرجل إفرنجي.

بعد هذا الإقرار بالجميل نسجل أن التاريخ يتلاعب أحياناً بالمؤرخين. إن جوليان المناضل تطور مع الأحداث فيما أن جوليان المؤرخ تشبث بأحكام كانت مقبولة قبل 1939 وأصبحت بعد عشرين سنة غير مطابقة لوجدان المغاربة. فهم ذلك كورتوا ولوتورنو فصححا المعلومات ولم يمسا الأحكام. لذا نجد أنفسنا إزاء كتابين يحملان عنواناً واحداً. إننا نرفض بصرامة الفكرة

السياسية التي تكمن وراء طبعة 1951 ونحتفظ بكامل إعجابنا لجوليان الإنسان المتحرر، المناضل ضد الاستعمار، والذي كان صديقاً وأستاذاً لكثير منا. إذا تحقق وعده بإصدار جزء ثالث، تحت مسؤوليته وحده، يؤرخ للفترة الفاصلة بين 1830 والحاضر، فحينئذ سنحكم حكماً نهائياً على عمله كؤرخ.

المغرب كمفهوم:

يفتتح المؤلفون عادة كتبهم التاريخية بالكلام على الأرض والسكان والمجتمع، كأنهم شاهدوا بداية التاريخ في البقعة التي يكتبون عنها. هذا بالطبع وهم خالص. لا نستطيع أن نمسك مباشرة بالأوليات. يستحيل علينا أن نضع أنفسنا محل المغاربة وهم على وشك ولوج حيز التاريخ. إن هذا القسم من الكتب المتداولة، إذا هو اعتمد على بحوث جدية لا نزاع فيها، كان في الحقيقة ضمن التاريخ الطبيعي، وإذا كان إفتراضياً، كما هو الشأن عادة، فإنه يحمل معه فلسفة الاستعمار.

لن نتبع اذن هذا النهج الخاطىء. لكن قبل أن نتجه إتجاهاً آخر تعارضنا صعوبة. هل يجوز أن نؤرخ للمغرب كوحدة؟ يسأل البعض: أي بقعة أرضية تعنون؟ إذا قلنا: شمال افريقيا، إعترض علينا الجغرافيون لأننا لا ندخل فيها مصر. إذا قلنا: غرب شمال أفريقيا، كنا أقرب إلى الواقع، لكن الوصف يعبر عن حالة سياسية معاصرة. إذا قلنا: أرض البربر، استعملنا عبارة كانت رائجة في أوروبا في بداية العصر الحديث ثم نبذت لما تحمل من خلفيات سياسية وربما عرقية. أما كلمة مغرب، ذات المعنى المطاط، فإنها تفيد في اللغات الافرنجية لأنها دخيلة عليها، ولا تفيد في العربية حتى ولو أضفنا إليها صفة عربي أو إسلامي[1].

هل تعني صعوبة التسمية أن مشروعنا مصطنع وأنه لا يوجد تاريخ مشترك حقيقي لجميع شعوب المنطقة؟ ما أكثر من يستنتج هذا الاستنتاج

(1) نستعمل كلمة مغرب في هذا الكتاب للتعبير عن المنطقة الممتدة من برقة إلى حدود السينغال إذا اضفنا إليها الأندلس قلنا المغرب الإسلامي. إذا أردنا ما يسميه المشارقة مراكش، ترجمة عن كلمة إفرنجية، قلنا المغرب الأقصى. نطلق على السكان كلمة مغاربة، إلا فيما يتعلق بالعهد القديم فنقول بربر.

ويركن إلى التاريخ القطري! عندها يدخل في منافسات مضحكة. ينازع زملاءه من الأقطار الأخرى في جنسية كاتب كأغسطين أو الونشريسي أو أمير كعبد المؤمن الموحدي أو مفكر كابن خلدون. يعتبر قرارات متعلقة بمناطق خارجة عن حدود لم تكن مرسومة آنذاك ضمن السياسة الخارجية[1]. فهذه متاهات تدل على أن التاريخ القطري لا يقل عسفاً عن التاريخ الوحدوي.

الطريقة المثلى في نظرنا أن نستهل بحثنا بتاريخ الأسطوغرافية المغربية، أي بتاريخ التآليف التي كتبت حول ماضي المنطقة، لنراقب ظهور فكرة المغرب وكيف انتهت الفكرة بأن طابقت الواقع الجغرافي. قد يتعذر تحقيق هذا المشروع كما امتنعت عنا مشاهدة بداية الحركة التاريخية. قد يصعب علينا أحياناً ضبط انعطافات وتضمينات تطور الأسطوغرافيا، لكن عندما نتبع هذا الطريق فإننا على الأقل نعترف أننا سجناء مسار معين لا نستطيع تجاوز حدوده، وأن الحقيقة التي نتوصل إليها رهينة ذلك المسار الخاص وليست حقيقة مطلقة أبدية.

مع قناعتي بصلاحية هذا النهج في العرض، فإنني لم أطبقه تطبيقاً تاماً لسبب قاهر، هو أنه سابق لأوانه. لكني أستوحيه في وضع خطة الكتاب واتجاهه العام. إنني كتبت سيرورة فكرة المغرب أكثر مما أرخت لأرض وسكان المغرب.

أستعمل كلمة مغرب ـ لم أجد أدق منها ـ لا بمعنى جغرافي، بل بمعنى تطوري حركي. أميز في كل فترة بين القاعدة والميحط (الحاضرة والأحواز). الحاضرة هي مركز التاريخ، الأحواز هي ميدان ما قبل التاريخ. في كل حقبة يتوقف بصرنا عند مدينة (قرطاج، قيروان، فاس) أو مقاطعة (أفريقيا، الزاب، سوس)، أو عند مملكة (الخلافة الموحدية)، يبقى قسم كبير من المغرب الجغرافي غير مبصر، غير مدرك. مع توالي العصور ستتوسع تدريجياً الساحة المعروفة تاريخياً حتى تعم في القرن الحالي مجموع المنطقة الجغرافية. أما، قبل، فكل ما نكتب عن الماضي هو بحكم الأوضاع غير شامل وغير دقيق. أمر

(1) يتكلم هنري تيراس على سياسة المرابطين والموحدين الخارجية في الأندلس وافريقيا، تبعاً لقوانين التاريخ الديبلوماسي في القرن الماضي.

نأسف له ونعترف به مسبقاً لتلافي خطأين اثنين. الأول أن يتوهم القارىء أن الحقيقة الجزئية الموقتة التي نسوقها له هي تامة عامة. والثاني أن يعترض على تلك الجزئيات المعلومة الموثقة بكليات مجهولة[1].

إن الفصل بين المركز والمحيط، بين مجال تاريخي ومجال قبل - تاريخي، ناتج عن كون الحضارة لم تنشأ في هذه المنطقة من العالم وإنما انتقلت إليها من الشرق الأوسط، مهد نشأتها.

إننا نعي الفصل ونوليه قيمة لأننا نولي التاريخ المكتوب قيمة. أما الأثنوغرافيون ودارسو الفترة قبل - الكتابية، فإنهم يحتجون على تقديس التاريخ. قد يكونون على حق، لكني لم أجارهم في كتابي هذا. قد يأتي يوم يثور فيه المغاربة على مفهوم التاريخ ويعوضونه بمفاهيم انثروبولوجية. عندئذ سيكتبون في اتجاه مخالف. أما وإن ذلك اليوم لم يأت بعد، فإني أحافظ على النظرة المعهودة التي تربط ماضي المغرب بماضي المشرق.

تبدو المنطقة، في هذا المنظور، لمدة طويلة، في صورة أرض تفتح، تستغل، تمدن. وقائعها ترديد لوقائع الشرق البعيد، تاريخها تاريخ سلبي، غير ايجابي، إذ سلسلة الحوادث لا تبدأ فيها. وإذا تعارض مغرب تاريخي ومغرب قبل - تاريخي، فلأن المنطقة قسمت إلى جزء خاضع تابع وجزء مستقل. وليس من شأننا أن نفضل واحداً على الآخر.

من هنا نميز حقبة أولى طويلة جداً، يبدو لنا أثناءها المغرب كمجال لمبادرات الغير، فلا نراه إلا من خلال فاتحيه الأجانب. إذا لم نتبين بوضوح هذه الظاهرة، إذا سردنا الوقائع كما نستقيها من الوثائق، فإننا سنملأ صفحاتنا بأعمال الدخلاء. صحيح أننا نعطف على البعض ونفضله على غيره، صحيح

(1) يحط كامبس من قيمة التاريخ المكتوب ويعارضه بكشوف الحفريات. إلا أن وثائق التاريخ المكتوب موجودة وفي الغالب واضحة في حين أن الكشوف قليلة وصعبة التأويل. يجب الفصل في ماضي المغرب بين مجال تاريخي وآخر قبل - تاريخي؛ هل التمييز راجع إلى قصور في المعرفة أم إلى اختلاف في البنية الاجتماعية، كما يظن كامبس؟ سنتعرض مراراً لهذه النقطة لأنها جوهرية، لكن حتى لو قبلنا رأي كامبس، ما الداعي لتفضيل معطيات ما قبل التاريخ على معطيات التاريخ؟

أن وثائق كثيرة، ذات قيمة أدبية، قد انحدرت إلينا عن بعض فترات تلك الحقبة، صحيح أن المواقف الدرامية فيها عديدة، لكن كل هذا لا يغير شيئاً من كون تاريخ الحقبة خارجياً عنا، هامشياً بالنسبة لنا. لقد اهتممنا به إلى حد اليوم أكثر من اللازم[1].

متى انتهت الحقبة الأولى التي كان المغرب اثناءها منفعلاً أكثر مما كان فاعلاً؟ أقترح أن يكون تاريخ نهايتها في أواسط القرن الثامن (م)، أي القرن الثاني (هـ)، عندما اعتنق الدعوة الخارجية فتحرر من التبعية وأخذ زمام المبادرة التاريخية. أعانت الدعوات الحزبية الإسلامية على تأسيس سلسلة من مدن ـ دول، توسعت بعدها إلى إمارات ثم إلى خلافات. في البداية التبس التأليف التاريخي حول الدول بالتأليف حول الحركات الحزبية الدينية. ثم استقل التأليف التاريخي بالمعنى الدقيق (اسطوغرافيا سياسية) عندما تأسست ممالك اعتمدت أساساً على القوة، دون أي ولاء لحزب خاص، مثل سلطنات بني مرين وبني عبد الواد وبني حفص بعد نبذهم عقيدة المهدي. أرخ المؤلفون أولاً للحواضر، لفاس وتلمسان وتونس، ثم انحلت الاسطوغرافيا وتفرعت إلى تواريخ محلية، فألف الناس في أحداث ولاية أو مدينة متوسطة أو طريقة صوفية أو عشيرة أو أسرة.

في مرحلة ثالثة بدا في الأفق عالم خارجي يمثل خطراً على المغرب. نمت قوة الافرنج وفرضوا وجودهم تجارياً وعسكرياً. فأنشئت مؤلفات كثيرة في شأنهم ووصف عالمهم رحالون، أسرى وسفراء.

انطلاقاً من القرن التاسع عشر شرع الأوروبيون يكتبون حول المغرب وتصدى لهم المغاربة بالرد والتفنيد: تأليف استعماري وآخر وطني مغربي تعارضا وتبادلا التهم ثم اتجها اتجاهين مختلفين، على الأقل فيما يتعلق بمطابقة الواقع. جاء التأليف الاستعماري أكثر صدقاً في النصف الأول من القرن، أما التأليف المغربي فإنه لم يجد مضمونه، أي وطناً مغربياً، إلا في

(1) يخصص جوليان للعهد القديم نفس عدد الصفحات التي يخصصها للعهد الإسلامي. قد يقال ان ذلك ناتج عن غزارة المادة عن الأول وندرتها عن الثاني. يخفي هذا العدل الظاهري شططاً حقيقياً، لأن تأثير الحقبتين في تكوين الشخصية المغربية غير متساو.

النهاية، عندما أوشك الاستعمار على الانهزام.

نرى هكذا أربع مراحل في مسار التأليف التاريخي ترمز إلى أربع مراحل في تكوين شخصية المغرب. علينا أن نبرهن أن كل مرحلة متصلة بالأخرى ومتميزة عنها. علينا كذلك أن نأتي بأدلة مقنعة على أن سيرورة التأليف تعكس بكيفية ما سيرورة الواقع. يجب أن نتحقق من أن التحقيب المقترح تحقيب حقيقي، نستطيع بواسطته أن نميز بين مستويات مختلفة في الاقتصاد، في التنظيم الاجتماعي والسياسي، في النفسانية الجماعية، في الثقافة. هذه نقاط سنتناولها في نهاية كل قسم من أقسام الكتاب الأربعة.

إن عرض الوقائع على الشكل الذي نتوخاه يمكننا على الأقل تجنب بعض السقطات.

سنتحاشى أولا التحقيب حسب المعطيات الجغرافية أو العرقية مثل أن نجزىء تاريخ المغرب إلى فترات: بونيقية، رومانية، وندالية، بيزنطية، عربية، تركية، فرنسية. لأن عيوب هذا التقسيم واضحة، ونتجنب تحقيباً آخر أكثر خطورة لأن جميع الكتاب يقبلونه ضمنياً. نسميه اسطورة العهود الثلاثة التي عممها التعليم الجامعي والتي تعبر عن فلسفة خفية.

إن الجامعة الأوروبية منذ القرن السابع عشر تقسم التاريخ العام إلى قديم ينتهي بالفتوحات الجرمانية، ووسيط تحدّه النهضة، وحديث معاصر. لكي ينطبق هذا التقسيم على التاريخ المغربي لا بد من تعديل صغير أو كبير. يضع المؤلفون المغربيون الفتح الإسلامي (القرن السابع م) موضع الغزو الجرماني (القرن الخامس في أوروبا). أما مقابل عهد النهضة، فمنهم من يضع الفتح العثماني (القرن السادس عشر) ومنهم من يضع الغزو الفرنسي (القرن التاسع عشر). هذا تقسيم في ظاهره بيداغوجي صرف، لكنه في الواقع يخفي رأياً سياسياً. العهد القديم هو عهد روما والعهد الحديث هو عهد فرنسا وبينهما عهد العرب. هكذا يفكر المؤلفون الأجانب. فيصورون المغرب كأرض نزاع تتحارب عليها قوتان مبهمتان، هما الشرق والغرب، ممثلتان من جهة في الدين المسيحي واللسان اللاتيني، ومن جهة في الإسلام والعربية[1].

(1) ستتعرض بالنقد لهذه الفكرة مراراً. ممن اعتمدها مؤخراً علال الفاسي في «الحركات الاستقلالية»

يلجأ المغاربة أيضاً إلى التقسيم الثلاثي، لكن في نطاق تاريخ الإسلام فقط ومع عكس كل الاتجاهات: ما كان تقدماً عند الكتاب الأوروبيين يصبح تأخراً والعكس بالعكس. يعتبر المغاربة الحقبة الممتدة من القرن السابع م إلى القرن الرابع عشر (الأول إلى الثامن هـ) حقبة مثالية مكونة من ثلاث مراحل ـ التمهيد، الازدهار، الانحطاط. أما الحقبة التالية، إلى غاية القرن التاسع عشر، فهي مرحلة كسوف حيث تتوالى الهزائم في الأندلس والهجومات الايبرية على الشواطىء المغربية، حيث تضعف وتنحل السلطات المركزية وتخبو الثقافة. مع بزوغ القرن التاسع عشر تسترجع البلاد نفسها وتدخل عهد نقاهة، عهد انبعاث ثقافي وإصلاح سياسي. وهذا منظور يمكن من إخفاء وجود المستعمر الفرنسي.

لا ننفي أن كلا هذين التحقيبين الثلاثيين المتعارضين يلقي النور على دورات حقيقية، يكشف عن منعطفات انعكس فيها إتجاه المغرب وإنكسرت سرعة تطوره. لتلك الفواصل الزمنية أهمية لا بد من تحليلها بصرف النظر عن القيمة التي توليها إياها هذه الجماعة أو تلك. إلا أننا نعتقد أن كل تحقيب ثلاثي في التاريخ يوحي بمعنى صوفي، بأسطورة الجنة والخطيئة والغفران. لذا نرى أنه يجب على المؤرخ الموضوعي أن يبتعد عنه بأي وسيلة.

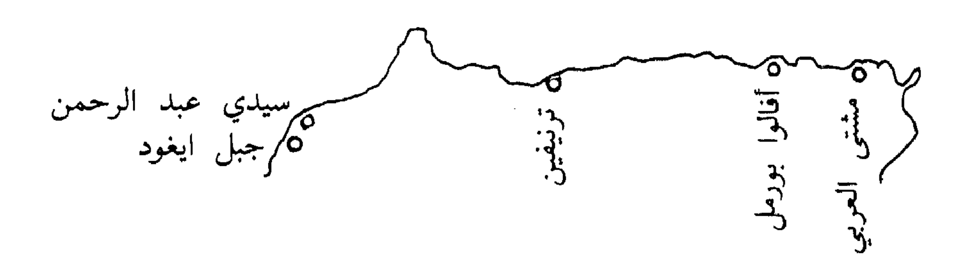
لو توافرت لدينا بحوث اقتصادية واجتماعية لكان لنا خيار بين تحقيبات عديدة. في غياب تلك البحوث نستعمل سيرورة التأليف التاريخي لترتيب الوقائع لأن لهذا النهج مزية جوهرية، هي تحريرنا من التحقيب الثلاثي، من أسطورة الازدهار والانحطاط التي تعني عند اصحابها قصة السقوط والخلاص.

لا ندعي بالطبع أن تسلسل العرض هو بالضرورة تسلسل الأحداث.

وجاك بيرك في «المغرب بين حزبين» (1962) ص (424) حيث يقول ان المغرب أندلس فقدت مرتين!

الفصل الأول

البحث عن الأوليات



البقايا العظمية في المغرب

I

من المعلوم أن معرفة التاريخ تتبع طريقاً معاكساً لاتجاه توالي الأحداث. يعرف الإنسان مباشرة الوقائع المعاصرة له ولا يعرف إلا بمشقة الأحقاب البعيدة عنه. وهكذا لم تدرس، في تاريخ المغرب، الحقبة التي سبقت تأسيس محطات فنيقية، أواخر القرن العاشر ق.م. إلا في العقود الأخيرة من القرن الماضي. وهو موضوع تخصص فيه الدارسون الاستعماريون وجالوا فيه بدون منازع، حيث لم يكن للمغاربة، قدامى ومحدثين، ما يقولونه في شأنه.

أمر طبيعي حيث أن علم أصل الإنسان حديث جداً.

كانت دراسات الحقبة المذكورة، إلى غاية الحرب العالمية الأولى، مرتبطة بالكلاسيكيات (أي بالأدبيات اليونانية والرومانية). كان ستيفان غزيل من جامعة الجزائر هو شيخ مؤرخي المغرب القديم في تلك الفترة. وكانت نتائج الحفريات، التي تقدمت مناهجها تقدماً باهراً في أوروبا وطبقت في الشمال الأفريقي، لا تستعمل إلا لمراجعة وتدقيق المعطيات الأدبية التي كانت تحتل دائماً المرتبة الأولى. بعد 1930 دخلت دراسات المغرب القديم طوراً جديداً عندما حل ليونيل بالو محل غزيل، فحصل فعلاً تغيير عام وقدمت الوثيقة الأثرية على الوثيقة الأدبية، غير أن الاتجاهين كانا يخضعان معاً للخلفيات الأدلوجية نفسها. مما حدّ من تأثير التجديد المنهجي. إن أمثال غزيل وبالو هم الذين روجوا، باسم العلم الموضوعي، تلك الأفكار المشوهة عن ماضي المغرب التي سنعرض لها بالنقد مراراً في الصفحات اللاحقة. ليس

في هذا الأمر ما يدعو إلى الاستغراب حيث أن المتخصصين في ما ـ قبل ـ التاريخ جاءوا بعد المؤرخين، أي بعد أن رسخت في الأذهان دعاوى الاستعمار.

يطرح عادة دارسو فترة قبل ـ تاريخ المغرب الأسئلة التالية:

ـ هل تغير طقس شمال أفريقيا في الخمسة آلاف سنة الأخيرة؟

ـ من أين أتى البربر؟

ـ ما هو أصل لغتهم؟

ـ من تسبب في نشأة وتطور حضارتهم المادية والأدبية؟[1].

تخضع هذه الأسئلة، والأجوبة المختلفة التي أعطيت لها، في آن لاعتبارات علمية ولهموم سياسية. ونجد سر توالي النظريات في النوايا السياسية أكثر مما نجده في تقدم العلوم الموضوعية.

إن الخلفية السياسية واضحة في سؤال غزيل: «علينا أن نعرف سبب الرخاء الذي عرفه شمال افريقيا أثناء العهد الروماني. أهو الطقس الذي كان أكثر ملاءمة للزراعة أم هو نشاط وذكاء الإنسان؟ هل لنا فقط أن نرثي ماضياً لن يعود أم هل نستطيع أن نستخلص منه دروساً تنفعنا في الحاضر؟» تاريخ افريقيا الشمالية في العصر القديم، ج 1، ص 40. لم ينفك كتاب الاستعمار يطرحون السؤال نفسه حتى قبيل الحرب العالمية الثانية، وكانوا يجيبون عنه، كما فعل غزيل ولو بتحفظ ملحوظ، أن الطقس لم يتغير تغيراً محسوساً. وهو قول يتفق مع ميولهم السياسية حيث يتمشى مع إيمانهم أن فرنسا وارثة رسالة روما الحضارية.

ثم اكتشفت بعد 1930 في كهوف الأطلس والصحراء نقوش وصور صخرية تدل، فيما يبدو، على أن الصحراء لم تكن دائماً قاحلة، بل إنها كانت خضراء على الأقل في بعض أجزائها، لا في الماضي السحيق بل قبل خمسة أو ستة آلاف سنة فقط. ورغم اختلاف العلماء حول كيفية تأويل المعلومات

(1) تعني كلمة حضارة عند دارسي قبل ـ التاريخ أساساً الوسائل المادية، لأنها هي التي تبقى شاهدة على الانسان القديم. أما العادات والطقوس الدينية فإنها مستنبطة من دراسة الحضارة المادية.

المضمنة في تلك النقوش والصور، إضطر البعض أن يعترف أن طقس شمال أفريقيا دخل طور جفاف متزايد عندما دخلت المنطقة حيز التاريخ. لكن الحجة لم تقنع الجميع، فنتج عن عدم الاتفاق إهمال المسألة برمتها. لم يعد يتطرق إليها سوى الهواة والمتطفلين على علم التاريخ. نشير هنا إلى أن ظهور نظرية الجفاف الطارىء على المنطقة تزامن مع فتور تفاؤل الاستعمار حول مستقبل المغرب. لقد عم التشاؤم أوساط المعمرين بعد الاحتفال بمرور قرن على إحتلال الجزائر وعبر عن هذه الثورة النفسانية أحسن تعبير الأستاذ ارنست فليكس غوتيه.

أثر التشاؤم المذكور في كل مجالات الدراسات المغربية، أول قضية نرى فيها بوضوح ذلك التأثير هي قضية الجنس البربري. تعارضت لمدة طويلة مدرستان: واحدة تقول بأن أصل البربر من أوروبا، والأخرى أن أصلهم من الشرق الأوسط. أما العلماء المعاصرون، فإنهم اعتماداً على نتائج الأنثروبولوجيا الجسمانية والاكتشافات الأثرية، يميلون إلى الاعتقاد أن البربر سكنوا المنطقة منذ زمان طويل وأن أصولهم متباينة. لم يعد أحد من الدارسين البارزين يظن أن العناصر الزنجية أو الشقراء طارئة على المغرب في القرون القريبة منا وأن اختلاف البشرة، الذي كثيراً ما انتبه له المسافرون الأوروبيون في بداية هذا القرن، يدل على توالي أفواج غازية. بل يتفق الجميع على أن الأغلبية الساحقة من البربر مكونة من خليط بشري إستقر في العهد الحجري الصقيل.

سكنت المغرب جماعة تنتمي إلى الجنس المتوسطي الأول (أي الجنس الذي عمر حوض البحر الأبيض المتوسط). ثم امتزجت فيما بعد مع جماعتين متوسطتين أيضاً، جاءتا من آسيا الغربية عن طريقين مختلفين. اتخذت الأولى طريقاً ساحلياً فحافظت على سماتها الأصلية. أما الثانية فإنها توغلت في الجنوب معرجة على أفريقيا الشرقية فامتزجت بالعنصر الزنجي. هذا ما يستخلص الآن من دراسة الآثار، أكانت أدوات أو هياكل عظمية. يجب هنا التنبيه على أن البقايا قليلة جداً، تغطي قسماً ضئيلاً من المنطقة لا يصل إلى الشمال الغربي ولا إلى الصحراء، ثم إن العظام البشرية والأدوات الحجرية لا توجد أبداً في مواقع واحدة. لا يمكن إذن أن نقول إن النظرية

وصلت إلى حد اليقين. مهما يكن من مطابقتها للواقع نلاحظ أن القائلين بها لا يفصلون في مسألة الأصل الشرقي أو الغربي بالنسبة لمجموع السكان. إنهم يسجلون الاختلاف القائم ويسقطونه على فترات قبل ـ التاريخ.

هذا كلام الانثروبولوجيين، أما اللغويون والاثنولوجيون[1] فإنهم يرجحون القول بالأصل الشرقي. لم يعد يقدم على تشييد النظريات الشاملة سوى الهواة، أما المتخصصون، من اللسنيين، أولئك الذين يتكلمون البربرية، فإنهم متشبثون بالصمت، إذ لا يستطيعون حالياً البت في القضايا التالية: أصل اللغة الليبية القديمة، مدى انتشارها، وجود لهجات مخالفة لها في مغرب قبل ـ التاريخ. لم يتقدموا كثيراً نحو حل لغز النقوش الليبية، مع أن بعضها يحمل بجانب النص الليبي نصاً بونيقيا أو لاتينياً. وبسبب هذا الإخفاق لم يستطيعوا معرفة أصل الحرف الليبي: هل هو مأخوذ من البونيقية أو اليونانية القديمة أو كتابة سامية عتيقة أم هو اختراع محلي؟ غير أن علماء اللسنيات العامة يحصرون المسألة في نطاق ضيق إذ يضعون البربرية ضمن أسرة الألسن الحامية ـ السامية ومنهم من يربطها مباشرة بالحميرية القديمة. هل نستنتج من هذا أن أغلبية البربر، في ضوء التاريخ، ينحدرون من الجماعة التي مرت بافريقيا الشرقية؟ استنتاج وارد لولا أنه لا يوافق أسماء الأماكن التي تشير إلى أن القسم القادم من الشمال الشرقي عن طريق ساحل وجزر المتوسط هو الغالب. (غبرييل كامبس. نشأة الحضارة، 1962، ص 31).

فيما يتعلق بالحضارة البربرية كان الدارسون إلى أمد قريب ينسبونها إلى الفنيقيين. ما من اكتشاف ينم عن ثورة نيوليثية (زراعة، تربية مواشي، تجمع سكاني، نسيج، صناعة فخارية أو خزفية) إلا ويعزى لتأثير القرطاجيين. بدأت هذه العادة السيئة تتوارى مع تقدم البحوث حتى أن غزيل نفسه كتب: «لم ينتظر أهالي المغرب البحارة السوريين[2] ليتعلموا تدجين المواشي والزراعة» لكنه في الوقت نفسه طرح سؤالاً لم يفتأ يردده الباحثون بعده والسؤال هو:

(1) يهتم هنا الانثروبولوجيون بالسمات البشرية الظاهرة الجسمانية في حين أن الاثنولوجيين يدرسون المظاهر الثقافية من لغة وعادات ووسائل معاشية.

(2) انتبه لاستعمال اسم معاصر للتعبير عن واقع قديم جداً. مما يدل على الهم السياسي.

«هل جاء تقدم البربر بمبادرة من ذهنهم أم بتأثير خارجي؟ هذا ما نجهله» (غزيل، م. ن. ص 239).

يعترف اليوم أن البربر كانوا يستعملون منذ زمان بعيد، قبل وصول الفنيقيين، آلات حجرية صقيلة ونحاسية، أي أنهم مروا مبكراً بثورة نيوليثية وبعد ـ نيوليثية، إلا أنه يقال انهم لم يصنعوها وإنما تسلموها من جيرانهم أو من تجار أو من غزاة. لا ينازع المؤرخون في أن حضارة نيوليثية ما ظهرت في المغرب، لكنهم يقولون إنها هزيلة إلى حد أنها لا تكاد تستحق أن تسمى بالنيوليثية. إنهم يفرقون بين حضارتين. الأولى هي الوهرانية، ينيطها البعض بالمجموعة التي دخلت المغرب من جهة المتوسط. هذه الحضارة بقيت في طور العهد الحجري القديم. أما الحضارة الثانية التي يسميها المؤرخون بالقفصية ويربطونها بالجماعة التي مرت بافريقيا الشرقية وتأثرت بحضارات النيل قبل أن تدخل المغرب من جهة الجنوب الشرقي، فإنها وحدها عرفت آلات حجرية صقيلة نشرتها تدريجياً داخل البلاد ولذلك تعتبر وحدها حضارة نيوليثية.

هكذا تسببت الكشوف الأثرية في مراجعة نقاط تفصيلية دون أن تغير شيئاً من المنظور العام. كان غزيل يؤكد أن الشرق الأدنى علم المغاربة إنتاج القمح واستغلال بعض أنواع الشجر واستخدام الحصان الذي لم يعرف في المغرب إلا بين الألفي الثاني والألفي الأول ق.م، ويزيد مع شيء من التردد أن العهد الحجري الصقيل لم ينته في منطقة المغرب إلا بعد سنة 1000، أي مع مجيء الفينيقيين. فتعلم منهم البربر استعمال الحديد دون أن يمروا بمرحلة استعمال النحاس والبرونز. وأصبحت فكرة إختزال العهد النحاسي في ملخصات تاريخ المغرب متداولة يتناقلها كاتب عن آخر دون نقد أو تمحيص (جوليان، تاريخ افريقيا الشمالية 1951، ج 1، ص 44). بيد أن الفكرة تصطدم مع وقائع كثيرة.

كان غزيل يستدل على نظريته بانعدام معادن النحاس والقصدير في المنطقة. غير أنها اكتشفت في الأطلس وفي الصحراء وأثبتت النقوش الصخرية استعمال العربات آلاف السنين قبل مجيء الفنيقيين، علماً بأن

تـركيب العربـات يستلزم استخدام المعـادن (كامبس، المجلة الأفـريقيـة 55-31,1960) . ورغم الاكتشافات لم يتغير رأي المؤرخين الاستعماريين. كما أن الأدلة على وجود حضارة نيوليثية محلية دفعت بعضهم إلى القول إنها تطورت بتأثير من حضارات النيل، فإن الأدلة على استخدام آلات معدنية قادت البعض الآخر إلى تأكيد تأثر المغاربة بسكان الجزيرة الإيبرية. وهكذا لم تختف نظرية اختزال العهد النحاسي إلا لتترك المجال لنظرية التبعية الحضارية. إن المغاربة، في رأي كامبس وزملائه، تلقوا من الخارج آلات معدنية دون أن يتعلموا كيف يصنعونها بأنفسهم.

كان النزاع بين كتّاب الاستعمار، قبيل الحرب العالمية الثانية، حول انتماء الجنس البربري. يصر الهواة والمتطفلون على التاريخ أن البربر من أصل أوروبي فيما يقرر المتخصصون أن لغتهم وحضارتهم تنتسبان إلى لغات وحضارات الشرق. إختفى هذا النزاع وأجمع الكل على أن سكان المغرب يتميزون منذ القدم بالتنوع والإمتزاج والتأثر بالجيران، إجماعاً لم ينل منه توالي اكتشافات العلوم التاريخية. يقول كامبس: «إن المغرب فقد وحدته الأصلية منذ العهد الحجري الصقيل، أثناء الألفي الثاني ق.م تحت تأثير حضارات غازية مختلفة: الحضارة الإيبرية في القسم الغربي، والإيطالية الجنوبية في القسم الشرقي، والصحراويـة المصريـة في الجنوب، وبقي المغرب الأوسط منطقة مرور بلا صفات مميزة» (م. ن. ص 6).

II

اهتمت الإدارة الاستعمارية الفرنسية اهتماماً بالغاً بدراسة تاريخ المغرب القديم. كان ولاة الجزائر والمقيمون العامون في تونس والمغرب الأقصى يعتنون شخصياً بالحفريات، كما كانت ادارة الداخلية هي الساهرة على مصلحة الفنون الجميلة، فلا غرابة إذا وجدنا في البحوث التاريخية التي صدرت آنذاك آثاراً واضحة للفكر الاستعماري.

إن النظرية القائلة إن أصل البربر من أوروبا، روجها عسكريون وموظفون فرنسيون بإعانة بعض المترسلين. كتب الجنرال فيدرب سنة 1867: «إن البربر أقارب الأوروبيين القدامى» (كامبس، 1962، ص 29). ونشر الجنرال بريمون، الذي مثل المصالح الفرنسية في الحجاز أثناء الحرب العالمية الأولى، سنة 1938 كتاباً بعنوان «بربر وعرب. بلاد البربر بلاد أوروبية». هذه نظرية متفرعة في الحقيقة عن سياسة إدماج أفريقيا الشمالية في المجموعة الفرنسية. وسياسة الإدماج متجذرة في عرقية وسلالية القرن التاسع عشر. كان الكل يعتقد آنذاك أن الإدماج لا ينجح إلا إذا كان البربر والأوروبيون ينتمون إلى أصل واحد. أما إذا كان البربر من جنس غير أوروبي فيستحيل عليهم استيعاب الحضارة الغربية.

لم تنتشر النظرية القائلة بشرقية البربر، في غضون الثلاثينات من هذا القرن، إلا بعد أن فقدت السياسة الإدماجية جاذبيتها. عندئذ أمكن للباحثين الجادين أن يوفقوا بين نتائج استطلاعاتهم والتشاؤم المحيط بهم. نجد أكبر دليل على الاتجاه الجديد عند غوتيه الذي ألف القرون الغامضة من ماضي

شمال أفريقيا (1936) وحكم فيه على المغاربة بالركود والتخلف، لأنه لم يعد يطمئن إلى مستقبل الحكم الفرنسي في المنطقة وكان من طليعة أولئك المستعمرين الناقمين على الاستعمار المتكاثرين بعد نشوب حروب التحرير.

ليس صدفة أن يكون أول تعبير رسمي على النظرية الجديدة مضمناً في تقرير رفعه سنة 1949 الطبيب فالوا إلى والي الجزائر العام وألحقه فيما بعد ليونيل بالو في كتابه افريقيا الشمالية قبل التاريخ. (1955) جمع مؤلف التقرير محاصل التحريات الانثروبولوجية والكشوف الأثرية لينتهي إلى الحكم بعدم واقعية إدماج المغرب نهائياً بأوروبا. وكتب بالو سنة 1948 جملة أعادها حرفياً سنة 1955 يقول فيها: «هكذا تكون بلاد المغرب، الملتصقة بأفريقيا والشرق والمفتوحة على أوروبا، قد أخذت منذ آلاف السنين قبل التاريخ تلك الصفة التي تحكم عليها في آن أن لا تبدع من صلبها حضارة أصيلة وأن لا تندمج كلياً في إحدى الحضارات التي جاءت إليها من الجهات الثلاث واستعمرتها على التوالي». (المجلة الافريقية، XIII، 1948، ص 262 و 255). عبر كابس سنة 1960 على الفكرة نفسها مدعياً: «منذ قرون وأفريقيا الشمالية تتأرجح بحثاً عن مصير قار، لا هي افريقية تماماً ولا متوسطية تماماً». (1960، ص 571). تشاؤم ينم عن الحسرة والمرارة وعن آمال ضائعة.

أمام هذه الأحكام المحاطة بسياج من التقنية لجأ المغاربة إلى الصمت حيث لم يستطيعوا الاستظهار بحجج إيجابية. إن الوثائق العربية لا تجدي في هذا المضمار، والمعاهد العصرية تهمل دراسة حقبة تقترن في أعين الكثيرين بسياسة الاستعمار. تقوم تونس وحدها بجهود تستحق الشكر وإن كان دافعها الأولي تشجيع السياحة الغربية أكثر من حب المعرفة. لا نستطيع إذن بخصوص حقبة قبل التاريخ أن نضع مقابل النظرة الاستعمارية نظرة وطنية مغربية كما سنفعل عند التعرض للحقب التالية.

يكون هذا الاهمال خطراً كبيراً على الثقافة المغربية. من جهة ترجع كل تشويهات ماضي المغرب إلى كيفية عرض أحداث القرون الأولى. ومن جهة ثانية توظف دراسة تلك القرون المناهج التي تعرف اليوم تقدماً باهراً، مثل الحفريات واللسنيات والانسانيات. إذا بقينا سجناء الوثيقة المكتوبة، التي

كثيراً ما تجر الباحث إلى الخطأ العفوي والكسل، إن لم نقل إلى الدعارة، فسنختلف ثقافياً أكثر فأكثر.

لا أحد يستطيع اليوم وفي المستقبل القريب أن يحرر دراسات قبل ـ تاريخ المغرب من قبضة أساتذة «جامعة الجزائر الاستعمارية». غير أن همهم السياسي واضح إلى حد أن تعريته لا تستلزم التسلح بالتقنيات الحديثة. إن القارىء العادي، المشارك في علم التاريخ، يرى بوضوح الهوة التي تفصل نتائج بحوثهم التخصصية وتقييماتهم النهائية. فمن حقه أن يطالبهم بأن يتحلوا على الأقل بالحذر الذي يتحلى به زملاؤهم، وأحياناً هم أنفسهم، عندما يتعلق الأمر بغير المغرب. لا ينكرون أن مصادرهم صعبة وغير واضحة. النقوش الليبية مثلاً ما زال أغلبها مغلقاً إلى يومنا هذا، ويبدو حسب القرائن أنها تكرر المعلومات الهزيلة نفسها. أما النصوص الأدبية، اليونانية أو اللاتينية، فإنها مليئة بالألغاز والمعميات، التي تحتمل تأويلات متناقضة، وتكثر من ذكر الغرائب والمفارقات (أي تعطي معلومات لا يمكن تعميم الحكم بها). وأخيراً المواضع الأثرية قد نبشت في القرن الماضي بلا دراية، فتضررت إلى حد أن المرء يتساءل هل يمكن يوماً تصحيح جميع الأخطاء التي ارتكبت ولو عن حسن نية.

وهناك صعوبات أخرى، كان الناس يشتكون من التجاهل الحاصل بين دارسي العهد القديم ودارسي العهد الإسلامي. إزداد اليوم التجاهل بتكاثر الاختصاصات. يعتمد الباحث عن قبل ـ التاريخ أساساً على الحفريات، ودارس قبيل التاريخ (فترة الثورات النيوليثية) على الاثنوغرافية واللسنيات العامة، ودارس التاريخ القديم على الأداب واللغة. من الواضح أن لهذا التخصص المفرط آثاراً سلبية.

يعتزم متخصص ما تأويل كشوفه أو يشرع كاتب في تحرير مؤلف شامل، يعتمد كل منهما، كيما يربح الوقت، على محاصل زملائه ويقدمها كحقائق نهائية، مع أنها لم تكن عند أصحابها إلّا فرضيات مؤقتة. وبهذا التقديس المتبادل بين الزملاء لنتائجهم الجزئية تنتشر الأفكار الاستعمارية المغرضة دون أن يتحمل تبعاتها أي باحث بعينه. نراجع أعمال غزيل فنلاحظ

أنه كان حذراً جداً فيما قدم من أحكام، تلك الأحكام التي أضفى عليها خلفاؤه صفة القداسة. وإذا ما تذكرنا أن دارس العهد الوسيط يجهل عادة الآثار والتاريخ القديم، وأن الباحث الغربي في التاريخ المعاصر يجهل العربية والتاريخ القديم، بل أحياناً حتى المناهج التاريخية، فهمنا الأضرار التي تترتب على أدنى مغالاة أو شطط في التعبير عن أي حكم. هذا كاتب أمريكي، شارلز غالغر، صاحب كتاب الولايات المتحدة وشمال أفريقيا، 1963، يقول بكل بساطة: ليست منطقة المغرب من المناطق التي تنتج بغزارة الأفكار الأصيلة، بدليل أنها لم تنجب سوى ثلاث شخصيات فذة في القديم - اغسطين، قبريان وترتوليان - وثلاث في العهد الوسيط - ابن بطوطة، الأدريسي، ابن خلدون - دون أن يتساءل هل نجد هذا القدر في مناطق أخرى كثيرة من العالم؟

إن دارسي قبل - التاريخ أيام الاستعمار لم يتحلوا بالحذر عند التعبير عن آرائهم، هذا واضح. هلّا كانوا على الأقل واعين بعواقب تعميماتهم العشوائية؟ إنها تحور قبل كل شيء منظور التاريخ العام المغربي. لنضرب على ما نقول مثل كامبس. يستعمل كغيره كلمات: التاريخ، قبل - التاريخ، قبيل - التاريخ. لكنه لا يعتبرها مجرد تقسيمات زمانية كما توحي بذلك اللغة، ولا حتى كمراحل معرفية، بمعنى أن التاريخ هو الفترة التي نعرف عنها الكثير، وقبل - التاريخ الفترة التي نعرف عنها القليل، وقبيل التاريخ ما كان بين المنزلتين. بل يرى كامبس أنها مظاهر بنيوية تعبر عن آثار المناخ والمجتمع والثقافة في الكيان المغربي، وتكتسي بالتالي صفة منهجية. لا تزال الصحراء وتخومها في رأيه تعيش حتى اليوم في عهد ما قبل - تاريخي فيجب أن تدرس بواسطة الحفريات والاثنوغرافية. ولا يزال سكان الريف المغربي يعيشون عيشة قبيل - تاريخية فعلى الباحث أن يلجأ لكي يفهمها إلى الانثروبولوجيا الثقافية. أما مناهج التاريخ المعروفة فإنها لا تنفع إلا في تحقيق أحداث الحضارات الدخيلة، من فنيقية ورومانية وإسلامية وفرنسية.

لا شك أن لهذا الرأي أساساً في الواقع. سنتعرض له عند كلامنا على تركيب المغرب الثلاثي، إلا إن كامبس يعطي صبغة منهجية لدعوة استعمارية مبتذلة تقول إن العهد الحجري الصقيل دام أكثر من اللازم في شمال افريقيا.

وتعرضنا الدعوة نفسها، على مستوى التنظيم الاجتماعي، تحت فكرة التاريخ القبلي التي سننقدها في صفحات لاحقة. إن لهذه الدعوى في أشكالها المتنوعة، غرضاً سياسياً واضحاً وعلاقتها بنتائج البحث الموضوعي واهية جداً. لسنا مؤهلين لنقد بحوث كامبس الأثرية. لكن لنفرض أنها كلها صحيحة وأن تأويلاته صائبة، حتى في هذه الحال ستبقى خلاصته معلقة في الهواء إذا لم يثبت بالحجة أولاً أن المغرب استثناء بين مناطق المعمور، وثانياً أن أي تخلف في أي مستوى يجر حتماً تخلفاً مماثلاً في سائر المستويات. وهذا بالذات ما لا يستطيع إثباته، نظراً لنتائج المتخصصين الآخرين.

نقرأ في كتاب قبل ـ التاريخ، 1966، تحت اشراف أندريه لوروا ـ غورا، ما يلي: «تدل هذه الأمثلة الكثيرة إلى أي حد يتداخل العهد الحجري الصقيل مع العهد النحاسي والبرونزي بمجرد ما نترك الإطار المحلي. (جورج بايو، ص 335) من الواضح أن كامبس وأمثاله لا يحبون الابتعاد عن الإطار المغربي الضيق.

لنرجع إلى خلاصة كامبس: «تجري اليوم في الجزائر ثورة صناعية شبيهة بالثورة التي غيرت وجه أوروبا أثناء القرن التاسع عشر، فيما يواصل رعاة الشاوية النفخ في الناي وفخارو القبايل تزيين الأواني بأشكال ترجع إلى آلاف السنين، معتقدين أن مجتمعهم أزلي، غير واعين أن عالمهم العتيق على وشك الانقراض. «م. ن ص 571». طيب. لكن إذا صح هذا بالنسبة للثورة الصناعية كيف لا يصح بالنسبة للثورة النيوليثية؟ وعندئذ هل نستطيع أن نصحح أخطاء المؤرخين السابقين إذا طبقنا مناهج الاثنوغرافية على عالم غيرت معالمه ثورتان شاملتان؟ إن الجملة المثيرة حول الرعاة الشاوية نفسها تجعلنا نشك في قيمة الدراسات، حول فترة قبل وقبيل التاريخ، التي تبرر منظوراً خاصاً لماضي المغرب وهو منظور يحيي النظرة الاستعمارية التقليدية في ثوب جديد.

يريد المؤرخون الاستعماريون أن يسجنونا، نحن المغاربة، في المأزق التالي: إذا قصصتم أحداث التاريخ فإنكم تقصون في الحقيقة أعمال الغزاة الدخلاء على أرض المغرب، أما إذا أردتم أن تتكلموا عن السكان الأصليين، فلا يمكنكم أن تخرجوا من نطاق قبل وقبيل التاريخ. أعتقد أن المأزق

مصطنع وهذا هو أحد أهداف هذا الكتاب. كون المغرب تلقى الحضارة من الخارج فهذا أمر صحيح وغير استثنائي. النقطة المهمة هي أن المغاربة قبلوا بعض المظاهر ورفضوا البعض الآخر.

قد نقبل التمييز بين التاريخ وقبيل ـ التاريخ في نطاق تقسيم زماني أولي وللتعبير عن درجتين متفاوتتين في معرفة أحداث الماضي. لكننا نرفضه إذا كان يدل على اختلاف بنيوي لأنه في تلك الحالة يرتكز على منهاج لا نعتبره أرقى ما وصلت إليه البشرية. إن الدافع الحقيقي لموقف كامبس وزملائه هو رفض صورة الحضارة التي قبلها المغاربة عن طواعية، وبنفي فكرة التاريخ من ماضي المغرب وإبقائه في ميدان قبيل ـ التاريخ، يظن هؤلاء أنهم سيقضون على تلك الصورة الخاصة (أي الصورة العربية الإسلامية) لأنهم يتحسرون على إخفاق صورة أخرى (الصورة الرومانية).

نعترف أن نقدنا هذا شكلي لا يتعرض لصلب الموضوع. إننا في الواقع نرفض التعميمات الرعناء، البعيدة عن كل دليل، لا النتائج الخام للبحوث الدقيقة. ونؤمن أن العلم الموضوعي المتجدد باستمرار سيتكلف ذاته بتصحيح وتفنيد تلك التعيمات، كما حصل ذلك مراراً في الماضي.

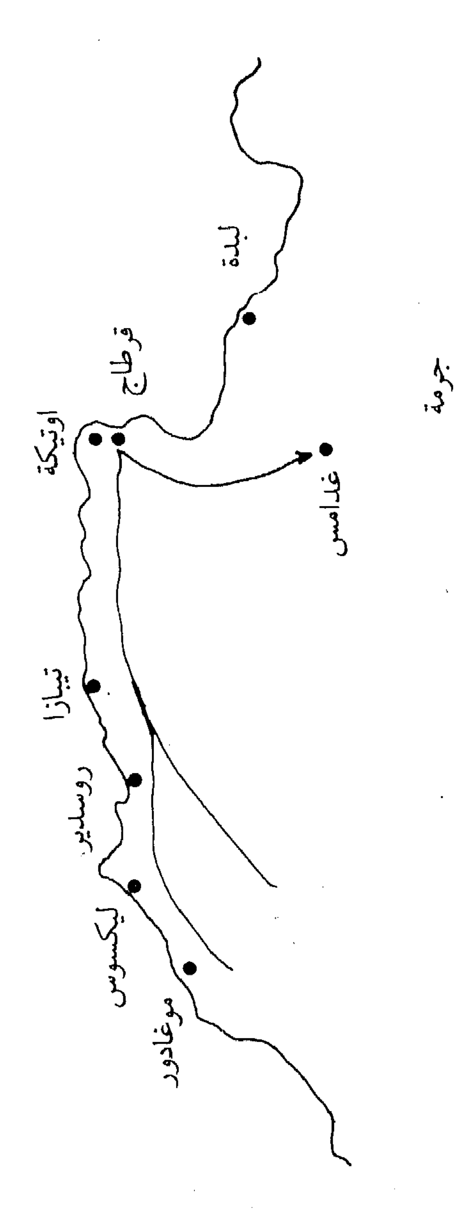
وفي ختام هذا الفصل نلفت النظر إلى سلبية ثانية ناتجة عن تعميمات كامبس ورفاقه. يتصور هؤلاء أن تاريخ المغرب يسير على خط واحد تحت تأثير جبرية مادية قاهرة. فيمحون من الأذهان تصوراً آخر يبرره الواقع ويفتح آفاقاً خصبة لتحقيق وقائع التاريخ وتأويلها، ألا وهو تصور تطور متناقض، لا يمنع فيه تأخر في مستوى معين حصول تقدم في مستوى آخر، بل يتسبب التأخر في تقدم لاحق.

حتى لو كان صحيحاً أن المغرب مكث طويلاً في العهد الحجري ولم يعرف البرونز إلا مؤخراً على أيدي الأجانب، وهذا ما لم يوافق عليه عدد كبير من الخبراء؛ نقول: حتى لو صح القول المذكور فلا يتحتم عنه ما يتخيله المتشبثون بتطورية القرن الماضي. إن التخلف القطاعي يستدرك على كل حال ومظاهره السلبية لا تطغى حتماً على كل مستويات الحياة الاجتماعية. هذا بالضبط ما استخلصته جرمين تييون من دراساتها الاثنوغرافية وعبرت عنه

في كتابها (الحريم وأبناء العم، 1966)؛ كتاب عميق يجدد تأويل الوقائع التاريخية. لم يحظ عند صدوره بما كان يستحقه من عناية لأن القراء ظنوا أن موضوعه متخصص جداً في حين أنه إنطلاقاً من تناقض كل تطور اجتماعي، ألقى نظرة جديدة على المجتمع التقليدي المغربي، ذلك المجتمع الذي يقال لنا إنه لم يبرح أبداً حضارة قبيل ـ التاريخ. أهمل الكتاب في الواقع لأنه يعارض الأفكار المبتذلة. وبما أن جرمين تييون اكتشفت خصوبة المنطق الجدلي لأنها حرصت على الوصف الدقيق للمظاهر الاجتماعية، ظن المؤرخون أن كتابها مجرد تخطيط أولي. لو اقتنع كل الدارسين، غير المغاربة، مثلها، بأن التطور لا يسير على خط واحد مستقيم لما أضعنا وقتنا في نقد هذا العدد الوافر من الأحكام المسبقة العتيقة.

الفصل الثاني

من استعمار إلى آخر



المحطات القرطاجية

I

تكون الفترة الطويلة الممتدة من القرن العاشر ق.م إلى القرن السابع ب.م حقبة متميزة يطأ أثناءها أرض المغرب الفينيقيون والإغريق والرومان والوندال، بعضهم يزور الساحل فقط وبعضهم يقيم ويتوغل داخل البلاد. حول هذه الحقبة الطويلة نسجل في البداية واقعاً في غاية الأهمية: إننا لا نعرفها إلا من خلال الآداب اليونانية واللاتينية. نتعرف على المغاربة الأصليين من خلال ما يقوله عرضاً جغرافيون ورحالة وهم يتكلمون على شعوب أخرى. وكذلك الأمر بالنسبة لغزاة المغرب، القرطاجيين والوندال، بحيث نستقي معلوماتنا عن البربر عبر واسطتين: نراهم من خلال أنظار القرطاجيين ونرى هؤلاء من منظور الرومان[1] فيظهرون لنا وكأنهم أشخاص ثانويون يشاهدون من بعيد ما يقع على أرضهم من المآسي.

هذه وضعية تتكرر في تاريخ البشر. ليست خاصة بالبربر ومن العبث التحسر عليها. غير أنها تترك بصماتها في كل ما يكتب عن تلك الحقبة.

إن المؤرخ المعاصر يعتمد أساساً على الوثيقة المكتوبة. فهو قارىء نهم ومتسرع. يتعود على، أو يضطر إلى، البحث عن تاريخ شعب ما في تاريخ شعب آخر ـ إذا لم يحذر، إذا لم يجهد ليتحرر من المنظور الذي تفرضه عليه هذه العادة السيئة، فإنه يحكي، بدون شعور، تاريخ الأجانب وهو يظن أنه

(1) لذا يتوهم القارىء أن الوجود الروماني في أفريقيا دام عشرة قرون ويستغرب عندما يلاحظ سرعة انهيار حكم روما واندثار حضارتها ولغتها.

يحكي ماضي الأهالي، خاصة إذا كان تاريخ الأجانب ملحمة باهرة. فيترك بالضرورة في ذهن القارىء الانطباع أن المغاربة أشخاص عارضون يمثلون في تلك الملحمة الجانب السلبي الذي تتبلور فيه أخطار أرض وعراء. جملة القول ان معظم الكتب التي تؤرخ للحقبة المذكورة تؤرخ في الواقع لروما، ولروما وحدها.

قد يقال: لا يعتمد الدارسون على الوثائق الأدبية فقط. هناك النقوش والآثار والنقود المتزايد عددها يوماً عن يوم. في الواقع عندما نتجاوز المؤلفات المجملة الموجهة للقارىء العادي، نصطدم بالحقيقة التالية: تنقسم الوثائق غير الأدبية إلى قسمين: منها ما يسهل تأريخه وتأويله[1] وهذا القسم لا يغير شيئاً من المعلومات التي نستقيها من الأدبيات، ومنها ما نتوقع أن نجد فيه معلومات جديدة، لكن هذا القسم هو ما لا يتفق الباحثون على حقيقة ومعنى محتواه. يعترف كامبس وكورتوا معاً بهذا الإشكال، الأول في الفصل الأول من كتابه ماسينسن، والثاني في كتاب الوندال وافريقيا (ص 334 وما بعدها). غير أنهما يستثنيان من هذا النقد كاركوبينو وغزيل بدون أي أدنى مبرر.

إن الأطلال الرومانية، العسكرية والمدنية، وكذلك النقود وشواهد القبور والانصاب التذكارية، كلها تهم المدن، وبالتالي تنظيمات روما السياسية والعسكرية والاجتماعية. أما الأطلال البربرية فإن تاريخها لم يتحقق بعد، حتى الجنائزية منها التي درست بجد ومثابرة. نعطي هنا مثالاً على ما نقول. يعلق كاركوبينو على صفحة من صفحات كتاب غزيل «خريطة الآثار القديمة في الجزائر» قائلاً: «هذه أطلال بربرية لا نجرؤ على تأريخها، لكن بما أن عددها كبير جداً يحق لنا أن نعتبرها إحدى عواقب الحملات التخريبية، الموجات العارمة التي اقترنت بالفتح العربي بين القرن السابع والقرن الحادي عشر». (المغرب القديم، ص 291). على أساس مثل هذه الاستنتاجات الواهية أخذ المؤرخون يرددون أحكام كاركوبينو كحقائق نهائية.

بسبب صعوبة تأريخ الآثار البربرية القديمة، ولكون جل مؤرخي المغرب القديم درسوا في البداية تاريخ روما، يعزى كل كشف أثري في

(1) التأريخ: تحقيق الظرف الزماني لحادث ما.

المنطقة إلى الرومان. إزاء أي بناء أو هيكل مائي، أو قبر أو سكة، القاعدة هي البحث عن أصل روماني وبالطبع مع شيء من الذكاء يستطيع دائماً الباحث أن يجده. إلا أنه يبرهن باستمرار على إمكانية، لا على حقيقة، التأثير الروماني. حصلت في الآونة الأخيرة ردة، ويحاول الآن الدارسون الكشف عن أصول أهلية للآثار المختلف فيها، لكن هيهات أن نستدرك ما حققه من سبق أنصار روما. لا تزال تقاليد الآداب اليونانية واللاتينية تتحكم في أذهان الباحثين، وتكيف منظورهم بدون وعي منهم، وعلى القارىء أن ينتبه لذلك[1].

لا نستغرب إذا لاحظنا أن الأحداث التي عرفت بدقة منذ البداية هي تلك التي لها ارتباط باليونان وبالرومان. توصل المؤرخون في شأنها منذ القرن الماضي إلى حقائق ثابتة، لم يزيدوا إليها سوى بعض التوضيحات. سنتعرض على التوالي إلى الأحداث العسكرية، أي الحروب والثورات، ثم إلى التنظيمات الإدارية، وأخيراً إلى التطورات الدينية، أي وقائع الكنيسة.

الوقائع الحربية

تسلط أضواء التاريخ على أفريقيا الشمالية، حسب المنظور المذكور، في القرن السادس ق.م. حين أصبحت المنطقة مسرحاً للصراع الدائر بين الاغريق والفنيقيين. لما انهزمت فينيقية وانهارت كقوة مستقلة خلفتها قرطاج، المدينة التي أسسها سكان صور، وتجدد الصراع في غرب المتوسط بين القرطاجيين والصقليين اليونان. سيطر هؤلاء على الساحل الشمالي وأولئك على الجنوبي. يصف لنا المؤرخون أحوال المغاربة الأصليين في معرض كلامهم على هذه الحروب المتوالية، خاصة عند اجتياز أحد قواد صقيليا الأغريق، أغاطوقل سنة 310 ق.م، البحر لمحاربة القرطاجيين في عقر ديارهم.

تمر الأيام وتظهر قوة جديدة في غرب المتوسط، روما، لتحل محل إغريق صقيلية. ترث عداوتهم لقرطاج وتجدد المعارك فيقتدي قائد روماني،

(1) أن التأليف العربي القديم حول شمال أفريقيا معرض للنقد عينه، مع فوارق طفيفة. سنتوسع في هذه النقطة فيما بعد.

هو ريغولوس، بأغاطوقل، ويجتاز إلى البحر الأفريقي سنة 236 ق. م. فتكون هذه ثاني مناسبة يصف لنا فيها المؤرخون أحوال البربر المجاورين لقرطاج. فنتعرف على الليبيين الخاضعين لسلطة هذه المدينة.

ثم يحتد الصراع بين روما وقرطاج أثناء الحربين البونيقيتين الأولى والثانية ويجتاز شيبيو إلى أفريقيا مبحراً من الجزيرة الإيبرية قصد إيجاد حلفاء بربر ضد أعدائه. فينتهزها المؤرخون فرصة ثالثة ويقدمون لنا الجماعات المقيمة غرب التراب القرطاجي والتي كانت تسمى كلها آنذاك بالنواميد وتنقسم إلى قسمين: المسيلة شرقاً والمزسيلة غرباً[1]. تتلخص أخبار تلك الحقبة في سيرتي رجلين، يمثل كل واحد منهما إحدى الجماعتين البربريتين: ماسينسن الزعيم المسيلي وسيفاكن الزعيم المزسيلي. يسوق المؤرخون القدامى أخباراً طويلة حول ماسينسن، جاعلين منه بطل مغامرات شيقة، ليست في الواقع سوى إنعكاسات لسياسة روما في المغرب، بل يرويها بوليب، المؤرخ اليوناني، ضمن تاريخ عائلة شيبيو التي يعترف بالولاء لها الزعيم الناميدي والمؤرخ اليوناني معاً. قد يتنازع المؤرخون إلى ما لا نهاية حول السؤال التالي: هل استغلت روما ماسينيسن للقضاء على قرطاج أم بالعكس استخدم ماسينيسن روما لبناء دولة ناميدية قوية بقصد توحيد شمال افريقيا بعد استيعاب الحضارة البونيقية؟ (انظر فرانسوا دوكريه ومحمد فنطر. أفريقيا الشمالية في القديم، 1981)، لكن الأمر المحقق هو أن كل المبادرات كانت بيد مشيخة روما، بعد انتهاء الحرب البونيقية الثالثة سنة 202 ق. م. كان الرومان يستطيعون في أي وقت توقيف أي حركة يشمون فيها خطراً على مصلحتهم.

بعد تدمير قرطاج سنة 146 ق. م. نطلع على وقائع كثيرة تقع فوق أرض المغرب، لكنها في الحقيقة جزء لا يتجزأ من الحروب الأهلية الرومانية التي انتهت بانهيار النظام الجمهوري. نرى مشيخة روما تفصل في قضية خلافة ماسينيسن وتوزع السطة بين أبناء الملك الثلاثة. فيتسبب هذا الحل بعد

(1) نعرب الأسماء المذكورة على الشكل التالي: النواميد ج ناميدي، المسيلة ج مسيلي، المزسيلة ج مزسيلي.

ثلاثين سنة في أزمة تؤدي إلى سقوط المملكة الناميدية وإلى ثورة يوغرثن، أحد حفدة ماسينيسن. بعثت روما لإخماد الثورة جيوشاً جرارة قادها على التوالي ميتيلوس وماريوس وسيّلا. نقرأ عند سالوست اطوار هذه الحرب الطويلة الشاقة، فنجدها تعبر عن تناقضات الجمهورية الرومانية بقدر ما تروي قصة ثورة يوغرثن. فقد يكون هذا الأخير قد خطط فعلاً لتوحيد البربر وطرد الرومان، لكن يستحيل أن نجد لهذا الهدف صدى عند المؤرخ الروماني الذي يذكر أعمال يوغرثن لغرض واحد هو إصدار أحكام قاسية على زعماء روما وهي في دور الانحطاط.

لا نقول ان سكوت سالوست يدل على عدم وجود أي مشروع توحيدي وتحريري في ذهن يوغرثن، بل نقول إن الوثيقة المكتوبة، وهي وثيقة رومانية لا يمكن أن تسوق الأخبار من وجهة نظر مغربية. وهذا أمر بديهي.

في القرن الأخير ق.م. كانت أفريقيا موزعة سياسياً بين المقاطعة التي تحكمها مباشرة روما ومملكتين شبه مستقلتين: مملكة بوخوس غرباً، وشرقاً مملكة هيمسعل الثاني الذي خلف جاودا. نلتقط نظرات عابرة حول هاتين المملكتين عندما يتحالف الأمراء المغاربة مع رؤساء الأحزاب ويشاركون في حروب روما الأهلية. مما جر عليهم ويلات كثيرة. إضطر سنة 46 ق.م يوبا الأول، الذي خلف على العرش هيمسعل الثاني، إلى الانتحار بعد انهزام حليفه الروماني. فضمت روما الأراضي المسيلية إلى مقاطعة أفريقيا الرومانية. وللسبب نفسه انتهى حكم بوجود الذي خلف بوخوس الأول. جاء بعد بوغود بوخوس الثاني وعند مماته سنة 33 ق.م حكمت روما مباشرة المغرب بكامله إلى غاية 25 ق.م. ثم اقتضت سياسة يوليوس قيصر أن ينصب على عرش موريتانيا ملكاً مسيلياً، فاختار يوبا الثاني الذي حكم تحت المراقبة الرومانية من 25 ق.م. إلى 23 ب.م. وحكم بعده بطليموس إلى سنة 40. لم يكن أحد منهما مستقلاً فعلاً.

مات بطليموس، ربما اغتيل بأمر من القيصر كلود، وضمت روما نهائياً موريتانيا، إلى أمبراطوريتها. أثناء القرنين التاليين لا نستطيع فصل تاريخ المغرب عن تاريخ الجيش الروماني الذي كان في الحقيقة تاريخ سلسلة متصلة من الثورات.

وقعت أول ثورة في نامبيديا سنة 17 ق. م. تحت قيادة تاكفارن، ورغم أن موريتانيا كانت لا تزال مستقلة قانونياً فإنها شاركت في الثورة. يجب أن نسجل هنا الملاحظة التالية: نستقي أخبار ثورة تاكافرن أساساً عند تاسيت الذي لا ينازع أحد في عبقريته كمؤرخ. لكننا نحس ونحن نقرأ تاريخه أنه يستوحي باستمرار أحكام سالوست في ذكر أخبار ثورة يوغرثن. فيظن المؤرخ المعاصر أن لا فرق بين الثورتين. ويستنتج أن أحوال البربر قارة وتاريخهم راكد. هل يصح أن نأخذ ميل المؤرخين القدامى إلى تقليد سابقيهم برهاناً على أن المجتمع البربري نفسه لا يعرف التغيّر؟[1].

نجد المؤرخين يتكلمون عن فترات هادئة في أفريقيا الرومانية. يتضح عند التدقيق أن تلك الفترات هي التي كانت فيها القلاقل مقتصرة على موريتانيا، دون نامبيديا، ومحصورة في حدود الاضطراب العادي، لأن الواقع هو استمرار الثورة بشكل أو بآخر.

انفصلت موريتانيا الطنجية (شمال المغرب الأقصى) عن الحكم الروماني سنة 180 م. وشرع السكان يهاجمون بر العدوة. ثم زادت الثورات حدة وانتشاراً سنة بعد سنة حتى استغلت نامبيديا بدورها سنة 235 إنحلال السلطة وانضمت إلى العصيان. فعمت الفوضى المغرب كله، بما فيه المقاطعة التي كانت تحكمها مباشرة مشيخة روما. في سنة 285 م اعترف الأمبراطور ديوقليزيان بالواقع فأمر بإجلاء الجيش عن النصف الغربي، أي عن الموريتانيتين، الطنجية والستيفية. إلا أن الأمور لم تستقر في الجزء الذي احتفظ به، إذ أدت الأسباب نفسها إلى النتائج نفسها. نقرأ عند المؤرخين أن فيرموس ثار سنة 372 في موريتانيا. أين توجد يا ترى موريتانيا هذه؟ في شرق الجزائر الحالية. الاسم إذن لا يدل على بقعة محددة بقدر ما يدل على حالة سياسية وإدارية، لنقل أمنية، من منظور السلطة الرومانية. قاوم فيرموس الرومان أربع سنوات ثم انهزم. ومن خلفه في الحال؟ أخوه جلدو الذي كان قائد الجيش الروماني من 385 إلى 393. ثار جلدو بدوره سنة 396 واستولى على عقارات الأمبراطور ونبلاء الرومان ووزعها على الأهالي.

(1) تصح الملاحظة نفسها على مؤرخي الفترة الإسلامية.

يمكن أن نحكي وقائع هذه الثورات المتوالية من زاويتين مختلفتين: انها تمثل من زاوية الجيش الروماني سلسلة من الانتصارات المجيدة، ومن زاوية الثوار مقاومة بطولية استرجعت الوطن السليب شبراً شبراً. لكن الواقع، من وراء التأويلات المختلفة، هو أننا لا نملك سوى رواية القواد الرومانيين الذين يسمون أعمالهم بالعقل والتروي وأعمال خصومهم المغاربة بالعفوية والاضطراب. إننا لا نعرف مباشرة أهداف ودوافع الثوار. لذا، لا نقبل بدون نقاش أحكام قواد روما وورثتهم المعاصرين. فلا نقول مثلهم إن تلك الحروب كانت مواجهة حتمية بين الحق والباطل، وإنها انتهت بانتصار البداوة على الحضارة والغريزة على العقل، وهو أمر مؤسف وطبيعي في ظروف أفريقيا. كم من حكم نقرأه عند الدارسين، ظاهره اعجاب بحرية البربر وباطنه تمجيد وإكبار لروما!!

الادارة الرومانية

يستطيع القارىء، اعتماداً على ما قلنا عن تنظيم الجيش الروماني، أن يتكهن بدور التجنيد في رومنة البربر وبدور افريقيا في اقتصاد الامبراطورية.

يصلح كل جيش لإدماج أبناء الشعب في الطبقة الحاكمة بما يلقنهم من انضباط وما يفرض عليهم من لغة وما يخولهم من امتيازات. كان الفرد من أهالي افريقيا يمنح، بعد أن يقضي خمس وعشرين سنة في الجندية، حق المواطنة الرومانية، ويعطى، بصفته من قدماء المحاربين، قطعة أرض يستغلها داخل مستعمرة رسمية. هكذا كان الجيش يرومن الناس ويعمر الأرض.

بعد القرن الأول ب.م، الذي قام أثناءه الأباطرة الفلافيون[1] بإعادة تنظيم الادارة (مارسل لوغلي، 1968، ص 201-246)، استطاع الجيش خلال القرن الثاني أن يوسع المنطقة الخاضعة لحكم روما، خاصة في الجنوب الشرقي، متوغلاً في الصحراء التي كانت آنذاك أقل جفافاً. وأصبح السد الأمني (الليمس) وسيلة لتوسيع وتركيز عملية التعمير، هكذا يراه اليوم أغلب الباحثين. فيتساءل المرء في هذه الحال: أولم يكن الهدف الأول منه هو تربية الجنود ليكونوا معمرين مخلصين لأغراض روما؟

(1) حكموا روما من سنة 70 ب.م إلى 96 ب.م.

أثناء القرن الأول حظيت زراعة القمح وحدها بتشجيع الإدارة، إذ كانت ايطاليا مكتفية بما تنتج من مواد أخرى. في القرن الثاني بدأ المعمرون يغرسون الزيتون والعنب، مع مواصلة توسيع المساحات المبذورة قمحاً، في هضاب الجنوب الشرقي. إهتم الرومان بالشعير للعلف، واستغلوا فوق اللازم الغابات لأنهم كانوا في حاجة إلى كميات هائلة من الخشب لتسخين الحمامات، مما أضرّ كثيراً بالتربة والثروة النباتية.

لم يتفق الباحثون حول مستوى انتاج القمح في أفريقيا والنسبة المصدرة منه إلى روما. توصل جيلبير شارل ـ بيكار إلى بعض الأرقام (1956، ص 163-173)، وشارل صوماني (1956) إلى أرقام أخرى، لكنهما يعترفان معاً أن روما كانت تستغل افريقيا استغلالاً لا مزيد عليه ولا تترك إلا اليسير لسد حاجيات الأهالي. ولم يتغير هذا الوضع أثناء القرن الثالث رغم ما لحق الحكم المركزي من ضعف، لأن حبوب أفريقيا أصبحت ضرورية لتزويد روما بالمؤن بعد أن خصص انتاج مصر، المقدر بنصف إنتاج أفريقيا، لتموين العاصمة الجديدة القسطنطينية، ولأن زراعة صقلية دخلت في طور انحطاط ملحوظ. لم يعرف المغاربة مهلة إلا حين كانت تقطع المواصلات مع ايطاليا، كما فعل جيلدو في نهاية القرن الرابع والوندال طوال القرن الخامس.

يعطينا التشريع العقاري والجبائي فكرة على الحالة الاجتماعية في أفريقيا. فنلاحظ مركزة (إحتكاراً) هائلة للملكية العقارية بين يدي الأمبراطور وكبريات العائلات الارستقراطية، (فإن نوستراند، الملكية الامبراطورية في أفريقيا القنصلية، 1925). انتهزت روما كل حرب قامت بها، ضد قرطاج ويوغرثن ويوبا الأول وتاكفارن وأيديمو[1]، لتستولي على أراضٍ واسعة في نامیدیا. أما في موريتانيا فكانت المصادرات العقارية هي سبب الثورات المتوالية. إستفاد من العملية أناس غرباء عن المنطقة أو ولدوا فيها ثم نزحوا عنها عند أول ترقية في السلم الإداري. في الجزء الشرقي من المغرب، الذي عرف الحكم الروماني منذ زمان طويل، كان يشرف على الضيع نظار ينظمون عمل الأقنان والمياومين. أما في الجزء الغربي الذي ضم مؤخراً

---

(1) ثار ايديمو في موريتانيا أي المغرب الأقصى بعد قتل بطليموس سنة 44 ب.م.

للأمبراطورية، فكان يسمح لرجال أحرار، ربما أصحاب الأرض أنفسهم، بفلاحة الأراضي التي أصبحت عمومية (أراضي الميري)، مقابل أداء الخراج. أما الملاكون الأحرار ونصف الأحرار فكانوا يؤدون ضرائب، عادية وطارئة، زيادة على الخراج.

كان المزارعون يدفعون قسماً من الضريبة العقارية عيناً، لتزويد العاصمة بالحبوب (يعرف باسم الأنونة). أثناء القرن الرابع استغل الملاكون الكبار ضعف السلطة المركزية ونفوذهم في الإدارة المحلية، فتنصلوا من أداء واجبهم وتركوا الأنونة كاملة على كاهل صغار المزارعين.

كان إنتاج الحبوب كله في صالح روما، وكذلك كان التوزيع. فتجارة القمح والزيت والخزفيات احتكرها مواطنون رومان نظموا أنفسهم في جمعيات حرفية تمكن الدارسون من وصفها وصفاً دقيقاً.

يعطينا تحليل الشرع الروماني، مع أنه يهم الأمبراطورية كلها ولا يخص افريقيا وحدها، فكرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلاد المغرب، خاصة القسم الشرقي الذي مكث طويلاً في قبضة روما. هذا أمر لا نزاع فيه. لكن يجب أن نحترز ونتجنب الأخطاء التي ارتكبها بعض الدارسين الذين لا يضبطون قوانين الإقتصاد والذين لا يميزون بين الإنتاج والتجارة من جهة ومستوى المعيشة من جهة ثانية. نذكر مثلاً على ذلك ما كتبه أوجين البيرتيني في مقاله (شهادة اغسطين على ما تمتعت به أفريقيا من رخاء نسبي في القرن الرابع، 1930)، واستشهاد كورتوا في كتابه «الوندال وافريقيا» بالقوانين الرأسمالية كما لو كانت تطبق مائة بالمائة على الإقتصاد القديم. يقول: «إن أفريقيا الرومانية كانت البلد المصدر للحبوب، مما يدل على أن الإنتاج فاق كثيراً الاستهلاك» (ص 109 و 321). هذا خطأ واضح لأن أمثلة كثيرة بيّنت لنا أن البلاد المستعمرة ذات الاقتصاد البسيط قد تعرف في الوقت نفسه فائضاً مستمراً في الميزان التجاري وانخفاضاً مستمراً في مستوى معيشة الأفراد. صحيح أن النميات تدل على أن النقود كانت تصدر بكثرة من ايطاليا إلى افريقيا، وتشير الآثار الباقية على حياة بذخ حتى في المدن المتوسطة. مع هذا قد تمثل هذه الأمور رومنة سطحية لا علاقة لها بالأوضاع المادية والأدبية

الحقيقية. نستنتج من دراسة التشريع، الوضع النظري الذي كان من الممكن أن يتمتع به الملاكون الأهالي والعمال المياومون، لكن هذا تخمين وتكهن أكثر مما هو استنتاج مباشر. لا نملك أية وسيلة لنسمع رأي الأفارقة في نشاط روما «التمديني»، ذلك النشاط الذي يتغنى به البعض بدون أدنى تحفظ.

تاريخ الكنيسة

حلت الكنيسة المسيحية، ابتداء من القرن الثالث، محل السلطة الأمبراطورية على مستويات عديدة. استفاد الباحثون من المؤلفات التي انتصرت للدين المسيحي، من أخبار شهداء النصارى، من وثائق المجامع الكنسية، من القوانين الأمبراطورية ذات الطابع الديني، لسبر أعماق روح الأفارقة، ومعرفة مدى تعلقهم بالكثلكة وخصائص كنيستهم المحلية.

تصور لنا مؤلفات النصارى الأفارقة مسيرة الكنيسة. كانت أيام ترتوليان (160-245) تعارض السلطة الرومانية معارضة عنيفة، إلى حد رفض الانخراط في الجندية، ثم انتهت أيام أغسطين (354-430) إلى التفاهم والتعايش معها. فأصبحت كل من السلطتين، المدنية والدينية، تعترف بنفوذ الأخرى المطلق داخل النطاق المحدد لها.

يعتقد جل المؤرخين المعاصرين أن الدعوة إلى الدين الجديد بدأت أثناء القرن الثاني داخل جماعات شرقية في المدن الساحلية. ثم نقلها الجنود إلى المدن الداخلية الصغيرة، وقوة الامبراطورية في أوجها واستغلال شمال أفريقيا على أشده. مهما يكن من أمر دور الطبقات الفقيرة، المدنية والريفية، في نشر تعاليم النصرانية، فما لا شك فيه هو أن المسيحيين كانوا آنذاك يعادون سلطان روما، وأن الأساقفة المغاربة كانوا يميلون إلى الاستقلال ويرفضون سيطرة أسقف عاصمة الأمبراطورية عليهم. حين تصالح قادة الكنيسة الأفريقية مع الأمبراطور بقيت الرعية وفية لما تعودت عليه من استقلال ومن حماس للاستشهاد ومن عداء للطاغية الدّجال، حاكم روما. تهافت المغاربة على الحركة الدوناتية (نسبة إلى الأسقف دونات) المنشقة وأعطوا لكنيستهم المحلية صبغة قومية واضحة دون أي اعتبار لمفهوم الكثلكة، أي الجماعة، محور كل مسيحية تكيفت مع واقع التفاوت الاجتماعي.

تسبب الانشقاق الدوناتي مدة قرن كامل في مجابهات دموية كثيرة. قاد المعركة من الجانب الكاثوليكي أغسطين، متكلاً اتكالاً كلياً على السلطة المدنية ومستفيداً من الرعب الذي استولى على كبار الملاكين بسبب ما احتوت عليه الحركة الدوناتية من أهداف ثورية اجتماعية. انتصر أغسطين سنة 412 لكنه لم يستلذ بالانتصار إلا مدة قصيرة. استولى على أفريقيا الشمالية سنة 439 الوندال الموالون لبدعة أريوس فاستغلوا ضد الكاثوليكيين تلك الوسائل العنيفة التي استعملها هؤلاء ضد الدوناتيين. انتقمت الكنيسة الافريقية لنفسها في النهاية، باستدعاء البيزنطيين واعانتهم على طرد الوندال، لكن بعودة المنطقة إلى حظيرة الامبراطورية فقدت الكنيسة الاستقلال الذي ما فتئت تحارب من أجله منذ أواسط القرن الثالث.

لا أحد ينكر أهمية المؤلفات والآثار والنقوش المسيحية لمعرفة الفترة الفاصلة بين القرن الثالث والقرن السابع (م). لا يجد المؤرخ وثائق غيرها تتصل بالجزء الغربي الذي جلا عنه الجيش الروماني أيام ديوقليزيان، ولا توجد معلومات حول الطبقات الفقيرة، المهملة عادة في التاريخ الرسمي، إلا في مجموعة أخبار الشهداء، رغم ما فيها من مزالق استطاع النقد الحديث أن يتجاوزها.

غير أن هناك نقطة منهجية لا بد من الإشارة إليها. مهما كان ميل الدارس الذي يستخدم الوثائق المسيحية، أكان مع الكثلكة يمجد الروح القدس، مثل كاركوبينو (م. ن، ص 301)، أو كان ضدها، أي ضد كنيسة الأساقفة الذين تنكروا لطموح المستضعفين، مثل كورتوا الذي استعار في هذه النقطة أحكام جوليان، الواقع هو أن ذلك الدارس يرى المغاربة من خلال منظور الكنيسة كما رآهم غيره من منظور الامبراطورية. وتزداد صعوبة التأويل في المنظور الجديد لأن الوقائع لم تعد تلونها مصالح مادية واضحة، بل مصالح أدبية خفية.

لذا كثرت المناقشات الحادة بين الباحثين. إذا قال مؤرخ يساري إن المغاربة اعتنقوا المسيحية في القرن الثاني والدوناتية في القرن الرابع تعبيراً عن معارضتهم للسلطة الرومانية، أجابه زميله المحافظ أن هؤلاء «المعارضين»

كانوا في معظمهم يسكنون المدن ويحيون حياة الموسرين من الرومان. وإذا بحث آخر في كتابات ترتوليان وأغسطين وأوبتات الميلي[1] للكشف عن خاصيات الذهنية البربرية، عارضه غيره قائلاً إن نسب هؤلاء الرجال الأفذاذ غير محقق، وإن أي ثقافة دينية توحد عادة بين الأقوام والأجناس. لكي نستخلص من أفكار ترتوليان أو دونات الواقع المجتمعي والقومي في شمال افريقيا لا بد لنا من قفزة معرفية لا نقدم عليها إلا إذا كنا مقتنعين مسبقاً بوجاهة النظرية القائلة بأن الذهنيات تحددها الماديات. وحتى في هذه الحال يدرك الواقع إدراكاً عكسياً، أي يثبت وجوده بانعدام أو تغير ما سواه. نضطر أن نؤرخ للكنيسة عامة قبل أن نستنتج بعض المعلومات حول المغاربة المسيحيين. والدليل على ما نقول هو التناقض الذي سقط فيه جان ـ بيير بريسون الذي توصل، انطلاقاً من الوثائق نفسها، إلى خلاصتين متعارضتين. كتب سنة 1948 (مجد ومآسي الكنيسة الافريقية)، كله إشادة واعجاب بها، وسنة 1958 (المسيحية والنزعة الاستقلالية في أفريقيا الرومانية) الذي تضمن عدداً لا يحصى من الأحكام السلبية.

تحدثنا إذا كل وثائق الفترة الرومانية عن الأمبراطورية. إن الآثار كالطرق والخندق[2] والمعسكرات والأنصاب الميلية[3]، إن المسكوكات المحلية والأمبراطورية، إن النقوش الدينية والتذكارية والعقودية، كلها تبقى في نطاق الاحتلال الروماني. نعرف جيداً حياة الملاكين العقاريين والتجار الاحتكاريين والأساقفة (وجميع هؤلاء رومان)؛ نعرف حياة المدن بمن فيها من جنود ورقيق وخدم وصناع؛ أما الساكن الأصلي فإننا نجتهد لنتخيله عاملاً فوق ضيعة كبرى، مؤدياً ضريبة القمح، محاصراً في الأوراس، طريداً وراء السد الأمني دون أن نراه أبداً رؤية واضحة مباشرة.

إننا سعداء بأن تكون الوثائق قد احتفظت بظل وجود المغربي فوق أرضه. لكن هذا لا يجعلنا نرتدي لباساً خادعاً ونملأ تاريخنا بمفاخر غيرنا.

---

(1) بدأ يكتب ضد الكنيسة الدوناتية سنة 366 م قبل اغسطين.

(2) حفر كان وراء الليمس (السّد الأمني) زيادة في الاحتراز ضد غارات الثائرين ضد روما.

(3) احجار كانت تنصب طول الطرق على رأس كل ميل.

II

لخصنا في القسم السابق الوقائع التي اتفق عليها المؤرخون منذ زمان طويل، إذ إن ما تحفل به المجلات المتخصصة من كشوف أثرية ونقشية لا يزيد على توضيح نقاط تفصيلية لا تغيّر شيئاً من المنظور العام. إن هذه التوضيحات هي التي تدفعنا إلى التساؤل: هل تنتمي الوقائع المذكورة إلى صميم التاريخ المغربي؟

لقد توالت على شواطىء المغرب موجات استعمارية. إلى أي حد توقف مدها؟ إلى أي عمق وصل تأثيرها؟

مدى التوسع

أحرزت الدراسات الفنيقية منذ الحرب العالمية الثانية تقدماً باهراً بسبب كشوف أثرية مهمة دفعت الباحثين إلى تضخيم التأثير القرطاجي على المجتمع المغربي. يقولون، مع أن الحفريات لم تثبت إلى الآن كل تكهّناتهم، إن الفينقيين أسسوا، بين 1300 و1000 ق.م، سلسلة من المتاجر المنتظمة من سبراطة إلى الصويرة. ويقولون أيضاً إن قرطاج أسست فعلاً في التاريخ المذكور في الأخبار (814 ق.م) لكن في موضع كان الفينقيون يقيمون فيه منذ ثلاثة قرون على الأقل. الحدث البارز في رأي المؤرخين المعاصرين هو ما حدث في القرن السادس ق.م حين أصبح الفينيقيون المستوطنون في أفريقيا ينظرون إلى قرطاج كوطنهم الأصلي. عندئذ قبلت حضرموت (سوسة)، وتيبازا، وليكسوس (العرائش) وموغادرو (الصويرة)، والعديد من

المتاجر، التي كانت ثانوية آنذاك ثم ازدهرت في العهد الروماني، أن تندرج ضمن امبراطورية تجارية قادتها ونمتها قرطاج، إلى أن أصبحت بمثابة حزام يشد شمال افريقيا من سبراطة شرقاً إلى جزيرة قرنة (قبالة وادي الذهب) غرباً، حزام يربط في الواقع بين منافذ الطرق الصحراوية.

إن جميع من يكتب عن أمبراطورية قرطاج يستعمل أسلوباً عاطفياً رناناً يدعو إلى الدهشة. تقول مادلين هورس ـ مييدين: «كان البونيقيون بنظرتهم إلى التجارة والتعمير يتقدمون على عصرهم بآلاف السنين». (قرطاج ص 114-115) هل في الكشوف الأثرية ما يدعم هذا الرأي؟ إن ما جناه الأثريون من الحفريات التي قاموا بها في فينيقيا نفسها وفي جزر وسواحل المتوسط تخص ذهنية الفنيقيين وطقوسهم الدينية وحياتهم العائلية. لهذا قالوا إن عقليتهم شرقية وإن ديانتهم محافظة تقليدية ـ كما يحدث عادة في المستعمرات بالقياس إلى الوطن الأصلي ـ وإنهم يميلون إلى الشهوات وإن ذوقهم بسيط غير متطور. (شارل ـ بيكار ـ الحياة اليومية في قرطاج، ص 68). أما كشوف ليكسوس وموغادور فإن تاريخها غير محدد ومحتواها عادي جداً. أين انبثقت اذن فكرة الامبراطورية الفنيقية التجارية؟ من الأدبيات، وبالضبط من نص غامض يعرف برحلة حنون. في هذه النقطة لم يطرأ أي تقدم منذ أيام غزيل.

عرف المؤرخون منذ زمان بعيد أن الفنيقيين اتجهوا نحو الغرب بحثاً عن المعادن وتحققوا أن المعدن الذي كانوا يجلبونه من الجزيرة الأيبرية هو القصدير، فتساءلوا: ما هو المعدن الذي يوجد في افريقيا ويعادل قيمة قصدير أوروبا؟ وأجابوا في الحين: الذهب. فرضية مقبولة. لكن عندما قيلت وكررت لم تحتفظ بصفة الفرضية بل عادت وكأنها حقيقة يقينية. ثم جاء كاركوبينو وأفرغها في أسلوب جذاب فلم يجرؤ على مناقشتها بعده إلا القليلون مثل ر. روسو (1949) وغبريل جرمان (1957). نرجع الآن إلى مقال كاركوبينو ولنتصفحه. ماذا نجد فيه؟ ثروة زاخرة من المعلومات التفصيلية. غير أن المنطق الذي ينتظمها ضعيف إلى حد أننا نتساءل كيف تم أن أخذه الباحثون بجد. يبرهن الكاتب صفحة بعد أخرى على أن تجارة الذهب أمر محتمل دون أن يقيم الدليل على أنها حصلت بالفعل، والدليل القطعي في هذا

الميدان لا يمكن أن يكون سوى سلسلة من الكشوف الأثرية. يثبت كاركوبينو في نهاية المطاف أن الفرضية مفيدة لحل الغاز نص رحلة حنون، لكن هذا العمل يهم الأديب اللغوي، لا المؤرخ، وفائدته محدودة إذا قيست بالمشكل المطروح: هل تعاطى القرطاجيون فعلاً تجارة وصلت إلى حجم نستطيع معه أن نتكلم على سوق ذهبية بونيقية؟ لكي تقام سوق بالمعنى الكامل لا بد من طرق وقوافل ومستودعات ومعاملات، وهي ما لا يحدثنا عنها الكاتب لأنه مشغول فقط باستدلال عكسي: إذا لم نقبل الفكرة المقترحة فلن نفهم النص، لكن توضيح النص لا يقيم الدليل على صحة الفكرة. ثم هناك معلومة تزيدنا حيرة على حيرة. يظهر أن القرطاجيين تأخروا قرنين كاملين قبل أن يستعملوا النقد الذي اخترعه الإغريق في القرن السادس (شارل ـ بيكار، 176-177). إذا صح أنهم كانوا ينقلون الذهب لا لغرض سوى كنزه في مدينة قرطاج، أي فائدة في الكلام على سوق ذهبية في المغرب الأقصى أو غيره من البلدان؟

تجارة الذهب عن طرق البحر إذن مجرد تخمين. ماذا عن التجارة البرية؟ هنا يرجع البعض إلى نصوص غامضة تقول إن خزينة قرطاج كانت تجني أثناء القرن الثاني ق.م في كل يوم وزنة تتراوح بين 27 و20 كيلو من الذهب ضريبة على ناحية طرابلس. بما أن الناحية المذكورة قاحلة يستنتج أولئك الباحثون أن الأمر يتعلق حتماً برسوم على تجارة صحراوية تمر على الطريق التي تربط بورنو وموانىء سرته والتي تراقبها قبائل الغرمان. ثم يسوقون زيادة في الاستدلال، أحداثاً لاحقة كاحتلال واحة جرمة سنة 70 م وحملة الجيش الروماني التي انتهت بعد مسيرة أربعة شهور باحتلال واحة أجيسمبا التي يعتقد أنها في السودان. لا ينكر أحد وجود علاقات بين قرطاج وقلب افريقيا، إذ نسمع عن جلب ريش النعام والعبيد، لكن ليس لدينا أي دليل على أهمية هذه التجارة وانتظامها ولا على دور الذهب فيها.

لا يدع القسم الثاني من بحث كاركوبينو محلاً للشك حول أصل الفرضية القائلة بأن قرطاج كونت امبراطورية تجارية. لم تأت لتتوج سلسلة من الكشوف الأثرية وغير الأثرية التي تم الاتفاق على تأويلها، بل ليست سوى سحب على فترة سابقة لواقع تم في فترة لاحقة، وذلك الواقع هو الامبراطورية التجارية التي أسسها البرتغال في القرن الخامس عشر. لذا، وإلى أن يثبت

العكس، نتشبث بالقولة البليغة: إن قرطاج «سفينة راسّية على شاطىء افريقيا». تتمتع بتأثير لا ينكر على المؤسسات الفنيقية الأخرى دون أن يصل التأثير إلى ما يتخيله الكثيرون بلا حجة من سلطة تامة وإن كانت غير مباشرة.

كم كانت مساحة المنطقة الخاضعة لقرطاج؟ يقال إن هذه شرعت في التوسع براً خلال القرن الخامس ق.م، عقب فوز الاغريق سنة 480 في معركتي هيميرة وسلامين وما تلا ذلك الفوز من حملات مظفرة. حينئذ نقض القرطاجيون معاهداتهم مع أمراء البربر وأخمدوا بقسوة كل ثورة ضدهم ثم احتلوا الأراضي الواقعة شمال تونس الحالية. تقدر مساحة الأراضي التي أصبحت بونيقية بحوالي 30.000 كيلو مربع. غير أن هذا التقدير يعتمد على معلومات لا تتعدى القرن الثاني ق.م، عندما تدخلت روما، بعد انتهاء الحرب البونيقية الثانية، لحسم الخلاف بين ماسنيسن وقرطاج حول الحدود. أما كيف تطورت الأمور قبل ذلك التاريخ فهذا ما لا يعرف بدقة. تتوفر لنا معلومات لا بأس بها عن المنطقة الممتدة في الشمال الشرقي من طبرقة إلى رأس ديماس وعن الشريط الساحلي الذي يربط نابل بطرابلس، أما ما عدا ذلك فلا نعرف عنه شيئاً. لا تنفعنا الآثار في هذه النقطة لأن تاريخها مجهول، ولا يمكن أن نعتبر أن المنطقة التي ورثتها روما سنة 164 هي التي كانت بالفعل تحت حكم قرطاج المباشر.

نعرف طبعاً أوضاع افريقيا الرومانية معرفة أدق، دون أن تصل إلى حد اليقين التام.

يقرر كورتوا أن المساحة التي استولت عليها روما هي (350.000) كيلو مربع من مجموع (900.000) إذا ما اسقطنا الصحراء الكبرى وطرابلس التي لم تكن ذات فائدة اقتصادية. يظهر لنا أن المؤلف تساهل في التقدير حسب العناصر التي يسوقها هو نفسه أثناء المناقشة. إنه يعتبر أن السد الأمني، كما استقر في القرن الثاني، يحد المنطقة التي حكمتها فعلاً الادارة الرومانية، مع أن هذا أمر غير مسلم. لنطرح من الرقم المقترح الجبال والأراضي غير الصالحة لزراعة الحبوب وغرس الزيتون، أي التي لم تفد اقتصاديات روما، نصل إلى (240.000) كيلو مربع، بمعنى أن المساحة التي تقترح عادة لعهد ديو قليزيان، حين تقلصت السلطة الرومانية، تمثل حسب كل القرائن،

المساحة المستغلة فعلاً حين كانت الامبراطورية في أوج عظمتها، أي في القرن الأول والثاني ب.م. لم يحتفظ الوندال إلا بالنصف (120.000 كيلو مربع)، أما البيزنطيون فإنهم لم يراقبوا سوى المدن وأحوازها.

يتطوع الباحثون، صوماني، كورتوا، جيلبير شارل ـ بيكار، بإعطاء أرقام عن اقتصاديات أفريقيا الرومانية. بجانب المساحة المذكورة آنفاً يقدرون اجمالي انتاج الحبوب بـ (9) ملايين قنطار، وانتاج الهكتار الواحد بما بين قنطارين وربع وقنطارين ونصف، والخراج العيني الأنونة بما بين (250.000) و (300.000) قنطار. يجب أن لا ننخدع بهذه الدقة الظاهرية لأن الأرقام تمثل تخمين كل باحث أكثر مما تمثل معطيات حقيقية، زيادة على كونها ناتجة عن تطبيق قوانين الاقتصاد الحديث التي قد لا تنطبق على الأوضاع القديمة.

يضخم مؤرخو روما كل ما يتعلق بها ويعممون، بلا موجب، ما لديهم من معلومات محدودة. لن نسايرهم في تساهلهم هذا. الواقع أن سلطة الأجنبي على أرض افريقيا تبدو دائماً بين مد وجزر، مد نحو الجنوب الغربي وجزر في اتجاه الشمال الشرقي. توسعت قرطاج أثناء القرن الخامس، فتم أول جزر ضدها وكادت أن تضيع كل شيء تحت ضربات ماسينسن أواسط القرن الثاني ق.م. فأوقفت روما هذه الحركة الاستردادية وورثت سلطة قرطاج، فاستتب لها الأمر من وسط القرن الأول إلى نهاية القرن الثاني ب.م. بعدها بدأ جزر ثان ضدها وضد خلفائها ولم ينته إلا باندحار البيزنطيين في القرن السابع. حسب منظورنا هذا، تمثل فترة الاستقرار الروماني مجرد فاصلة، فترة استثنائية ضمن مدة الضغط الأجنبي التي دامت عشرة قرون.

عمق التأثير

كان معظم المغاربة في العهد القديم يقطنون الشمال الشرقي. إذا كان التأثير الاجنبي قوياً هناك، أليس في ذلك عوض عن صغر المساحة؟ هذا هو رأي أغلب المؤرخين الغربيين الذين ينقسمون إلى قسمين: قسم ينتصر للقرطاجيين وقسم للرومانيين. كل تطور حضاري يقع في شمال افريقيا يعزى إما لهؤلاء أو لأولئك دون أن يذكر للمغاربة أي دور في الموضوع.

هل لقن الفينيقيون والقرطاجيون المغاربة، زيادة على التعدين، الزراعة

وغرس الأشجار واستعمال العربة والكتابة والتنظيم المدني؟ لمدة طويلة أجاب المؤرخون بالإيجاب. كانت موضة التشيع للبونيقيين عامة، ثم اختفت، ثم عادت قوية من جديد. تساق للبرهنة على الدور القرطاجي أدلة لغوية لا تثبت للفحص إذ تشير إلى أصل شرقي دون تخصيص. أما الآثار فإنها بالعكس تدل على أن المغاربة كانوا يزرعون القمح ويغرسون الزيتون والتين والكرمة قبل أن يتصلوا بالفينيقيين، وأنهم انتقلوا من البداوة إلى الحضارة قبل القرن العاشر ق.م، وأن هندستهم المائية غير فينيقية وغير رومانية.

يقارن كامبس المعلومات الأدبية والمعطيات الأثرية لينتهي بعد نقد دقيق إلى الخلاصة التي انتهى إليها غزيل، عندما كانت موضة التحامل على الفينيقيين متفشية. فيقول: «تدل كل القرائن على أن المجتمع البربري تعاطى الزراعة منذ نشأته». ثم يضع إصبعه على الغرض السياسي الذي يخفيه الحماس للبونيقيين: «هل من اللازم أن نفترض أن أبسط التقنيات الزراعية في المغرب من أصل أجنبي وأن البربر عاجزون عن أي مبادرة في هذا المضمار؟» (1960، ص 70-90)[1]. ويصل إلى نتيجة مماثلة فيما يتعلق بالكتابة وحركة التمدن: يوافق على أن قرطاج أثرت في تطورهما لكنه ينفي أن تكون سبب ظهورهما.

يقال عادة إن قرطاج عرفت خلال القرن الخامس «عودة إلى الأرض»، بايعاز من جينرال متقاعد يدعى ماغو الذي أراد، فيما يبدو، أن يوجه الارستقراطيين إلى الفلاحة بعد أن نقصت وسائل الكسب في ميدان التجارة. ألف كتاباً في الموضوع حرصت، عند سقوط قرطاج، مشيخة روما على ترجمته قبل أن يأخذ ماسينسن النسخة الأصلية. ويعزى ازدهار زراعة شمال افريقيا لهذا النشاط البونيقي. ما هو نصيب هذه النظرية من الصحة؟

كان التراب القرطاجي ينقسم إلى قسمين: القسم الأول هو الشورى، الأرض العمومية، المحيطة بالمدينة، المغروسة بأشجار الفاكهة، والتي تخدمها جماعة من الرقيق. القسم الثاني هو الأرض التي يزرعها المغاربة، مقابل خراج يقدر بربع أو بنصف المحصول، وتحت مراقبة نظار قرطاجيين

---

(1) ان خلفيات كامبس من نوع خاص. لذا نراه ينتقد بشدة خلفيات المؤرخين السابقين.

مسؤولين على جمع الضرائب وتجنيد القوات المساعدة. إنطلاقاً من هذا التصور للوضع العقاري نستطيع أن نستنتج أن ما قامت به قرطاج من ضغط سياسي هو الذي أرغم المزارعين البربر على رفع انتاج الحبوب، المسموح به وحده إلى غاية القرن الأول (م). كما أن خطر نمو قوة قرطاج أوعز إلى جيرانها في ناميديا أن يؤسسوا دولة ويتصلوا بأعدائها وينافسوها اقتصادياً. فوسعوا بدورهم نطاق زراعة الحبوب إلى أن وصل فائض انتاجهم سنة 50 ق.م ضعفي فائض انتاج قرطاج سنة 150 (ج. وك. شارل - بيكار، ص 184). وهكذا اتسعت المساحة المبذورة في ناميديا على حساب المراعي وفي الجنوب لا بسبب إدخال تقنية جديدة بل بسبب تسابق سياسي. وهذا التطور الذي لم يكن في الحقيقة سوى إسراع لحركة موجودة سابقاً هو ما جعل المؤرخ اليوناني بوليب، مولى شيبيو ونديم ماسينسن، يقولون خطأ إن الأمير الناميدي هو الذي حضر شعبه. خطأ ردّده المؤرخون اللاحقون.

قام المغاربة بعدة ثورات ضد قرطاج: ثورة 396 ق.م، وثورة 379 وما بعدها، وثورة 240 التي كادت أن تقضي نهائياً على الوجود البونيقي، ثم من 207 إلى 147 قام ماسينسن بمناوشات كانت تتجدد كل عشر سنوات. كيف نؤول هذه الانتفاضات؟ يأخذ بعض الدارسين بجد الجناس الخادع الحاصل في اللغات اللاتينية بين كلمتي: نوميد ونوماد[1]، فيقولون ببساطة إنها كانت ردات عنيفة من جانب بدو رحّل رفضوا التحضير بالقوة. ولماذا لا تكون أعمالاً دبرها أناس يتعاطون الزراعة منذ أجيال، ترامت قرطاج على أراضيهم ثم استعبدتهم وأساءت معاملتهم؟

يصور لنا الباحثون الغربيون الاستعمار الفينيقي وهو يمدن المغرب بواسطة التجارة وتقنيات الزراعة، هذه صورة مبنية فقط على نصوص كتبها مؤلفون قدامى مولعون، كما هو معلوم، بغرائب الأمصار البعيدة، ولا تدعمها إلى حد الآن أدلة أثرية مقنعة. لا شك أن قرطاج أثرت في حياة المغاربة، الاجتماعية والدينية، غير أننا نستغرب أن ذلك التأثير لم يظهر بوضوح إلا في عهد الرومان. فنتساءل: لماذا حصلت البونقة، (أي التحلي بمظاهر

(1) اصل كلمة نوماد اللاتينية من اليونانية ولا علاقة لها بكلمة نوميد، ساكن ناميديا.

الحضارة البونيقية) تحت ظل سلطة روما وبتشجيع منها؟ إن معالم الحضارة القرطاجية في المجتمع المغربي ناتجة بطريق ما عن سياسة روما. وليس من حق أي أحد أن يسحب واقعاً متأخراً على حقب أولى من تاريخ قرطاج.

وماذا عن روما؟

نلاحظ احترازاً شديداً عند عامة المؤرخين عندما يتكلمون على دور روما في تطوير الحضارة المادية في شمال أفريقيا. يكتفون بالقول إنها عممت منشآت الهندسة المائية التي كانت موجودة من قبل. يقول أوجين البيرتيني: «عمل رومان العهد الأمبراطوري، بوعي أو بغير وعي، على استصلاح وتنظيم العالم كله، فاستنهضوا كل بقعة للحضارة والرخاء». (افريقيا الرومانية ص 19) استصلاح، تعمير، تنظيم. كلمات تشير فقط إلى توسيع استعمال اختراعات الغير.

ينحصر مشكل الرومنة في ثلاث مسائل: التمدين (أي تخطيط المدن)، انتشار اللسان اللاتيني، دور الجيش.

معلوم أن صورة سوقية منتشرة توحي بأن أفريقيا الشمالية كانت أكثر تمديناً وحضارة ورخاء من اسبانيا وجنوب فرنسا. بيد أننا نشك في ذلك إذ لا نجد فيما نقرأ تمييزاً واضحاً بين المستوطنين الرومان والمغاربة الأصليين. كثيراً ما يقال إن النازحين من ايطاليا كانوا قليلين وأقل منهم المواطنون الرومان وأن البربر كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان المدن وأعضاء الجيش. ثم يشار إلى دور الأفارقة المتميز في السياسة والادارة والثقافة كدليل قاطع على تقدم حركة الإدماج الثقافي. بيد أن العموميات ليست براهين والأمثلة الفردية قد تكون استثنائية. أو ليس لدينا تجربة الإسلام ودور الفرس داخل الخلافة العباسية؟ هل يحق لنا أن نستخلص من هذا أن الفرس قد تعربوا؟ بل العكس هو الراجح عندنا: قد يدل نبوغ بعض الأفراد في مجال السياسة أو الإدارة أو الأدب على أن اللغة اللاتينية لم تكن منتشرة وأنها ميزة تستغل وتكافأ. أما ما يقال عن دور الجيش في عملية الرومنة فنلاحظ أنه كان مكوناً تقريباً من (27.000) جندي، وأن الخدمة كانت تدوم عشرين سنة، أي أن الجيش لم يكن يتجدد بسرعة. ثم لم يبق الجنود الأفارقة دائماً في أفريقيا

وكلما مكث الجندي طويلا خارج وطنه إنعدم تأثيره في مجتمعه.

صحيح أن الحفريات كشفت عن آثار ضخمة تدل على أن أصحابها كانوا أثرياء. لكن كيف نتحقق من أنهم قطنوا فعلاً أفريقيا؟

نصل الآن إلى تمدين افريقيا الشمالية تحت الحكم الروماني؟ يقال إنها كانت تحتضن (500) مدينة، أستنبطت قائمتها من وثائق أدبية وآثار ونقوش. نتساءل: كم عدد المستعمرات؟ وكم التجمعات الاصطناعية؟ وكم المدن التي تستجيب لمقتضيات المناخ والاقتصاد وتسكنها أغلبية من البربر؟ فلا نجد أجوبة واضحة.

يدعي كورتوا أن نسبة التمدن بلغت 60 % من مجموع السكان (م. ن. ص 111). يتعجب هو نفسه من هذا الرقم المرتفع فيحاول دعمه بأقوال بعض الجغرافيين، إلا أن أقوالهم تنطبق على مستعمرات كانت في بدايتها شبه فارغة، لا على مناطق معمورة منذ زمن طويل كافريقيا الرومانية. الخطأ الحقيقي هو تطبيق مفهوم نسبة التمدين بمعنى الجغرافيين المعاصرين على المدينة القديمة التي كانت مؤسسة قانونية أكثر مما كانت ظاهرة اقتصادية واجتماعية.

وحتى لو فرضنا أن سكان المدن الداخلية كانوا في أغلبهم من البربر، لا يمنعنا هذا من التساؤل عن حقيقة دور اللغة اللاتينية، إذ تحدثنا النقوش على الحياة الرسمية فقط، لا على اللغات المحكية فعلاً. يبدو إذن في الختام أن المؤشرات التي يسوقها مؤرخو افريقيا الرومانية لا تقيم الدليل على عمق رومنة افريقيا لأنها تؤول على أساس تطور لاحق.

كانت تعيش تحت ظل الحكم الروماني طبقة من المغاربة البربر الأغنياء، مكونة من مدنيين وريفيين، متميزة عن الغوغاء وراغبة في الإندماج بالرومان. هذا أمر لا نزاع فيه. كم كان عددأفرادها؟ إذ لا بد أن تتجاوز حداً أدنى إذا أريد لها أن تؤثر في المجتمع كله، سؤال أول مهم. وسؤال ثانٍ أهم: ماذا كان حظ تحقيق رغباتها ضمن التراتيب الاجتماعية الرومانية؟ رغم الحالات الفردية الذي كثيراً ما اعتمد عليها المؤرخون، يبدو أن النقلة[1]

(1) أي التحرك عبر السلم الاجتماعي، صعوداً وهبوطاً.

الاجتماعية كانت عسيرة وأن الطبقة المذكورة إصطدمت بالركود القانوني والاجتماعي ولم تلب رغباتها إلا في عهد متأخر جداً بعد أن تغيرت الأوضاع وفقدت هي نفسها حماسها للمواطنة الرومانية. يناقش البيرتيني توقيت إصدار قرار 212 الذي منح بموجبه الأمبراطور قراقلا (211-217) حق المواطنة لكل رجل حر يسكن الأمبراطورية، فيترك الانطباع أنه كان سابقاً لأوانه، الواقع هو أنه جاء بعد الأوان إذ كان تنازلاً فرضه تردي الأوضاع. جاء بعد أن عمت الفوضى النصف الغربي من افريقيا وقبل عشرين سنة فقط من دخول النصف الشرقي بدوره عهد القلاقل والثورات. لما كان نظام الأمبراطورية قوياً وكانت رغبة المغاربة صادقة في الالتحاق به، كان التفاوت في الحقوق كبيراً بين أصناف المدن وبين طبقات كل مدينة. وعندما أبدلت الدولة هذا الجمود الاجتماعي ببعض المرونة وفتحت الأبواب للإندماج، كان كبار الملاكين قد أحرزوا على نفوذ مكنهم من إفراغ الاصلاح من كل مضمون. فأجلوا عنها وسلبوها دورها في مزج وتوحيد الطبقات وبذلك انحطت منزلة الأفارقة القاطنين بها أي بالمدن. ويبدو أن المسيحية إنتشرت أولاً داخل هذه الطبقة كما وجدت فيها الدعوة الدوناتية أول معتنقيها، أليس في هذا إدانة لحركة الرومنة بسبب تأجيلها المتكرر؟ إذا صح الاستنتاج تكون روما قد استغلت أغلبية المغاربة وفي الوقت نفسه خيبت آمال الأقلية الميسورة التي كانت مستعدة للإنضواء نهائياً تحت لواء عبقريتها التنظيمية. إستنتاج يرفضه بالطبع مؤرخو العهد الاستعماري الذين يرون في تنصير البربر تتويجاً للرومنة.

يؤكد هؤلاء أن اعتناق النصرانية بدأ في أواسط القرن الثاني (م) وبسرعة جعلت ترتوليان يفخر بأن إخوانه في الدين يمثلون أغلبية سكان جميع المدن. ويستدلون على رأيهم بوقائع منها عدد الشهداء والمتمردين أثناء محن أواسط القرن الثالث وبداية القرن الرابع، إذ يدل عددهم الكبير على انتشار الدعوة إن كان لا يدل على عمق الإيمان. ومنها أيضاً طول الصراع بين الكثلكة والدوناتية الذي يشير إلى أن المشكل الديني كان ذا أهمية اجتماعية وإن كانت دوافعه روحية وفكرية، حسب رأيهم. ومنها المقاومة البطولية في وجه الإضطهاد الشرس الذي عم الكاثوليكيين تحت حكم الملك حونريش (482-484). ومنها غزارة الكشوف الأثرية والنقشية التي يرجع تاريخها إلى

العهدين الوندالي والبيزنطي. تدل هذه الوقائع في نظر المؤرخين المذكورين على عمق إيمان البربر بالدين المسيحي فيستنتج البعض أن جذور النصرانية أعمق في أفريقيا منها في إسبانيا وبلاد الغال.

إلا أن هذا مجرد انطباع، لا سبيل إلى دعمه بالأرقام. لقد اعترف الباحثون منذ زمن بعقم الوثائق في هذا المضمار. كل ما نستطيع استخلاصه من أخبار الشهداء ومحاضر المجامع الكنسية هو أين انتشرت الدعوة النصرانية (في الشمال الشرقي) وضمن أي شريحة اجتماعية (الطبقة الوسطى المدينية). أما آثار الكنائس الضخمة، إذا ما كان عددها دون رقم معلوم، فإنها لا تدل بالضرورة على كثرة وإيمان السكان المسيحيين، بل قد تدل فقط على ثروة من تبرع بتشييدها والذي قد يكون مستقراً خارج افريقيا. وفي كل الأحوال ترجع آثار الكنائس المكتشفة إلى تاريخ متأخر ولا تبعد كثيراً عن قرطاج، بل وجدت أكبر نسبة من الآثار والنقوش النصرانية في قرطاج نفسها، مما يلفت أنظارنا إلى علاقة التنصير بحركة التمدين. أما القول إن مسيحية الأرياف، كانت أهم من مسيحية المدن رغم أنها لم تترك آثاراً، فهذا تخمين لا يبرره انتشار الديانات التوحيدية الأخرى[1]. والقول إن الوضع السكني يحتم أن تكون نسبة البربر غالبة بين المسيحيين وبالتالي أن تكون نسبة المسيحيين مرتفعة بين مجموع السكان، فليس بحجة ايجابية. يمكن بالعكس اعتبار سهولة الردة في القرن الثالث دليلاً على أن الدعوة مست أولاً الشريحة الغنية، أي الرومانية والإيطالية. والحركة الدوناتية؟ أولا تدل أهميتها على انتشار المسيحية؟ يصح الاستنتاج لو تحققنا أن الجناح الثوري (أي جماعة الدوارين)[2] كان ينتمي فعلاً إلى الدوناتية ولم يكن فقط حليفاً ظرفياً لها.

على ضوء الملاحظات السالفة ننتظر من الدارسين أن يتحلوا بالحذر الشديد عند الكلام على عدد المسيحيين في أفريقيا. لكن ما نجده عندهم هو شطط كبير يرجع إلى استخدام غير مضبوط للنقوش المسيحية انطلاقاً من ثلاث مسلمات:

(1) من المعلوم أن الإسلام السني انتشر ببطء في الأرياف والمناطق الجبلية.

(2) يطلق اسم الدوارين (بمعنى الذين يحومون حول مخازن الحبوب)، على أرجح تأويل على جماعة عمال زراعيين كانوا ثائرين ضد كبار الملاكين.

ـ الأولى أن كـل أمير بـربري وظف مهنـدساً يبـدو مسيحياً، فهـو مسيحي[1].

ـ الثانية أن كل أمير يبدو مسيحياً يحكم بالضرورة على جماعة مسيحية.

ـ الثالثة أن كل فرد يعتقد أنه مسيحي يعيش بالضرورة بين جماعة مسيحية.

لماذا يطلب منا أن نعتبر هذه القواعد بديهية؟ (لو طبقناها مثلاً لتأويل أخبار انتشار الإسلام في أفريقيا السوداء في القرن التاسع عشر، هل تقبل منا؟). نسوق مثلاً واحداً على هذه الطريقة العجيبة نأخذه مما كتبه كاركوبينو حول نصرانيـة المغرب الغـربي بين القرنين الثـالث والسادس (م) (م. ن ص 288-301).

يبدأ بتسجيل مفارقتين: الأولى أن النقوش المسيحية المكتشفة في منطقتي وليلي ووهران، أي خارج الأمبراطورية آنذاك، تفوق عدداً نقوش منطقة طنجة التي كانت لا تزال خاضعة لسلطة روما، كما أن الكشوف في ناحيتي غرب نهر الشلف فاقت كشوف شرق هذا النهر مع أن الناحية الثانية أقرب إلى قرطاج، عاصمة الكثلكة، والثانية أن الكشوف كلها من تاريخ متأخر نسبياً. تتراوح تواريخ نقوش وهران بين سنة 450 و 651 (م)، ونقوش وليلي بين سنة 599 و 655.

عوض أن يرى في هذه الوقائع غير المنتظرة واعزاً على الحيطة والحذر فإنه بالعكس يرى فيها دليلاً مباشراً على إيمان المغاربة القوي فيهتف معجباً: «يا لورع أهل موريتانيا (أي المغرب الأقصى)» ثم يختم كلامه مؤكداً أن المسيحية انتشرت بالرغم من اندثار السلطة الأمبراطورية. تحمل كتابات وليلي المنقوشة ثلاث مرات اسم يوليوس ومرة واحدة اسم يوليا. هل هؤلاء الأشخاص رومان أم بربر أم غرباء عن المنطقة؟ لا يتردد كاركوبينو لحظة

(1) إذا اكتشف الباحث اثراً ينم على تأثير معماري مسيحي استنتج أن الأمير الذي أمر بتشييده اعتنق المسيحية. لو طبقنا هذه القاعدة على آثار الاندلس في بداية ونهاية الوجود الإسلامي لتوصلنا إلى صورة مختلفة تماماً عن الصورة المعتمدة، إلى صورة خاطئة بالطبع.

واحدة ويؤكد أنهم بربر. دليله الوحيد أن أحد زعماء بقاوة، جيران ومجيري وليلي، كان في أواخر القرن الثالث يتسمى بيوليوس. مع أن الوثائق التي تتحدث عن قبيلة بقاوة قليلة ومضطربة، فإنه يقول بدون أدنى تحفظ «بقي بقاوة وليلي أوفياء وفاء عنيداً للمسحية التي اعتنقها أسلافهم منذ أربعة قرون» بأي مسيحية كانوا يدينون؟

الغريب هو أن المؤرخين المسلمين يؤولون الأحداث على النمط نفسه حينما يقولون إن قبيلة أوربة استجابت لدعوة إدريس وأن سكان المغرب أصبحوا سنيين منذئذ. فيتعرض لهم باحثون غربيون مثل هنري تيراس بالنقد الساخر. لكن عندما يلجأ مؤرخ غربي إلى المنطق الفاسد نفسه فلا يجرؤ أحد على توبيخه.

لا يقف كاركوبينو عندما ذكرنا بل يتمادى في الاستنتاجات البعيدة. يقرأ في نقش مؤرخ سنة 655 اسم (يوليا روغاتيفا)، امرأة من ناحية وهران تبنتها مدينة وليلي. فيتخيل في الحال أن اتحاداً كان يجمع بين المدن والقرى والقبائل المتواجدة بين المحيط الأطلسي ووهران، معتمداً على دليل وحيد: الضرورة الجغرافية، حسب زعمه[1]. يسوق بعض الأدلة اللغوية التي تفيد فقط أن الميت أو صاحب النقش أتى من وهران، لا أن وهران كانت باتصال دائم بوليلي، ليمدح بعد هذا ما بدا له «أولئك البربر الذين حافظوا على عقيدتهم إلى غاية القرن السابع بعد أن هجرتهم روما ونستهم الكنيسة»، إن تعامله المتساهل مع الوثائق يدل على أن المعلومات المضمنة فيها قليلة ومضطربة، إذ، لسبب ما، تحل الخطابة الفضفاضة محل التحليل الرصين.

ننتبه إلى هذه الزلة فيخامرنا الشك حتى في الأمور التي قالها كاركوبينو من قبل والتي بدت أولاً وجيهة، مثل وجود أسرة حكمت ناحية تاهرت في القرنين الخامس والسادس والتي أستدل على اعتناقها النصرانية بمعالم ثلاثة عشر جداراً (أي قبراً) في التعبير المحلي.

لا نستطيع في الوقت الحالي تحديد متى بدأ التنصر؟ وكم تنصر من

---

(1) يعني ما يسميه الجغرافيون بمضيق تازا، الطريق الوحيد الرابط بين غرب الجزائر وشرق المغرب الأقصى.

المغاربة؟ ولا معرفة الطبقات والجماعات العرقية التي تنصرت. بيد أن هذا لا يدفعنا إلى القول إن العملية كلها كانت سطحية. إعتنق المسيحية في شمال افريقيا الرومان قبل البربر، والأغنياء قبل الفقراء، وسكان المدن قبل سكان الأرياف. هذا واقع، لكنه لا يدل البتة على أن النصرانية لم تستمل، بكيفية ما، الجماهير المحرومة التي كانت تبحث على مبرر لما ينوبها من بؤس وحرمان. ما كانت المشكلات الدينية لتلعب ذلك الدور البارز في السياسة الأمبراطورية وفي حياة الناس لو لم تهم أغلبية المغاربة. وهنا تبرز مسألة شكل المسيحية المغربية. حتى لو عرفنا بالضبط عدد المسيحيين في شمال افريقيا لبقي علينا أن نحدد هوية تلك المسيحية. ماذا تعني بالضبط كثلكة القرن الثالث ودوناتية القرن الرابع؟

إلى أي دين تحولت المسيحية في الجزء الذي تخلت عنه روما في عهد (ديوقليزيان) والذي لم يسترجعه الوندال والبيزنطيون؟، إذ لا يجوز أن نحكم على المنطقة كلها إعتماداً على نسبة النصارى في قرطاج وعلى عقيدة أغسطين أب الكنيسة، سؤال وارد فعلاً ومن يهمله يحكم على نفسه فيما بعد بطرح سؤال عقيم حول سبب اندثار المسيحية في المغرب.

III

كم من الوقائع يقدمها لنا مؤرخو الحقبة الرومانية كحقائق مؤكدة وهي محتملة فقط! وكم من الصفحات يسودونها عن قرطاج وروما والكنيسة وهي لا تمس شمال افريقيا إلا من بعيد!

لا عجب إذا رأيناهم جميعاً يلجأون باستمرار إلى الافتراضات والتخيلات ويتسترون وراء الأحكام السياسية والأخلاقية ليخفوا ضحالة ما لديهم من معلومات يقينية. نجد عند الجميع غرضاً سياسياً يخضع لسؤال واحد: لماذا أخفقت روما؟ حسب الجواب يتحدد منظوران متميزان. من يرى أن سبب الإخفاق كان خطأ سياسياً اختيارياً ارتكبه الرومان ينتهي إلى نظرة نسميها هنا استعمارية. ومن يرى أن السبب كان اجتماعياً ناتجاً عن تناقضات طبقية حتمية لم يكن في مقدور روما أن تتغلب عليها، ينتهي إلى نظرة نسميها ليبرالية. نسمي الأولى استعمارية لأنها تخفي الحساب التالي: إذ كان إخفاق روما اختيارياً فنجاح الاستعمار الفرنسي محتمل، ونسمي الثانية ليبرالية لأنها تعني ضمنياً: إذا كان إخفاق روما حتمياً فلا نجاح لأي استعمار، بما فيه الفرنسي.

النظرة الاستعمارية

كانت النظرة الاستعمارية هي المتغلبة لأنها معهودة، مقبولة لدى العامة ومدعومة من جانب الجامعة، ولأنها في الواقع بديهية في مجتمع مستعمر. كيف يستطيع الباحث وهو يعيش تحت ظل الحكم الفرنسي في المغرب أن لايفهم الماضي على ضوء الحاضر؟ كيف لا تتوحد في ذهنه صورتا يوغرثن وعبد القادر الجزائري، تاكفارن وعبد الكريم الريفي؟ كيف لا يؤول القوانين العقارية الرومانية بمنطق التشريعات التي سنتها فرنسا بين 1830 و 1848

لمصادرة القبائل الجزائرية؟ كيف لا يماثل بين جماعات المزالمة التي ثارت مع تاكفارن والقبائل التي شاركت في ثورة المقراني سنة 1870؟ هذه تشبيهات تأتي عفواً تحت أقلام المؤرخين فتتحول إلى تعليلات وتفسيرات. نجدها، تارة تصريحاً وتارة تلويحاً، عند جوليان (ص 130,129,117) وعند كاركوبينو (ص 236,36) وعند فرانسوا ريشار في ترجمته لسالسوست (حرب يوغرثن، ص 214 ملحوظة 187). لقد عنف جوليان الوطنيين الجزائريين لأنهم ارتكبوا في نظره خطأ منهجياً إذ تصوروا يوغرثن في ثوب زعيم وطني معاصر. أو ليس مؤرخو الاستعمار هم الذين أبدعوا هذه العملية؟ صحيح أنهم لم يجعلوا من يوغرثن زعيماً وطنياً، لكنهم رأوا فيه قائداً قبلياً. أو ليس المنطق واحداً؟ يعطي هؤلاء المؤرخون لحمة الحاضر لأحداث الماضي. فترتب هذه حسب منطق قريب للفهم وتتضمن بتلك العملية بداهة الأمور الملموسة. ينبع من هذا المنطق المستعار بكيفية تلقائية تأويل متكامل الجوانب. ما هو هذا التأويل؟

يلوح هؤلاء بأن المغاربة كانوا لا يزالون يعيشون في نطاق حضارة ديوليثية، فقيرة ومتخلفة، عندما طلع عليهم الفينيقيون بالاختراعات الحضارية الشرقية. لم تظهر نتائج هذا التلقيح البطيء إلا في القرن الثالث ق.م. نبغ القرطاجيون في الميدان العلمي المادي، إلا أنهم لم يتقدموا كثيراً على مستوى الدين والفن، وحضارتهم لا تجاري حضارة الاغريق التي ستتولاها وتنميها روما. حينما وصل الرومان إلى الشمال الأفريقي وجدوا أن سكانه لم يرقوا بعد إلى المستوى الذي يؤهلهم للإندماج في المدنية الرومانية. فكان من اللازم إعطاؤهم مهلة تدريبية وكلفت روما بتلك المهمة أمراء ناميديا وموريتانيا طوال ثلاثة قرون. كان التدريب عن طريق استيعاب الحضارة البونيقية باعتبارها مدخلاً للحضارة الحقيقية في نظر هؤلاء المؤرخين، أي الاغريقية ـ الرومانية. كان رمز تلك السياسة إعطاء مكتبة قرطاج بعد هدم المدينة لماسينسن. وبسرعة تأثرت كل دوالب الحياة الناميدية، من دولة وتنظيم مدني وفن ودين وكتابة بالحضارة البونيقية. صحيح أن ماسينسن إتصل باليونان وأن ولده ماستنبعل توج في ألعاب اثينا، إلا أنه كان يستحيل أن يستعيب الناميديون الحضارة الاغريقية بدون وساطة، لأن استعدادهم لم يكن

قد تم بعد. حينما تحققت أسباب نجاح الإدماج، في بداية القرن الأول (م) قررت روما ضم افريقيا إلى الأمبراطورية. بيد أن الضم السياسي لا يعني التمتع بالمواطنة فوراً. قامت روما بجيشها وإدارتها بتحضير الرحل وتعمير البلاد وتنمية الزراعة. ثم نظمت داخل المنطقة الهادئة بلديات متفاوتة الحقوق لتعطي منحة تشجيعية لكل من تولى نمط العيش الروماني. كان المرء يرتقي سلم الحقوق كلما تعلم اللغة والعادات والعقلية المدنية الرومانية. مع مرور الزمن وتغلغل الحضارة الرومانية اختزل السلم إلى أن منح مرسوم 212 حق المواطنة للجميع باستثناء البدو الذين يرفضون حياة الجماعة.

هذا هو تأويل المدرسة الاستعمارية. إذا قيل لها: والحروب والثورات؟ أجابت: ما ذاك إلا من عناد الجاهلية. إذا سئلت عن دوافع الرومان قالت: التعلق بالواجب والإيثار. يجري كل شيء إذن في هذا المنظور حسب المرام، لولا النهاية. لقد احتضر الوجود الروماني في افريقيا طيلة ثلاث مائة سنة، كيف تفسر المدرسة المذكورة هذه النهاية المؤلمة؟ تضع الأسباب في نفسانية البربر أولاً وفي أخطاء السياسة الرومانية. يقول غزيل: «ولا يوجد شعب أكثر خضوعاً للعادة الموروثة من البربر». ويزيد موضحاً: «منذ العصور الأولى والمؤرخون يسجلون صفات البربر الدائمة: القلق، الطيش، الميل إلى الشغب، النزعة إلى الغضب والثورة» (م. ن، ج 6، ص 278 وج 5 ص 137). أما روما فإنها ارتكبت من جانبها أخطاء كثيرة منها الإحجام عن الاحتلال التام. يقول البيرتيني في خاتمة كتابه المذكور إن روما لم تحتل كل ما كان عليها أن تحتله ولم تعمر البلاد بما فيه الكفاية حيث أن أي سد أمني يشيده الإنسان لا يصمد أمام الهجمات المتكررة. وجاءت الضربة القاصمة للوجود الروماني على يد ديوقليزيان سنة 285 إذ ترك البربر «المرّومين» باتصال مع البربر، وبالتالي معرضين لعدوى الحياة غير المنتظمة.

هذه تعليلات أعطيت في مرحلة أولى ثم في مرحلة ثانية بدأ الشك يساور مؤرخي الاستعمار، شك خفي ثم علني. فراحوا يتساءلون جهراً: «هل كان ممكناً أن تنجح مهمة روما؟» كتب غزيل في خاتمة تاريخه الطويل، وفكره لا يفارق مغرب القرن العشرين: «إن الاحتلال العسكري غير كاف، لا بد من اجتذاب النفوس، ويل لولاة المغرب إن هم أهملوا هذه الحقيقة» يعني

أن الرومان جاءوا لأفريقيا الشمالية بحضارة عالية، لكنهم لم يستطيعوا إقناع الفرد المغربي بجدواها، ويوضح البيرتيني المعنى نفسه إذ يقول: «إن ما ألجأ الناس إلى سابق عهدهم من الهمجية هو الفقر، وليد الأزمة الاقتصادية». (م.ن. ص 120 و126). نذكر بالمناسبة أن جاك سوستيل، حاكم الجزائر العام، أمر سنة 1955 بإعادة طبع كتاب البيرتيني المنشور سنة 1922، لأن محتواه كان متطابقاً مع مبادىء سياسته الرامية إلى إدماج الجزائريين في المجموعة الفرنسية عن طريق تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية. يعني ألبيرتيني أن روما جاءت بالرفاهية للجماعة وبالفقر للفرد. عندها إضطر المعجبون بروما إلى مراجعة بعض أحكامهم، خاصة فيما يتعلق بالسياسة إزاء قرطاج. يؤكدون الآن أن عدم اجتثاث الآثار البونيقية من أرض أفريقيا كان خطأ كبيراً. تغلغلت بذلك الذهنية الشرقية في القلوب والأذهان، بالخصوص في البوادي والأرياف وزاد التغلغل بمجيء النصرانية التي كانت ديناً شرقياً. فتألف حاجز أدبي لم تستطع العقلية الغربية، الممثلة في روما، أن تتغلب عليه. يقول جلبير شارل ـ بيكار: «إن تأثير قرطاج هو السر فيما يشعر به البربر من ميل نحو الشرق رغم جوارهم لأوروبا». (م.ن. ص 252) هذه فكرة ألح عليها غوتية لأنها تفسر في نظره سهولة الفتح العربي للمغرب. وهكذا كلما تقدمنا في القرن العشرين لاحظنا أن المؤرخين الغربيين يؤكدون أكثر فأكثر على أن روما لم تخفق لأنها ارتكبت أخطاء إرادية عارضة بل لأسباب عميقة تتعلق بذهنية البربر التي تختلف جوهرياً عن الذهنية الغربية. واضح أن هذا التطور في تأويل الأحداث القديمة يرجع إلى تحول طرأ على نفسانية الجالية الفرنسية القاطنة في الجزائر. بعد أن كانت تجهر بأهداف استعمارية بدون أي حياء، وبعد التفاؤل بنجاح سياسة الإدماج، أصبحت تشعر بالتشاؤم بسبب ما تراه من فرق عرقي بين المستعمِر والمستعمَر.

ذكرنا إلى هنا فقط آراء المعجبين بروما الوثنية، الذين يميزون بين أهداف الامبراطورية وأهداف المسيحية. هناك مدرسة ثانية حرص أصحابها على أن ينظروا إلى الأحداث من منظور المستضعفين المغلوبين على أمرهم. يرون في المسيحية حركة معارضة للأمبريالية الرومانية وفي حكم روما نظاماً

مبنياً على النهب الشامل، على الاستعلاء والاستغلال. لا تعني لديهم ثورات البربر انتفاضات تنم عن رسوبات حيوانية همجية، بل تعبر عن مقاومة واعية للقهر الروماني، إما بدافع قومي وإما بدافع اجتماعي طبقي.

النظرة الليبرالية

نظرة مخالفة للأولى تغير معنى كل الأحداث المذكورة. لم تعد البونقة، أي تولي الحضارة البونقية، تعني الاستعداد للرومنة، بل تدل على حساب سياسي. قضت روما على قرطاج كي تمنع ماسينسن من ضمها إلى مملكته، وكي لا تصبح نامیدیا دولة قوية غرب المتوسط. لذا، لم تفتأ روما تراقب البلاد وتلجأ إلى الكيد والدسيسة لإضعاف أمرائها وتحويلهم إلى صنائع لها. اقتصرت حاجيات روما في البداية على القمح الافريقي فزودهابه خلفاء ماسينسن بسخاء وانتظام. لذلك اكتفت بحكم غير مباشر تاركة لنامیدیا استقلالها الذاتي إذ كان في هذه الخطة اقتصاد للتكاليف. لكن بعد أن احتدت التناقضات الاجتماعية في روما نفسها واستعصى حلها واشتعلت نار الحروب الأهلية أصبح الرومان في حاجة إلى المزيد من الأراضي الزراعية فقرروا ضم افريقيا للأمبراطورية. يعني إذن التعمير الروماني أساساً مصادرة أراضي المغاربة، والسّد الأمني لم يكن حداً فاصلاً بين الحضارة والبداوة، النظام واللانظام، بقدر ما كان حاجزاً متحركاً إلى الأمام يبعد من سلبت أرضه وطرد إلى الصحراء عمن أقام داخل المنطقة الرومانية كيد عاملة لا غنى عنها، مستغلة ومثقلة بالضرائب. في هذه الظروف تختلف أسباب وأهداف الثائرين على روما: الماوري هو من فضل، بعد أن سلبت أرضه، أن يعيش حراً خارج السّد الأمني؛ النامیدي هو المزارع الصغير، أو العامل الزراعي المياوم الذي يثور من حين إلى حين لينتقم ممن يستغله. ثورة ذات طابع قومي في الحالة الأولى وثورة اجتماعية في الحالة الثانية.

لا ينحصر اذن العمل التعميري الروماني على تحضير البدو القسري، بل يتعداه إلى استنزاف الأرض والقضاء على الغابة المغربية وتفقير السكان. إذا كانت حركة يوغرثن (112-105 ق.م) محاولة لرد المد الروماني واتسمت بسمة قومية، فإن حرب تاكفارن، التي اشتعلت بعدها بقرن (17-24 م) كانت تعبيراً عن سخط البربر إثر استيلاء الرومان على مراعيهم (رونالد سايم،

ص 113 وما بعدها). بعد هذا التاريخ صمد السد الأمني مدة قرن ونصف. لم يخترقه الماوريون غرباً إلا لماماً. أما النواميد، أي الأقنان، المياومون والأكرة، فإنهم كانوا تحت مراقبة واستغلال شديدين. كيف استطاعوا أن يعبروا عن سخطهم واستيائهم؟ باعتناق الدين المسيحي الذي اتخذ في هذه الأحوال صبغة إنتقامية ضد الأغنياء وضد السلطة الرومانية.

حافظت كل واحدة من هاتين الثورتين، الماورية والناميدية، على ميزتها الخاصة حتى نهاية العهد البيزنيطي. بعد إصلاح ديوقليزيان سنة 285 عادت المنطقة الغربية ماورية خالصة فازداد الضغط على السد الأمني الجديد، كما تضاعف استغلال النواميد داخل الجزء الروماني الذي ضاق على أصحابه. حينئذ نظمت جماعات دفاعية تعرف باسم الدوارين (حسب ترجمة محمد مزالي لكلمة سيركونسليون). إختلف الباحثون في معنى الكلمة الرومانية. قال البعض وهم الأكثرية، تبعاً لاشتقاق ذكره أغسطين، أن الكلمة تعني من يدور حول مخازن الحبوب لنهبها. وقال الآخرون إنها تعني أشياخ الأولياء (فراند). لا شك أن الدوارين كانوا أحراراً تطوعوا للدفاع عن أبناء جلدتهم الذين كانوا أسوأ حالاً منهم. فشهروا الحرب على المتحكمين في الحياة الاقتصادية، من أسياد وملاكين ومرابين. ماذا كان مستواهم الاجتماعي؟ هل كانوا برابر أقحاحاً أم مولدين؟ كاثوليكيين أم دوناتيين؟ أسئلة بلا جواب في حدود البحث الحالي. المتفق عليه هو أنهم راقبوا الأرياف مراقبة تامة قبل 347 وبين 380 و 400 وأنهم استغلوا صراع الكثلكة والدوناتية لتحقيق أغراضهم الخاصة. أبرموا اتفاقاً مع الدوناتيين لكن على أساس موقت لأن هؤلاء كانوا يشمئزون من مراميهم البعيدة في مجال الاصلاح الاجتماعي. مقابل هذا الاتفاق تحالفت الكنيسة الكاثوليكية مع الملاكين العقاريين ومع الجيش الروماني وانتصرت على الدوناتيين والدوارين معاً، لكن قبل أن يتحقق لها النصر اتضح للجميع أهداف الحركة، جيلدو الذي انحاز إلى الرومان حين ثار أخوه فيرموس (371-375)، وعين قائداً عاماً على رأس جيش افريقيا، ثار بدوره سنة 396. فأوقف تصدير الحبوب إلى روما ووزع أملاك الأمبراطور على الدوارين وأتباعهم (كورتوا، ص 144-146. يخالفه في الرأي ماكمولن، 1966، ص 200-207). إنهزم جيلدو سنة 398، لكن بيعه الحبوب، المخصصة

لعاصمة الامبراطورية، في افريقيا وتوزيعه الضيع الكبيرة كشفا عن أمرين: إن هدف الثورات المتوالية هو استرداد الأراضي المصادرة وإن هذا الهدف يتناقض مع وجود الامبراطورية.

لم تهتم المدرسة الليبرالية بإخفاق روما، الذي كان حتمياً في رأيها، بقدر ما عنيت بإخفاق الكنيسة. تحالفت هذه مع الملاكين فخيبت آمال المستضعفين وحكمت على نفسها بالاضمحلال وجرت معها في الكارثة حتى مكاسب الحضارة الرومانية الأكثر إيجابية. يتحسر المؤرخون الليبراليون على ما جرى، لكنهم لا يحملون المغاربة المسؤولية. إنما يدينون الملاكين الغياب وأرباب الكنيسة ويشيدون بآمال الفقراء والمهزومين. وهكذا يوافق تأويل الماضي عداء اليسار الأوروبي للكنيسة والملكية الكبيرة والاستعمار.

لا تهمنا، نحن المغاربة، الخلاصة بقدر ما تهمنا الطريقة المستعملة وهي طريقة قياسية. لا يرى المؤرخون الليبراليون المغاربة أبطالاً ايجابيين يقومون بأعمال ملموسة، بل يرونهم أشباحاً مغمورين بين جميع ضحايا الأنظمة التعسفية المتوالية على مسرح التاريخ[1]. لا تخضع أحكامهم لواقع الماضي المغربي بقدر ما تتولد عن العقائد والتصورات التي كونت عرف الجمهورية الفرنسية. يستوحون مثلاً التمييز بين الدوارين والعمال الزراعيين من التمييز التقليدي في تواريخ ثورة 1789 بين جمعية اليعاقبة والعمال السان ـ كيلوت، ويتصورون الفرق بين الدوناتية والكثلكة على نمط الفرق بين الكنيسة العليا والكنيسة السفلى[2].

ينطلق المؤرخ الليبرالي من مقولة منطقية: لكل نظام تعسفي استغلالي ضحايا، وضحايا القهر الروماني هم المغاربة. يدرك إذن هؤلاء عن طريق الاستنتاج لا عن طريق الادراك المباشر. لذا سميناها طريقة قياسية. وبما أن

---

(1) ما يقوله هؤلاء على ضحايا الأمبراطورية الرومانية في أفريقيا قد يقولونه على ضحايا الأسبان في أمريكا، والانجليز في الهند وربما حتى على ضحايا العرب في الأندلس.

(2) انظر البير سوبول، الثورة الفرنسية 1962. هذه هي تصورات مأخوذة من الثقافة القومية الفرنسية تسحب على ماضي المغاربة. قد تستهوي القارىء المغربي التأويلات الناتجة عنها، لكن ليس في ذلك أدنى دليل على مطابقتها للواقع.

المغرب يبدو نتيجة سلبية لنظام قهري، فإن ثورته تبدو بدون وعي، قومي أو اجتماعي: حريته خارج السّد الأمني، حرية بلا قوانين وبالتالي بلا مستقبل، واحتجاجه، داخل السد، احتجاج أعمى ضد الظلم والبؤس. لم يقبل أبداً جوليان أن يتصور يوغرثن في ثوب زعيم يدعو إلى مغرب مستقل. وكتب جان ـ بيير بريسون عن الدوناتيين قائلاً: «لم يثوروا لأنهم كانوا برابر، بل لأنهم كانوا الجماعة الأكثر فقراً وحرماناً بين سكان افريقيا. من بقي منهم بدوياً رأى مراعيه تتقلص باستمرار، ومن استقر، كلياً أو جزئياً إثر برنامج تعميري مكثف، ذاق أكثر فأكثر لذعات الأزمة الاقتصادية الشاملة». (م. ن. ص 28). يعترف كورتوا أن الدوناتية جمعت بين كل من كان معارضاً للسلطة الرومانية، لكنه يرفض استعمال كلمتي القومية والثورية لأنهما في نظره تتضمنان مغالطة تاريخية مع أنهما تعبران تعبيراً دقيقاً على مقصوده. (م. ن. ص 147-148) أخفقت روما، في المنظور الليبرالي، بسبب تناقضات سياستها لا بسبب أي رد فعل إيجابي قام به البربر. كان من الممكن أن تختار الكنيسة جانب المحرومين، ولو فعلت ذلك لضمنت مستقبلاً لها وللثقافة الرومانية، أي لكانت لعبت في الماضي الدور الذي يؤديه اليوم الحزب الإشتراكي المعتدل في تحقيق نزع الاستعمار.

نقول من منطلق مغربي: رغم الحقائق التي كشفت عنها المدرسة الليبرالية، ورغم عدائها لبعض جوانب سياسة التوسع، فإنها لا تعدو أن تكون نقيض المدرسة الاستعمارية، إذ لا يلعب المغربي أدنى دور ايجابي في منظورها. إذا عاش خارج السد الأمني رأت فيه عدواً يتربص بالوجود الروماني، وإذا عاش داخله رأت فيه ضحية. في كلتا الحالتين تراه من الخارج. هكذا نرى كيف يسهل الانتقال من منظور استعماري تقليدي إلى منظور ليبرالي وكيف أمكن لكورتوا، المناصر لسياسة الاستعمار، أن يوافق سنة 1951 على الأحكام التي فاه بها سنة 1931 جوليان، عضو الحزب الاشتراكي. نفهم أيضاً لماذا يعتبر المؤرخون الغربيون أن نفسانية البربر تتميز بطابع السلبية (أو الرفض). إذ الاستنتاج مضمن في منهاج التأويل. سأستعمل مفهوم الرفض في الصفحات اللاحقة لكن بمعنى محدد. يحسب جوليان أن البربر اختاروا الرفض، أي أنهم رفضوا الوجود الروماني دون تمييز بين

المظاهر الصالحة النافعة والمظاهر الفاسدة الضارة، عن طواعية واختيار، في حين أنهم أرغموا عليه، حسب اعتقادي. سأحاول أن أثبت أن السياسة الرومانية لم تترك للمغاربة أي خيار.

يتغلب على تأويلات المؤرخين الفرنسيين، والغربيين عموماً، منطق استعماري، بمعنى أن الفرضية الأساسية عندهم جميعاً هي أن المبادرة دائماً بيد غير المغاربة، أكانت أحكامهم على الاستعمار الروماني ايجابية أم سلبية. لقد سبق المؤرخون الغربيون الوطنيين المغاربة في هذا الباب وأدخلوا همومهم السياسية لفهم وتأويل الأحداث الماضية.

هل يمكن أن نعطي للماضي لونه المتميز ووزنه الخاص؟ قد يكون إحياء الماضي كماض خارج المستطاع، لكن في هذه الحال يجب أن نزن بالقسطاس نفسه كل تصور للماضي يتأثر بهموم الحاضر، لا أن نخص باللوم الوطنيين المغاربة ونتسامح مع سواهم.

IV

مغزى الممالك البربرية

لم يول المغاربة المعاصرون اهتماماً كبيراً للحقبة التي نناقش أخبارها، فارتكبوا بذلك خطأ فادحاً. رأوا المستعمرين يمجدون روما فانحازوا تلقائياً إلى جانب قرطاج، خضوعاً للأسطورة القائلة إن شمال افريقيا منطقة يتجاذبها باستمرار الشرق والغرب. (أحمد توفيق المدني، قرطاج في أربعة قرون 1927).

صحيح أن الكشوف الأثرية الأخيرة جعلت من السهل الدفاع عن شرقية أصل الحضارة المغربية القديمة، لكن بشرط أن نذهب إلى تاريخ أبعد بكثير من العهد القرطاجي، أي حين كانت حضارة مجموع الحوض المتوسط شرقية الأصل. فلم يبق لعلاقة المغرب بالشرق أي معنى خاص. أما فيما يتعلق بالعهد القرطاجي نفسه، فلا يمكن القول إن تطلعات البونيقيين والمغاربة كانت واحدة، نظراً لتوالي ثورات هؤلاء على أولئك، ولحدة الصراعات التي وصل إلينا صداها. نستطيع بالطبع أن نرفض الأخبار الواردة عند اليونان، وهي الوحيدة المتوافرة لدينا، باعتبار أنها تنم عن أحقاد وضغائن، لكن أين الدليل الايجابي على الرأي المخالف؟

يجب في الحقيقة رفض إشكالية المؤرخين الغربيين برمتها، لأنها تفترض أن سكان المغرب كانوا يشاهدون من بعيد وبدون وعي الوقائع الجارية فوق أرضهم. لا داعي اذن للمفاضلة بين دخيل وآخر. إذا قلنا جدلاً: أقوال المستعمرين كاذبة وعكسها هو الصحيح، وهو موقف ساذج، حكمنا على أنفسنا بالسطحية في النقاش وبالضعف الفكري والمنهجي في الكتابة،

وأهملنا تقنيات مهمة جداً، (مثل دراسة النقوش والنقد اللغوي وتحليل آداب المناقب والمناظرات). يمكن لنا، إذا أدركنا كيف يستعملها غيرنا في مجال التاريخ القديم، أن نستفيد نحن منها في دراسة العهود الإسلامية. فموقفنا المتكاسل هذا يجعلنا لا نقوى على نقد النظريات الاستعمارية نقداً صارماً. فلا يسعنا إلا أن نندد تنديداً قوياً باهمالنا التاريخ القديم وهو إهمال ينم عن تخلف ثقافتنا الحالية وتذبذب الوعي القومي عند بعض كتابنا.

إنه موقف مؤسف حقاً، لا سيما وأن تقدم البحث نفسه يساعد اليوم على تغيير النظرة التقليدية. كم لدينا من معلومات مؤكدة حول المغرب بين القرن الخامس ق.م والقرن الخامس ب.م؟ أقل من القليل. وفي هذا الاعتراف بالذات يكمن التقدم. مدة قرن كاملة والمؤرخون يرسمون لوحة مليئة بذكريات العهد الوسيط ثم يستنتجون أن بنية التاريخ المغربي قارة لا تتجدد؛ «تاريخ وحل ودم» حسب قول غزيل. هذا الاستدلال الدائري، أي تأويل التاريخ القديم على ضوء العهد الوسيط ثم الاستنتاج أن البربر لا يتغيرون أبداً، نجده مستعملاً بوفرة عند جوليان وكورتوا وكاركوبينو وحتى عند كامبس (1962، ص 261).

حقاً ذكر المؤلفون القدامى، من اليونان والرومان، أسماء بربرية عديدة. لكن ما يجب التأكيد عليه، أولاً وأخيراً، هو أن هجاء تلك الأسماء غير محقق، وأن شكلها يشوه باستمرار عند النقل من الليبية إلى اليونانية ومن اليونانية إلى اللاتينية، زيادة على أننا نجهل مضمونها الاجتماعي وموقعها الجغرافي. وأوضح دليل على غموض النصوص الكلاسيكية هو حرب يوغرثن التي وصفها المؤرخون الرومان وصفاً مسهباً، ومع ذلك بدا لباحثين معاصرين أن يدعوا أن أحداثها لم تقع في ناميديا كما كان يعتقد بل في شرق تونس الحالية. (أنديره برثييه وآخرون، حرب يوغرثن وقضية سيرتا، 1949). هذا بالنسبة لقضية فصل لنا أخبارها مؤرخ كبير عاش في أفريقيا وهو سالوست، فما القول في أخبار يسوقها مؤلفون لا يبدون أدنى ميل للدقة والوضوح؟ من العبث إذن رسم لوحة اجتماعية للمغرب القديم اعتماداً على المؤلفات اليونانية والرومانية لأنها لن تتعدى في كل الأحوال الأسماء إلى المسميات. لنا الحق، والحالة هذه، أن نرفض تلك الصورة التقليدية التي تظهر لنا منطقة

المغرب، حين تسلط عليها أضواء التاريخ أثناء القرن العاشر ق.م، وهي لا تزال نصف متوحشة لا تجوبها إلا جماعات مبعثرة من الرعاة. إذا أردنا أن نستفيد مما كتبه الأقدمون، علينا أن نلاحظ الاتجاه العام وحده دون التقيد بالتفاصيل. والاتجاه العام الذي لا مراء فيه، هو أن المجتمع المغربي كان يتفتت تفتيتاً متزايداً. يتكلم هيرودوت (القرن الخامس ق.م) وبوليب (عاش من 210 إلى 126 ق.م) وسالوست (من 86 إلى 35) عن شعوب، ثم يتكلم سترابو (من 58 إلى 25) وتاسيت (من 55 إلى 120 ب.م) وأميان (من 330 إلى 400) عن قبائل، ثم يتكلم بروكوب وكوريب، وكلاهما من القرن السادس ب.م، عن بطون.

لا ندري هل يعنون بهذه الكلمات ما نعني بها اليوم، لكن ما لاشك فيه هو أن حجم الجماعات المذكورة يتقلص تقلصاً مستمراً. والحجم هنا مفهوم اجتماعي أكثر مما هو مفهوم كمي. التبعثر إذن ظاهرة أساسية في التاريخ المغربي. هل هو ملازم له عبر العهود والأحقاب؟ هذا قول لم يفتأ المؤرخون الغربيون يرددونه الواحد تلو الآخر منذ قرن دون أن يدلي أي منهم ولو بحجة إيجابية واحدة. لكن الترداد مهما طال لا يحول أبداً الظن إلى اليقين. لذا نرفض الادعاء ونقول إن تبعثر الجماعات المغربية واقع حادث في ظروف محددة. كيف نتصور المجتمع المغربي في هذا الإطار؟ هنا تلعب الكشوف الأثرية دوراً جوهرياً، حيث يتأكد يوماً بعد يوم أنها تخالف الصورة التي استوحاها المؤلفون من كتابات القدامى. نقول هذا اعتماداً على أعمال وتأويلات كامبس رغم أنه، للأسف، لا يفند فكرة استعمارية تقليدية، إلا ليعوضها بحكم مغرض خاص به.

لم يجدّ ما يدعونا إلى إعادة النظر في مسألة أصل الشعب الليبي، أي البربري القديم. لا نزال نفترض اليوم، كما كان يفترض غزيل، أن الليبيين أتوا من الشرق عن طريق الصحراء قبل أن تجف تماماً، وأنهم فرضوا لغتهم وحضارتهم المادية.

ننطلق من تلك الوحدة المتولّدة عن تأثير الحضارة الصحراوية ونعتمد حداً فاصلاً بين فترة قبل ـ التاريخ وفترة قبيل ـ التاريخ حدوث تنوّع بين مناطق

المغرب، نظراً لربط كل منطقة علاقات منتظمة ببلد معيّن من بلاد الحوض المتوسط. تنوّع نسبي بالتأكيد لأن الحضارات المتوسطية كانت أيضاً شرقية الأصل. النقطة الجوهرية في هذا التطور هو أن المغرب لم يعد ذلك الدرب المفتوح فقط على الجنوب الشرقي. وهكذا تميّز، بصفة تدريجية، مغربان: مغرب صحراوي حافظ على سمات حضارة العهد الحجري الصقيل كما تبلورت أولاً في وادي النيل، ومغرب ثان متوسّطي. بقي هذا التمييز بادياً طوال فترة ما قبيل ـ التاريخ المكتوب، وهو ما يرمز إليه الكتاب القدامى عندما يعارضون دائماً بين الليبيين من جهة والزواتل من جهة أخرى.

سلّط التاريخ أول أضوائه على المغرب المتوسطي أثناء الألفي الثالث ق.م. ونما فيه مجتمع شبيه في جل مظاهره بالمجتمعات الكائنة حول البحر الأبيض المتوسط. نذكر في هذا الصدد، تبعاً لكامبس، أن ما كشفت عنه الحفريات والنقوش الصخرية، من أبنية وأثاث وسلاح ولباس وطقوس، يشير إلى حياة مزارعين مستقرّين أكثر مما يشير إلى حياة بدو رعاة. لم يعثر على أسلحة هجومية أو على لباس مزوق، وعثر بالعكس على أوان لأكل العصيدة وعلى مقابر كبيرة تدل على تجمعات سكنية ضخمة. يلاحظ كامبس علاوة على ذلك (م.ن ص 117) أن جل ما اسفرت عنه الكشوف من عظام يخص البقر لا الغنم أو القنيصة، وهذا أمر مستغرب جداً لو كان الأمر يتعلق فعلاً بمعيشة رعاة.

تعاطى المغاربة الأول جميع أنواع الزراعات المعروفة آنذاك، وتجمعّوا في قرى وربطوا علاقات تجارية مع سكان الساحل الشمالي من المتوسط ثم اخترعوا أو استعاروا وطوّروا الحرف الليبي. كيف كان تنظيمهم الاجتماعي والسياسي؟ يقول كامبس: بما أن القاعدة الانتاجية التي كشفت عنها الحفريات تشبه تلك التي يصفها لنا التاريخ المكتوب، جاز لنا أن نسحب على الماضي التنظيمات الاجتماعية والسياسية التي نعرفها من الأوصاف التاريخية والاثنوغرافية، حيث ما يوافق القاعدة الانتاجية اليوم أو الأمس القريب، يوافقها حتماً الأمس البعيد. بهذا الافتراض يلتقي مع غزيل ويزيد موقفه إبهاماً، لكن الافتراض يدفعنا في الواقع إلى المنطق الدائري الذي ندّدنا به سابقاً. لذا نرفضه عند كامبس كما رفضناه عند غزيل. إذا كان لا بدّ

من مثل نسترشد به لنتصور تنظيمات اجتماعية مواتية للقاعدة الانتاجية المذكورة، فالأولى أن نأخذ مثل المجتمعات المتوسطية المعاصرة للمجتمع المغربي الذي نبحث فيه، طالما أننا قلنا إنه اتصل وتأثر بها وإنه يماثلها في نمط العيش. أما إذا رفض هذا الاقتراح فلا مناص من الإمساك عن كل إجتهاد في هذا الموضوع. في الحقيقة أن تكلّف لوحات متكاملة عن حياة البربر القدامى في إتجاهه العام. لا شك أن أدّلتنا هذه مستوحاة من الكشوف الأثرية وأن مثل هذه الأدلة لا تقنع القارىء إقناعاً كاملاً، لكن أو ليست أحقّ بالاعتبار من أقوال غامضة فاه بها كتاب قدامى لا شيء يضمن أنهم توّخوا الصدق؟

حسب هذا المنظور، عندما اتصل المغاربة بالبحّارة الفينيقيين في مطلع القرن العاشر ق.م، لم يكن ذلك لقاء بين الحضارة والبداوة كما يقال، بل بين تجار مدنيين ومجتمع زراعي. فكانت أهم نتائجه قطع علاقات المغرب بغرب المتوسط. إذا نظرنا إلى الوقائع في هذا الإطار أدركنا جيداً سبب استيطان الفينيقيين ودورهم كوسطاء. تأثر البربر بالنظم المدنية الفينيقية، لا شك في ذلك، إلا أن أهم ما نتج عن الوجود الفينيقي كان في الحقيقة قيام إمارات في تلك المناطق بالذات التي قُطعت علاقاتها بالبحر: أولاً في الشمال الغربي حيث عثر المنقبّون على أنصاب جنائزية ضخمة تمجّد الموتى وتخلد ذكرى سلطة قوية، وثانياً في الشرق حيث تحفظ الأخبار أسماء ملوك قدامى. لا يجب أن نرى في تكوين تلك الإمارات تتويجاً طبيعياً لحركة عادية، بل يجب أن نرى العملية كردة عنيفة على ضغط البونيقيين في ظل ذلك التنوع النسبي الذي ألمحنا إليه سابقاً. عندها تبدو لنا سياسة «الرجوع إلى الأرض» الشهيرة، التي دعا إليها ساسة قرطاج، في القرنين الخامس والرابع ق.م. مجهوداً واعياً للقضاء على الإمارة الشرقية، تلك الإمارة التي خلفتها بعد انهيارها إمارة أخرى على تخومها الغربية. وهكذا امتزجت في نشأة الدولة النامبدية، التي تصارع على قيادتها المسيلة والمرسيلة، أسباب خارجية وداخلية، إرادة قرطاج التوسعية ومعارضة البربر لها. نعلم أن الحركة المعادية لقرطاج والمتمثلة في تأسيس إمارات قوية أخفقت في النهاية، إلا أن ظروف الإخفاق هي التي وجّهت الأحداث اللاحقة. لم يقترب أمير ناميديا من

تحقيق هدفه الأسمى، بادماج أو إتلاف قرطاج، إلا بعد أن ظهر على مسرح التاريخ منافس آخر مستعد تمام الاستعداد ليخلف قرطاج. في ظرف مكتظ بالوقائع اضطرّ النامیدي، لدرء الخطر المحدق به، أن يتحالف مع البعيد ضد القريب. وهذه وضعية تجدّدت فيما بعد واتخذت صورة نموذجية، وضعية تمنع من استدراك الوقت الضائع وتحتم الإبهام والمراوغة.

طوال قرنين ونصف، وهي المدة التي بقيت أثناءها الإمارات البربرية مستقلة: أوقفت روما، بوعي أو بلا وعي، إتجاه المغرب الطبيعي نحو الوحدة. واستطاعت الإمارة الماورية تحت قيادة باغا وبوخوس الأول والثاني، أن تحتضن الموانى القرطاجية، فاستعادت علاقاتها التليدة مع إيبريا، فيما عجزت المملكة النامیدية عن تحقيق أملها الطويل باسترجاع قرطاج. عملت روما، بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، على تفتيتها، ثم استغلت التنافس بين الامارتين، النامیدية والماورية، فطوقتهما بمعمريها وتجارها وجنودها، وأخيراً ضمتهما معاً إليها. إذا كانت قرطاج قد عمقت الفروق بين الامارتين، فإن روما فجرتهما من الداخل. كانت المؤسسة الملكية وسيلة لتوحيد الجهود في محاولة ايجابية لمعارضة الأجنبي، فكان إخفاق المؤسسة مؤشراً على اضمحلال المملكة. توقفت حركة المعارضة ولم يكتب لها أبداً بعد ذلك أن تعود إلى الحياة على الأساس نفسه. فاكتست المعارضة أثناء حكم روما المباشر صفة الاحتجاج السلبي: اللجوء إلى معاقل الجبال والهروب إلى الصحراء، أو اعتناق آراء الفرق المنشقة، وهما وسيلتان سلبيتان للتعبير عن التمسك بخصوصية ما. رفض المغاربة فكرة الدولة الكونية الواحدة التي دعت إليها روما أولاً والكنيسة الكاثوليكية ثانياً، لأنها اقترنت في الممارسة اليومية بالعبودية. فاقترنت عندهم الحرية حتماً بالخروج من التاريخ والرجوع إلى حيز ما قبيل ـ التاريخ. هذه وضعية استحملوها ولم يختاروها عن طواعية، وهي أيضاً تجربة كانت نقطة تحول نوعي في مسار التاريخ المغربي.

طبعاً لا شيء في كل هذا محقق. ليس محققاً أن أسرة واحدة حكمت شمال المغرب الأقصى من القرن الخامس إلى القرن الأول ق.م، أو أن ماسينسن عقد العزم على فتح قرطاج، أو أن يوغرثن أراد حقاً طرد جميع

الرومان. لكن إذا صح رأينا، أي أن هناك اتجاهاً عاماً، فهذا الأمر هو المهم لأنه يوضح لنا وقائع لاحقة.

أين كان يتجه المغرب إذن؟ نحو تقسيم ثلاثي، لا على شكل عمودي حسب الحدود السياسية، بل على شكل أفقي حسب التركيب التاريخي ـ الاجتماعي. كان القرطاجيون يسمون ليبيا كل مغربي خاضع لهم، ونامیدیا كل شخص سواه. وكان الرومان يسمون أفريقياً كل من يعيش على نمطهم، ونامیدیاً كل من يعيش على خلاف ذلك داخل السد الأمني، وماورياً كل فرد مستقل بذاته. إذا صح أن كلمة ماوري تعني لغوياً ساكن الغرب، فإنها تشير رغم هذا ومعه إلى معنى سياسي، اجتماعي، لأن قلب المعمور كان آنذاك في حوض المتوسط وكان المحيط الأطلسي يمثل السد الذي ليس وراءه سوى المجهول. فالماوري حسب هذا التصور هو رجل الظلمات، من إستحال إخضاعه، يقال لنا أول الأمر إنه يقيم حول وليلي، ثم يطلع علينا في القرن الرابع ب.م شرق المغرب الأوسط، ثم نراه في القرن السادس تحت أسوار قرطاج.

قلنا إن وضعية المغرب كانت تتميز قبل مجيء الفينيقيين بظاهرتين: الأولى وحدة اللغة والحضارة، والثانية إزدواجية نمط العيش. فأدخل الضغط الأجنبي تقسيماً ثلاثياً كان في بدايته اجتماعياً ـ سياسياً كما رأينا، ثم تعمق وتجمد مع مرور الأحقاب فعبر عن ذاته في كل مظاهر الحياة: المعيشة، الحضارة، اللغة، المسكن... نجمع ظواهر هذا التقسيم في الرسم البياني التالي:

المغرب الثلاثي				
	السياسة	المسكن	الانتاج	اللغة (؟)[2]
I (المغربي)	المندمج[1]	الحضري	التاجر	اللاتينية
II (المغربي)	الموالي	الريفي	الفلاح	البونيقية
III (المغربي)	المستقل	الصحراوي	الراعي	البربرية

(1) المغربي المندمج في الحضارة الدخيلة، القرطاجية أو الرومانية، والموالي للسلطة الدخيلة مع المحافظة على مميزاته، والمغربي الأصلي المستقل عن الحكم الأجنبي.

(2) إن الأخبار عن الوضع اللغوي مضطربة.

المهم في مسألة هذا التقسيم هو إنعكاس الترتيب القيمي حين ننتقل من مستوى إلى آخر. في الحقل الاقتصادي إن الاتجاه الإيجابي هو ترك الرعي لصالح الفلاحة وترك الفلاحة لصالح التجارة. لكن في الحقل السياسي العكس هو الصحيح. وهكذا يصاحب في مجتمع واحد تطوراً ايجابياً على مستوى ما، انحطاط، أي تطور عكسي، على مستوى آخر. واضح إذن أن ما يجب فحصه ليس البداوة الفطرية، لأنها تعم إنسانية قبل ـ التاريخ، بل العودة إليها بعد تجاوزها وهذا في واضحة التاريخ، لا صعوبة في تأويل التخلف، الصعوبة، كل الصعوبة في الرجعة، خاصة على مستوى الرموز الثقافية والعاطفية. (يتطور المرء في حياته المادية لكن في الوقت نفسه تتعلق عاطفته أكثر فأكثر بأنماط الحياة المتجاوزة، يسير الجسم في واد والشعور في واد). إن الفرد المغربي، بعد رجوعه إلى حياة البدو الرحل في الصحراء يفكر باستمرار بالعودة إلى الشمال، أنظاره مشدودة إلى السد الأمني الروماني، مع أنه يدرك حق الإدراك أن ملجأه هو الصحراء طالما أن عدوه لم ينهزم. وهكذا نصل إلى مسألة القبيلة.

القبيلة نظام وقائي

يلذ لمؤرخي عهد الاستعمار أن يكتبوا أن تاريخ المغرب «تاريخ قبائل». أي فائدة في هذا القول ما دمنا نعلم أن القبيلة تعني أشياء مختلفة جداً؟ نطلق الكلمة على تنظيم الرّحل الجمالة، أي على نظام اجتماعي شامل يلائم وحده المحيط الصحراوي الصرف، ونطلقها أيضاً على سكان الجبال، أي على مجموعة قواعد تخص المعيشة والسلطة وتهدف أساساً إلى ضمان التوازن بين الأسر، ونطلقها أخيراً على سكان السهول والهضاب، أي على تنظيمة أسامي ورموز تصلح فقط لتصنيف التجمعات السكنية.. كلمة واحدة نعبر بها عن مضامين مختلفة، كلمة مجردة إذن من أي مضمون محدد، فكيف نستطيع أن نفسر بها الأحداث؟ إذا انطلقنا، كما يفعل المؤرخون التقليديون[1] من مفهوم القبيلة العام، إما كفرضية قبلية وإما كنتيجة استقرائية، معتبرين إياها الأساس الذي شيد عليه المجتمع المغربي، وإذا تخيلنا أننا نجدها على الصورة نفسها طوال حقب الماضي المغربي، سنفرح بتحويل ذلك الماضي إلى

(1) هنا يلتقي المؤرخ الغربي الاستعماري مع المؤرخ العربي التقليدي.

تاريخ تحتاني غامض، حسب تعبير كورتوا، لكننا سنحكم على أنفسنا في الوقت عينه بأن لا نقتحم أبداً سر السيرورة المغربية. الأجدى هو أن نرى في ظاهرة القبيلة عنوان الثوبة إلى الذات في ظروف قاهرة، أن نتصورها كنتيجة ورمز تطور معاق. القبيلة هي التنظيم الملائم لذلك الاجهاض، أول ما ظهر، تنظيم تحجر فأضحى حلاً جاهزاً يستعمل كلما حلت ظروف مشابهة. نجهل من أين انطلق تاريخ المغرب، لكننا نعرف الهدف الذي منع من تحقيقه وتلك السيرورة الموقوفة هي ما نسميه بالقبيلة[1].

لا يدرك المؤرخون الغربيون هذا الواقع المتناقض، فيحسبون أن التقسيم الثلاثي ظاهرة ملموسة ويعتقدون أن الماورية والنواميد والزواتل جماعات تسكن أوطاناً محددة، كما يرتكبون الخطأ عينه في حق أسماء الفترة الإسلامية: صنهاجة، مصمودة، زناتة. لا فائدة في وضع تلك الأسماء على الخريطة أو محاولة تركيبها إنطلاقاً من جماعات أصغر. يجب أن نعتبرها عبارات أدلوجية عن واقع يجب الكشف عنه على مستوى آخر.

هل نستطيع أن نذهب إلى أبعد من هذا وأن نحاول وصف التنظيمات المحلية إستناداً إلى ما نعرفه عنها في الحقب اللاحقة؟ لا أحد يدعي أنه يعرف بالضبط ماذا كان تنظيم المغاربة الاجتماعي داخل المنطقة القرطاجية والرومانية، كما لا يوجد أي مؤشر على أن القبيلة انقرضت تحت السيطرة الأجنبية لتنتعش من جديد فيما بعد. (هنا ندرك بسهولة الدور المنطقي الذي يسقط فيه غزيل وجوليان وكورتوا. إنهم يرسمون صورة المجتمع المغربي القديم على ضوء ما يعرفونه عن المجتمع الوسيط. فيسهل عليهم أن يجدوا ملامح هذا الأخير في كل فترة لاحقة، وهذا يدفعهم إلى القول بالرجوع إلى الأصل، أصل وضعوه هم في البداية). إن الأخبار حول الإمارات التي تأسست عقب جلاء جنود روما لا تؤيد أقوال هؤلاء. وحتى لو افترضنا أن الممالك التي تكونت حول وليلي ووهران وفي الأوراس، أثناء القرنين الخامس والسادس ب.م، كانت قبلية الأساس، على النمط المعروف في التاريخ اللاحق، يبقى أن واجب المؤرخ هو أن يفسر لماذا لجأ المغاربة إلى

(1) العائق هنا هو بالطبع التوسع الروماني.

القبيلة كوسيلة وقائية، لا أن يقدم لنا الواقعة كما لو كانت بديهية.

على الباحث أن يصف القبيلة، في كل مظاهرها وبجميع تقسيماتها المتنوعة، في ظروف ظهورها، ابتداء أو استئنافاً[1]، أي بعد الغزو الروماني. ليس من حقه أن يتصورها كقاعدة ثابتة تمثل أصل التاريخ المغربي. لعبت القبيلة دوراً خطيراً طوال ماضي المغرب، لا لأنها كانت أساس تطوره أو ركوده، بل لأنها كانت الجواب ـ المبتدع أو المستعار، والأمر واحد في نهاية التحليل ـ على المحاصرة الرومانية. وهو جواب جدلي ذو وجهين: وجه الثبات والدوام ووجه الانتقال والتجاوز، وجه الحفاظ على الذات والتعلق بالتقاليد، ووجه انتظار الفرصة لاجتياز السد الأمني. لقد طال واستمر نظام القبيلة باستمرار الوضعية المؤقتة، التي كان ذلك النظام رداً عليها. فلا يمكن أن ندرك مغزاه العميق إلا بمقارنته بأنظمة مجتمعات معاقة أخرى، مثل مجتمع السلتيين ـ سكان بريطانيا واسكوتلاندا الأقدمين. في هذه النقطة اهتدى جاك بيرك بحدسه الفطري كعادته إلى آراء عميقة (1951، ص 261-271).

إن دراسة الحقبة، التي ناقشنا وقائعها في هذا الفصل، تهم المغاربة المحدثين بوجه خاص، بسبب مسألة القبيلة بالذات. في ظل حكم الرومان انعقدت، لأول مرة في وضح التاريخ، مشكلة تكررت فيما بعد، مستتبعة عواقب أخطر فأخطر. إذا أهملناها، إذا لم ننزعها من سيطرة الأدلوجة الاستعمارية، فسنحكم على أنفسنا بأن نردد رغماً عنا أوهاماً تعكر الوعي وتعطل العمل.

---

(1) قد تكون فطرية وقد تكون مستأنفة. في وسع المؤرخ أن يميز من أول وهلة القبيلة الفطرية والقبيلة التي تكونت من جديد بعد انحلالها. من المعلوم أن الباحثين قالوا إن البداوة العربية نفسها ليست فطرية، وإنما تكونت بعد انهيار المماليك في بلاد الرافدين.

الفصل الثالث

غزو بعد آخر

قرطاج
هيبو
حضرموت
قيصرية
سيرتـه
افريقيا
موريتانيا
القيصرية
ناميديا
قفصة
طنجيس
روسدير
سابراتا
لبدة
ليكسوس
وليلي
الطنجية
سالا
الغرمانت

المغرب تحت حكم الرومان

I

بحلول القرن الخامس (م) دخل المغرب عهد التواترات الكاذبة والثوابت الخادعة: في كل قرن تنهار دولة وتتأسس أخرى؛ لا تتعدى الدولة ثلاثة أجيال، تعتمد على أقلية تحلم بإحياء امبراطورية قرطاج؛ كل هذا في إطار لا يتغير، إطار مغرب مقسم إلى ثلاث مناطق متميزة.

إن الأحداث معروفة منذ زمن طويل، على الأقل من وجهة نظر البيزنطيين ولا يزيد الدارسون المعاصرون على تجديد أسلوب المؤرخين القدامى (بروكوب والعرب). وكريستيان كورتوا نفسه، الذي خصص كتاباً ضخماً لتاريخ الوندال، لا يكشف عن أحداث مجهولة بقدر ما يقدم لنا تأويلات جديدة.

كانت الجماعات الجرمانية قد قسمت فيما بينها الأراضي الرومانية وكانت افريقيا الشمالية من نصيب أول جماعة قطعت البحر، أي الوندال المتغلبين على إسبانيا. إجتازوا مضيق البوغاز سنة 429 تحت قيادة جيزريش، واقتطعوا لأنفسهم مملكة مستقلة في المغرب الأوسط، أي في منطقة نوميديا، ثم تقدموا شرقاً، وفي اكتوبر 439 استولوا على قرطاج. هكذا عادت إلى الوجود أفريقيا القيصرية[1]. في تلك الأثناء كانت الامبراطورية الرومانية مجزأة إلى شرقية عاصمتها القسطنطينية وغربية عاصمتها روما. إضطر امبراطور الغرب إلى أن يعترف بالأمر الواقع في أفريقيا فالتجأ إلى حيلة قانونية كان

(1) تلك التي أسسها يوليوس قيصر بضم مملكة ناميديا إلى الأراضي البونيقية.

الأباطرة قد تعودوا عليها منذ قرنين وهي اعتبار الجرمان، لا كغزاة، بل كضيوف يؤدون خدمة يتقاضون مقابلها أجراً في شكل إقطاعات عقارية.

بيد أن جيزريش الذي كان قد تجاوز الأربعين عندما قاد شعبه في مغامرته الحربية والذي عمر إلى غاية 477. وبذلك يشبه يوسف بن تاشفين وغيره من مؤسسي الدول المغربية، لم يكن ليقنع بما حاز، وإنما كان يتوق إلى الاستيلاء على روما بالذات. كان إذاً مستعداً ليستغل كل أزمات السلطة المركزية، بنيّة تشييد امبراطورية بحرية. وهكذا استولى تباعاً على ميورقة وكورسيكا وسردينيا وصقلية. ثم تطورت الأحداث بسرعة واحتلت الجنود الجرمانية روما ونهبتها سنة 445 فبقي الأمبراطور الشرقي وحده يمثل السلطة الشرعية. حاول أن يخضد شوكة الوندال سنة 468 لكنه هزم شر هزيمة. عندئذ وقع معهم هو الآخر اتفاقية 474 التي تعترف بسلطتهم في أفريقيا.

كانت تصرفات جيزريش تشير كلها إلى أنه عقد العزم منذ البداية على أن يرث سلطة روما. وهذا الموقف الثابت هو الذي أكسب تحركاته صفة الانتظام. مما جعلها تظهر وكأنها خطوات محسوبة لتحقيق برنامج مدروس. لكن وحدة السلوك شيء وتخطيط برنامج سياسي شيء آخر. يتكلم كورتوا عن قصد جيزريش وهو أمر مستبعد في رأينا، إذ نلاحظ السلوك نفسه عند الأغالبة. لا حاجة لنا باختراع برنامج سياسي إذ فكرة الإرث، أي استرجاع كل ما كان بيد الحكام السابقين، تكفي لكي نفهم تسلسل الأحداث. أما تفسير تاريخ الوندال بنفسانية الأجلاف غير المتحضرين (ص 205 إلى 214 من كتاب كورتوا) فهو لغو لا فائدة فيه.

كان الوندال بالفعل يعتبرون أنفسهم ورثة الروم في كل شيء. لم يتخطوا حدود افريقيا الرومانية ولم يغيروا شيئاً من تنظيماتها. لكنهم ورثوا مع السلطة معضلات امبراطورية متداعية. كان الحكم الروماني قائماً منذ عقود على نفوذ كبار الملاكين من جهة وتأثير رؤساء الكنيسة من جهة ثانية. لكن جيزريش جرد أولئك من عقاراتهم وأحفظ هؤلاء بسبب نزعته الأريوسية[1].

(1) إنشقاق في الكنيسة تزعمه القس أريوس الذي عاش في الاسكندرية في بداية القرن الرابع (م).

فبقي الحكم الوندالي بدون ركيزة سياسية.

واجه الوندال باستمرار خطرين: الأول خارجي متمثل في امبراطور الشرق. والثاني داخلي متمثل في الكنيسة الكاثوليكية. لذا اكتست كل الأزمات داخل افريقيا صبغة دينية.

تضررت الكنيسة الكاثوليكية في مصالحها المادية وأبعدت عن مراكز النفوذ، فاعتبرت نفسها مضطهدة وبدأت تنظر إلى القسطنطينية، وفي انتظار يوم الانتقام لم تكف عن المناورة والخداع. بيد أن حكم الوندال لم يسقط إلا عندما أصبحت الظروف الداخلية مواتية. ورث الوندال فيما ورثوا عن الروم السد الأمني. فتعرضوا إلى هجمات البربر المتوالية. حاولوا بدورهم رد الخطر فتوالت عليهم الهزائم. وعندما اتضح إخفاقهم وعجزهم عن فرض سلطتهم على مجموع التراب المغربي، طلبت الكنيسة بإلحاح من امبراطور الشرق أن يبعث بحملة عسكرية ووعدته بمعجزة ربانية. وكانت فعلاً معجزة سنة 533 عندما جاز الجيش البيزنطي البحر وانتصر انتصاراً لم يكن يتوقعه حتى قائده بليزار. في الحقيقة كان زعماء الوندال قد تأثروا شيئاً فشيئاً بالحضارة الرومية (أي البيزنطية). وهذا يعني أن بيزنطة كانت قد شرعت في استرداد المغرب حضارياً وديبلوماسياً قبل أن تسترجعه عسكرياً. إن محاولة آخر الأمراء الوندال إيقاف حركة التأثير الثقافي وإثبات استقلاله عن بيزنطة هو ما دفع هذه الأخيرة إلى استعمال القوة العسكرية.

كان الغزو البيزنطي في ظاهره استرداد الأرض والسلطة، وفي حقيقته إحياء نظام اجتماعي بائد. عاد في أعقاب حملة بليزار المظفرة عدد كبير من الملاكين القدامى وفي مقدمتهم رؤساء الكنيسة. وأعطيت للآخرين مهلة خمس سنوات لكي يطالبوا بعقاراتهم حتى ولو كان قد تصرف فيها غيرهم مدة ثلاثة أجيال. حصل أثناء هذا الغزو ما حصل أثناء الغزو الوندالي: حل الغالب محل المغلوب في ضيعته، بين أزواجه وخدمه. ورث البيزنطيون المال والعقار وورثوا كذلك المشكلات السياسية والعسكرية.

عاد الشمال الافريقي إلى حظيرة الامبراطورية. فعادت إليه معضلاتها من انشقاقات داخل الكنيسة وثورات داخل الجيش وحزازات بين أعضاء

الإدارة المدنية. حكم الامبراطور يوسطينيان (527-565) وسن القوانين وكأن الامبراطورية لم تعرف أي تغيير خلال القرن الخامس. لكن ما إن توفي حتى بدا للجميع أن تحولات عميقة قد حصلت حيث أصبح كبار الملاكين، بالتواطؤ مع كبار الموظفين وضباط الجيش، هم أصحاب الحل والعقد في أفريقيا. وليست التحصينات حول المدن، وما أكثر آثارها حتى اليوم، سوى علامة على أن السلطة المركزية قد تفتتت، وأن الاستغلال قد انتشر، وأن الهوة بين الحاكمين والمحكومين وبين الملاكين والمعوزين قد اتسعت.

كانت كل مناطق الامبراطورية، الأسيوية والافريقية، تعرف المعضلات نفسها. لذا، عندما استجاب جيران الروم الجنوبيين، أي العرب، إلى دعوة الإسلام وتوحدوا في نطاق دولة فتية وخرجوا من الجزيرة، فإنهم انتظموا بدورهم في سلك الورثة. دخلوا المغرب بصفتهم فاتحين، منتصرين على الروم، وخلائفهم على ما بيدهم. تحكم من جديد منطق الوراثة في مجرى الأحداث فاضطر العرب بعد الممارسة إلى تقليد سياسة الروم وواجهوا الصعوبات نفسها.

هكذا تعاقب على حكم المغرب الونـدال من 429 إلى 533 ثم البيزنطيون من 533 إلى 649 ثم العرب من 649 إلى ثورة الخوارج سنة 741 م. يخضع بسهولة المتغلب اللاحق المتغلب السابق ثم يواجه الصعوبة الحقيقية ويعجز عن إخضاع السكان الأصليين. ينزع الفاتح الحكم من فاتح سابق ثم لا يتعدى المنطقة التي تعود المغاربة منذ زمن طويل على أن يروها خارج قبضتهم. تظهر الأحداث وكأنها تعيد نفسها. لماذا اذن تكلمنا على ثوابت خادعة ومتواترات كاذبة؟ لأن الأمور تتعلق بالفاتحين وبهم وحدهم. نسمع باستمرار أقوال الغزاة عن غزاة سابقين. أما السكان الأصليون فماذا فعلوا وماذا قالوا؟ إن جوهر التطورات أثناء القرون الثلاثة التي تفصل بين انهيار السلطة الرومانية وانتصار ثورة الخوارج هو تعميق وتركيز تقسيم المغرب إلى ثلاث مناطق: مغرب صحراوي ومغرب وسطي ومغرب مفتوح. ثلاث مناطق، ثلاثة مستويات تاريخية، كل مستوى يحدد تطور الآخر.

مغرب الصحراء

يكتسي الساحل الصحراوي أهمية تاريخية في نطاق هذا التقسيم الثلاثي للمغرب وفيه وحده، إذ نرتكب خطأ فادحاً عندما نغرق مسألة محددة زمنياً (بين القرن الثاني والقرن السابع م) في مسألة عامة تهم علماء المناخ. نعني أن الصحراء كواقع جغرافي شيء، والصحراء كعامل في تطور المغرب أثناء حقبة معينة شيء ثانٍ.

في هذا المنظور التاريخي نركز النقاش حول نقاط ثلاث:

- ماذا كان النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في الصحراء؟ وهو سؤال يتمثل في قضية الجمل التي كثر الكلام عليها.

- ما هي الأقوام التي عمرتها؟

- ماذا كان دورها بالنسبة لمجموع المغرب؟

كان ستيفان غزيل قد اقترح نظرية شاملة حيث قال إن روما أرغمت البربر بسياستها التوسعية على أن يتوغلوا في الصحراء فطردوا أمامهم الزنوج، الأثيوبيين في تعبير هيرودوت، الذين عمروها إلى ذلك الحين. وسبب تفوق البربر على الزنوج، هو استعمالهم الجمل الذي لم يدخل المنطقة إلا في القرن الأول (م). بواسطة الجمل استطاع الإنسان أن يخرق الصحراء ويجعل منها بحراً داخلياً. أما غوتيه فلم يعجبه الكلام على امبريالية روما، فحور النظرية شيئاً ما وقال إن روما أدخلت بسياستها التعميرية عدة حيوانات صالحة لخدمة البشر إلى افريقيا الشمالية وبينها الجمل الذي اكتشفته في صحراء سوريا، إلا أنها لسوء الحظ أدخلت مع الجمل البدوي الرحال المتعود على السلب والنهب. أما كورتوا فإنه لم يرض على النظرتين معاً. رفض أن يكون الجمل حيواناً طارئاً على المنطقة، رغم سكوت الوثائق اليونانية والرومانية عنه. وقال إن الزواتل وهم في نظره البربر الرحالة عاشوا متجاورين متصالحين مع الأثيوبيين وهم المزارعون السود خلال الحقبة الفاصلة بين 500 ق.م و500 ب.م. يجب التنبيه هنا إلى أن نقد كورتوا في هذه النقطة هو نقد عام للكيفية التي يستعمل بها الباحثون الغربيون كتابات الاغريق والرومان. تقدم كورتوا بنظرية

ثالثة وقال إن الحدث البارز ليس إدخال الجمل إلى المنطقة وإنما هو وصول بدو لواتة الذين قدموا من أعالي النيل وطرقوا طرابلس خلال القرن الثالث، مما دعا الامبراطور ديوقليزيان إلى إجلاء الجنود الرومان عن غرب وجنوب المغرب.

نلاحظ بالمناسبة أن كلا من غزيل وكورتوا اعتمد مثالاً من التاريخ المعاصر. استوحى الأول نظريته من سياسة التوطين التي اتبعتها فرنسا في الجزائر بين 1848 و1870 والثاني من تغربة بني هلال في القرن الحادي عشر (م).

هذه النظريات الثلاث هي التي يعتمدها اليوم مع بعض التعديلات معظم الباحثين. الواقع أنها كلها تتجاوز كثيراً المعلومات المتوافرة لدينا. وتلك المعلومات بدورها مستخرجة من النقوش والصور الصخرية التي اكتشفت في الصحراء والتي أوِّلت تأويلاً يتسم بالجرأة المفرطة.

لم نستطع إلى حد الآن أن نعرف بالضبط لماذا اختفى الجمل في العهد الحجري الصقيل بعد أن كان موجوداً سابقاً، إن هو اختفى بالفعل، ومتى أدخل من جديد إلى المنطقة وبأي كمية؟ كذلك لا يتفق الدارسون حول سرعة جفاف الصحراء: هل تناقص معدل الأمطار فيها خلال مئات أم آلاف السنين؟ بيد أن المسألة الجوهرية في الموضوع كله هي التالية: من يوجد الآخر الرحال أم الراحلة؟ إن من ذكرنا من المؤلفين يفترضون أن الجمل هو الذي يوجد البدوي الرحال وأن البدو الرحالة دخلاء لا محالة. تخفي هذه الحتمية الجغرافية التي كان غوتيه من أبرز أنصارها نوايا سياسية[1]، وفوق كل شيء تجهل تعدد دروب التطور التاريخي. قد يكون الجمل موجوداً في تخوم الصحراء منذ القدم دون أن تدعو الحاجة إلى استعماله. إن البداوة بالأساس نظام اجتماعي وليست طبعاً لبعض البشر. ما المانع من أن يتأرجح الناس مدة طويلة بين الرعي المتنقل والزراعة المستقرة؟ لماذا نفترض أن البدو الرعاة يأتون دائماً من الشرق؟ نلاحظ مرة أخرى أن نظرية غزيل الأقدم تاريخياً هي الأقل ارتباطاً بالتبريرات السياسية وربما الأقرب إلى تلمس الواقع.

(1) كان غوتيه يعادي العرب ويخاف منهم بسبب عدم اطمئنانه للوجود الفرنسي في الجزائر.

لا شك أن المغاربة الذين طردوا وراء السد الأمني عادوا مضطرين إلى البداوة، وبعد أن استقروا في مناخ صحراوي تعاطوا تربية الجمال التي كانت موجودة منذ زمن طويل لكن بأعداد قليلة. لا يوجد دليل على أن لواتة جاءوا من الشرق سوى افتراض مجاني لتغربة هلالية أولى، ولا على أن الزنوج طردوا من الصحراء. بل إن مؤلفات هيرودوت وسترابو لا تجعلنا نتيقن أن الاثيوبيين كانوا بالفعل زنوجاً أو أن البربر والزنوج كانوا باستمرار على اتصال. لا داعي كذلك لنفترض في ذلك العهد المبكر وجود تجارة منتظمة بين معظم بلاد المغرب وأفريقيا السوداء. إن التجارة الوحيدة التي لا مراء فيها هي التي كانت تربط منصة البورنو بساحل طرابلس، لكننا نجهل حجمها وانتظامها بل يجوز لنا أن نشك حتى في كونها تهم فعلاً المغرب؟

الحقيقة هي أن المؤرخين الغربيين يتخيلون أوضاعاً ويصورونها لنا تصويراً مفصلاً لأنهم يسحبون على الماضي ما يعرفون عن حقب لاحقة. يذكرون في الغالب مرجعاً واحداً هو كتاب إدورد بوفيل (قوافل الصحراء القديمة، 1933)، وهو مؤلف أقرب إلى القصص التاريخي منه إلى البحث الدقيق. يعتمد بعضهم على كشوف نقدية ترجع إلى العهد الروماني في جبل الهجار وفي بلاد شنقيط، لكن كشفاً واحداً لا يكفي لإثبات وجود تجارة واسعة ومنتظمة. هذه هي الخلاصة التي توصل إليها الباحث روني موني حيث يقول: «لم تجتمع الظروف المواتية ليتصل اقتصادياً وبكيفية عملية ساحلا الصحراء إلا بعد وصول شعب جمال بلا منازع، أي العرب» (1968، ص 32).

لا تتعلق إذاً مسألة مغرب الصحراء بعلم الحيوان (أي بتطور الجمل كراحلة تتحمل طقساً حاراً وجافاً) ولا بعلم المناخ (أي بأسباب ومراحل تحول المنطقة إلى صحراء قاحلة). وإنما هي مسألة تاريخية بالدرجة الأولى. لم تصبح الصحراء عاملاً مؤثراً في تطور المغرب إلا عندما التجأ إليها قسم من المغاربة وتحولوا مضطرين إلى بدو رحل في انتظار أول فرصة سانحة للعودة إلى الشمال. وهذا وضع لم يتبلور إلا في الفترة التي تفصل بداية الاستغلال الروماني عند فتح الصحراء وتحولها إلى همزة وصل بين المغرب وافريقيا السوداء. وحسب كل القرائن لم تفتح الصحراء إلا بين 700-800، لا بين

300-400 (م) كما يدعي من ذكرنا من الباحثين.

هذه الصحراء ـ المعقل التي لجأ إليها المغاربة المعارضون للرومان والوندال والبيزنطيين هي التي أثرت في تطور المغرب بسلبيتها، ونعني بالسلبية أن الحرية اقترنت حتماً آنذاك بالخروج عن نطاق الدولة وحيز التاريخ. كل محاولة لربط أحداث الحقبة الفاصلة بين القرنين الثالث والسادس بعوامل خارجية، مناخية، حيوانية، بشرية (ظهور حيوان جديد أو وصول قبائل جديدة) يؤدي فقط إلى التعامي عن معناها الحقيقي وهو أن مغاربة تلك المنطقة وتلك الحقبة تقهقروا إلى حياة قبيل ـ تاريخية مقهورين لا مختارين.

مغرب الوسط

هو المغرب الذي دخل التاريخ وتكونت فيه ممالك وحافظ على استقلاله زمناً طويلاً قبل مجيء الرومان. محقته روما واستغلته ثم استعاده المغاربة شبراً شبراً ابتداء من القرن الثالث. نجده في القرن الرابع مدحوراً شيئاً ما نحو الجنوب والغرب وبسبب ذلك الاندحار مفتتاً متخلفاً. تتّضح لنا حالة التمزّق والتخلّف عندما نقارن الممالك التي سبقت العهد الروماني بالإمارات التي تكوّنت بعده. لا نعرف الكثير عن هذه الامارات رغم ما افترضه الباحثون الغربيون اعتماداً على كمشة من النقوش والآثار المتأخرة نسبياً، إذ يرجع تاريخها في الغالب إلى نهاية القرن الخامس (م) وبداية السادس، والتي لا تدّل دلالة على وضع القرنين السابقين (كورتوا، م.ن، ص 334 وما بعدها).

لا نعرف بالضبط متى وكيف استرجع المغاربة مغرب الوسط، إلا أننا على يقين من أمرين: الأول هو تفتيت الجماعات السكانية، والثاني هو الحذر البالغ الذي ميّز تصرّف الزعماء المحليين رغم رغبتهم الملحّة في التقدم نحو شمال البلاد وشرقها. لقد جمع كورتوا ورتّب الاشارات الواردة عند بروكوب وكوريب أثناء عرضهما لحروب البيزنطيين ضد الوندال والبربر. فاستنتج منها وجود تسع إمارات أطلق عليها الأسماء التالية:

1 ـ إمارة وليلي أو إمارة البقاوة.

2 ـ إمارة وهران حول مدينة ألتافا التي طال الكلام عليها بسبب العثور

على ثلاثة عشر جداراً (أي قبراً) شيّدت على الطريقة المسيحية وتحمل اسم الـ ماسونا (هذا الاسم قريب من ماسينسن فيحتمل أن يكون قد أصبح لقباً بعد أن كان اسم شخص).

3 ـ إمارة الونشريس.
4 ـ إمارة الحضنة.
5 ـ إمارة الاوراس.
6 ـ إمارة النمامشة.
7 ـ إمارة القابسي.
8 ـ إمارة أنطالّن في أطلس تونس.
9 ـ إمارة كاباون في طرابلس.

إن وجود الإمارتين السادسة والسابعة غير محقق باعتراف كورتوا نفسه. وقد نشك في وجود إمارات أخرى ضمن اللائحة المذكورة لأن كورتوا يعتمد على نقوش يؤّولها تأويلاً بعيداً يشبه تأويلات كاركوبينو، وحتى عندما يلجأ إلى الوثائق الأدبية فإنه لا يملك قياساً يميز به أرباب عصابات ثائرة ضد الوندال والروم ورؤساء سياسيين حقيقيين. إن الإمارات التي تستحق الإهتمام لأنها تلقي ضوءاً كاشفاً على كثير من الأحداث اللاحقة هي أولاً إمارتان مستقلتان، لا علاقة لهما بمن خلف الرومان: إمارة وليلي في منطقة أسست فيها فيما بعد دولة الأدارسة، وإمارة وهران في منطقة أسست فيها دولة تاهرت؛ وثانياً إمارتا الأوراس وانطالن إذ اتبع زعماؤهما إزاء الوندال والروم سياسة ماسينسن إزاء قرطاج، راوغوا كثيراً لكنهم لم يحيدوا عن هدفهم الأساس، أي منع كل غاز دخيل من التوجه نحو الغرب. من الواضح أن هؤلاء الزعماء لم يهتموا أثناء الفترة المذكورة لشخصية من يحكم منطقة الشمال الشرقي، لم يتدخلوا عندما انتقل الحكم من الرومان إلى الوندال ثم إلى البيزنطيين. لكن عندما أراد خليفة جيزريش، بعد أن خاب أمله في تكوين أمبراطورية بحرية متوسطية، أن يعوض عن هذا الإخفاق بالتوسع في القسم الغربي من المغرب، حينذاك ثار سكان الأوراس مدة سبع سنين من 477 إلى 484. فأوقفوا زحف الوندال وألحقوا بهم الهزائم تلو الهزائم. وهذه الوقائع هي التي قضت على سمعة الوندال وأعادت الأمل إلى نفوس أعدائهم الكاثوليكيين المضطهدين. كذلك

عندما انتصر البيزنطيون سنة 533 على الوندال وظنوا أنهم قادرون على استعادة المغرب بكامله وجدوا أمامهم الخصوم أنفسهم وواجهوا المقاومة العنيدة نفسها. حاربهم يابدّن أمير الأوراس أربع سنوات ثم التجأ إلى الغرب ليسترجع أنفاسه قبل أن يعيد الكرة سنة 546. نلاحظ السياسة نفسها عند أنطالن، أمير المنطقة الجبلية التي تفصل تونس عن الجزائر الحاليتين، حارب الوندال بعنف وهزمهم سنة 530 هزيمة نكراء كانت سبب إنهيار دولتهم إذ تشجعت إثرها الكنيسة واستقدمت حملة بليزار. عندما تم الأمر للروم اعترفوا بأنطالن كأمير مستقل. فتحالف معهم ضد يابدن. لما فر هذا تجاه الغرب ظن الروم أنهم أصبحوا في غنى عن انطالن فاحتقروه. فثار ضدهم وهزمهم سنة 545 قبل أن يتوجه إليه القائد الرومي الشهير المدعو يوحنا تروغليتا[1].

هذا ما كان ينتظر الوندال والروم كلما أرادوا التوجه نحو الغرب، لكن الصعوبات نفسها كانت تواجههم إذا ما التفتوا نحو الصحراء أو طرابلس. لا نعرف تفاصيل حروب الجنوب التي لم تنقطع قط، إلا أن معناها واضح. كان الزعماء البربر يعترفون بسيادة إسمية لمن حكم قرطاج وما حواليها، لكنهم يرفضون كل عودة إلى وضعية ما قبل القرن الثالث، إلى عهد التوسع والاستغلال المباشر. وهو موقف لا يتسم بالخداع والحقد والطيش، كما يقول المؤرخون الغربيون، بقدر ما يتميز بما إتسمت به سياسة ماسينسن من عناد وطول النفس، من لجوء إلى خطة لا تتغير وهي محاصرة الروم في حماهم الحصين، حمى القرطاجيين ومن جاء بعدهم ومضايقتهم جنوباً وشرقاً. تدل وقائع أواخر العهد البيزنطي عن يأس شديد إذ لجأوا إلى الغدر والخيانة والانتقام والمباغتة، إلى الحيل التي يرغم على اتباعها عادة المحاصرون. كل قائد سقط بين أيديهم أعدموه في الحين، وهذا ما حصل لأنطالن وكوتزين وغرمول. أحسّوا منذ البداية أن حكمهم مؤقت فقرّروا الاستفادة منه في أقصر وقت. إستغلوا الناس فوق ما يطاق فأضرموا نار ثورة لا تخمد.

قلنا إننا لا نعرف بدقة عدد الامارات المستقلة ولا تنظيماتها ولا مقدار وحدتها الداخلية. هل نستطيع أن نصور على الأقل مظهرها العام؟ هل

---

(1) هذا القائد هو الذي وصف حروبه الكاتب كوريب (ترجمة فرنسية في مجلة تونس 1899-1902).

إحتفظت باللغة اللاتينية والقوانين الرومانية؟ هل تشبثت بالديانة المسيحية أم تركتها تضمحل؟ يعتمد الدارسون على بعض النقوش ويقولون إن المسيحية بقيت حية. لنفرض أن الأمراء والأتباع كانوا بالفعل نصارى، إلى أية فرقة كانوا ينتسبون؟ ثار البربر على البيزنطيين ثورة لم تكد تنقطع. فهذه الثورة إن دلت على شيء فإنها تدل على أن البربر كانوا يفرقون بين المسيحية وسلطة الأمبراطور وبالتالي على استقلال نسبي تجاه الكنيسة الكاثوليكية المتحالفة معه. وعندما انحل التحالف بعد موت يوسطينيان ونهضت الكنيسة ضد الأمبراطور في مسألة طبيعة الناسوت ووحدته مع اللاهوت لم تحظ، حسب المعلومات المتوافرة بأي سند لدى السكان. يذكر البعض أن الدعوة الدوناتية انتعشت في أواخر القرن السادس، وأن اليهود بعد أن إضطهدهم أباطرة الروم وشتتواشملهم انتشروا خارج المناطق البيزنطية وبدأوا يدعون إلى نحلتهم، وهذه أمور تشير إلى أن المسيحية الموجودة في مغرب الوسط، والمنفصلة عن الكنيسة، بدأت تأخذ صفة دين يدعو إلى إله واحد دون التقيد بأي طقس خاص أو عقيدة متميزة. وهذا في آخر التحليل تطور ذو مغزى إذا تذكرنا أن مغرب الوسط، المستقل بشؤونه الدينية والدنيوية منذ قرنين، هو بالذات الأرض التي سمعت دعوة الإسلام وشعار «لا إله إلا الله».

المغرب المفتوح (الخاضع)

نعني القسم الذي احتفظت به روما إلى آخر لحظة قبل أن يرثه على التوالي الوندال ثم البيزنطيون ثم العرب. تقلصت مساحته إلى مائة ألف كيلو متر مربع، حسب تقديرات كورتوا (م. ن. ص 184)، وانحصر أيام البيزنطيين إلى شريط الساحل وضواحي المدن. لكن المغرب المفتوح، قبل أن يكون مساحة تتقلص باستمرار، إنما هو نظام اجتماعي لا يتغير رغم تعاقب الأسياد الذين يختلفون فيما بينهم جنساً ولغة وديناً.

كلما استقر حاكم في قرطاج استولى على الضيع الواسعة الموجودة في الجنوب، بلاد الزيوت والنخيل. فيما يتقاسم قواد الجيش العقارات المتوسطة المساحة والموجودة في الشمال، بلاد الحبوب. وإذا كانت القسمة غير متكافئة ثار بعض القواد على البعض الآخر فتنفس الأهالي الصعداء. لم تكن

هوية حاكم قرطاج تهم كثيراً الطبقات المستغلة المقهورة، أي الأقنان والعمال المياومين الذين نشأت بينهم جماعة الدوارين حسب رأي صوماني، والمكارين الملزمين بأداء أجرة الأرض إما للملاكين وإما للخزينة، وأخيراً الملاكين المطالبين بالخراج. كان النصيب الذي يعطيه هؤلاء جميعاً من محصولهم يتزايد باستمرار حتى وصل أيام البيزنطيين، في أواسط القرن السادس، حداً لا يحتمل. درس الباحثون بإمعان مجموعة من عقود بيع ترجع إلى عهد الوندال، تعرف باسم ألواح البيرتيني[1]، وكذلك قانون يوسطينيان القاضي بإرجاع العقارات إلى أصحابها الأصليين بعد الغزو البيزنطي، رغم هذا المجهود ما زال النظام الاجتماعي السائد في تلك الفترة غامضاً شيئاً ما، لكن هناك أمراً مؤكداً هو أن المغرب المفتوح يمثل أغنى جزء في شمال افريقيا، فالمفروض أن يكون سكانه أساس كل بناء اجتماعي، إلا أنهم كانوا في الواقع أفقر المغاربة وأكثرهم عرضة للإستغلال والهوان. كانوا يرون في الأمبراطورية والكنيسة أصل شقائهم وبؤسهم دون أن يلمسوا في الدولة القائمة أي منفعة. يقال لنا إن المغاربة نعموا تحت حكم الرومان وحتى الوندال بالأمن، لكن لصالح من كان ذلك الأمن؟ أوليس يعني في آخر تحليل تهيىء الظروف لتصعيدالاستغلال؟ يقال لنا إن روما أدخلت إلى المنطقة مفهوم الدولة الذي ضاع فيما بعد وإن المغرب خسر الكثير بضياعه. لكن ماذا كانت تعني الدولة بالضبط في القرن الرابع أو السادس؟ ليست الدولة مفهوماً مجرداً، إنما هي علاقة اجتماعية يعيشها المرء يومياً. مع بزوغ القرن الثالث بدأت السلطة المركزية تنحل في المغرب المفتوح وأصبح النفوذ الحقيقي بيد الملاكين الكبار والأساقفة، فكانت السلطة إذن مفتتة لا شرعية قائمة على القوة والقهر. لا يمكن في هذه الأحوال أن يرى سكان المغرب المفتوح في قلاقل المغرب الوسط فوضى قاتلة، بل كانوا ينتظرون منها الخلاص وفرصة للتنفس.

في بداية القرن السادس طرد أنطالن وأتباعه[1] الملاكين البيزنطيين من

(1) هذه الألواح المكتوبة بالاتيني اكتشفت على الحدود الجزائرية التونسية وسلمت إلى أوجين البيرتيني. آنذاك رئيس إدارة الآثار في الجزائر. قام بعد موته، جماعة من الاخصائيين بتحقيقها ونشرها سنة 1952. يظن الناشرون أنها وثائق خاصة احتفظ بها أحد الملاّكين الكبار الذي اضطر إلى دفنها أثناء إحدى الهجمات التي كان يقوم بها من حين إلى آخر الماوريون=

منطقة غرب تونس الحالية، كيف لا نتصور أن العملية تمت وسط فرحة الأهالي المزارعين! عندما تحصن البيزنطيون في المدن وطوقوا جبل الأوراس لكي لا يباغتهم سكانه، عندما تقدم البربر الثائرون من طرابلس إلى ضاحية قرطاج سنة 587، والحكم انذاك بين يد قائد الجيش الأمبراطوري جيناديوس، أكان من الممكن أن تتحقق هذه الإنتصارات لو لم يحظ الثوار بإعانة الأقنان والمياومين وصغار الملاكين الذين تحرروا ولو مؤقتاً من عبء السخرة والضريبة والكراء؟ صحيح أن سكان المغرب المفتوح، المعروفين باسم الأفارق الروم، كانوا يختلفون ديناً ولغة وعادات عن الماوريين، أو البربر الأحرار، لكن بما أن الكنيسة الكاثوليكية قد ربطت مصيرها بالنظام الأمبراطوري، ألا يجوز لنا أن نفترض أن المغاربة غلّبوا في النهاية المصالح المشتركة على الفوارق الثقافية؟

بيد أن أخطر ما نتج على المدى الطويل عن انحلال السلطة المركزية هو إحياء التنظيمات المحلية، وبخاصة الأسرة التي كلما اتسعت كانت أقدر على حماية أعضائها. يحلو للكتاب الغربيين أن يعارضوا باستمرار بين الحياة العمومية (السياسية) التي ميزت نمط العيش الروماني والحياة الخاصة (العائلية) التي طغت على المغاربة بعد اعتناقهم الإسلام. مهما يكن من صحة المقارنة يجب التذكير أن ضمور الحياة العمومية لم يبدأ مع الفتح العربي وإنما رافق منذ البداية مراحل انحطاط روما. بدأ المغربي يلجأ إلى حماية العشيرة ويحصر فيها جميع علاقاته، حتى الزوجية[2]. يلاحظ الباحث الغربي الحدث فيقول: هذا هو النظام القبلي، لا جديد فيه. أليس من حقنا أن نسأل: أين كان ذلك النظام أثناء حكم الرومان؟

يقال من جهة إن المغاربة ترّوموا كلهم وعن طيب خاطر وحافظوا على مظاهر الرومنة حتى بعد جلاء الجيش، ومن جهة ثانية يقال إن القبيلة كنظام شامل لم تفارقهم أبداً، ما هذا التناقض؟ أو لم يئن الأوان لكي نرى في

= الخارجون على السلطة المركزية تحت قيادة انطالن في أواخر القرن الخامس (493-496).

(1) يسمى اتباع انطالن وبربر طرابلس البيزنطية بالماوريين، أي البربر الأحرار.

(2) الاندوغامية عند علماء الأجناس والاجتماع، أي زواج الأقرب، كتفضيل بنت العم على غيرها.. يقابلها الاكسوغامية، أي زواج الأبعد، فيمنع عندئذ زواج أبناء العمومة..

السلوك المذكور، أي في الاحتماء بالعشيرة والعزوب عن الدولة، حلاً محدداً لمشكلات معينة، لا رجوعاً إلى نمط أصيل دائم؟ وهذا الحل المحدد الذي ظهر في ظروف خاصة لأسباب خاصة هو الذي أصبح فيما بعد مثلاً يحتذى به كلما وجدت ظروف مماثلة، أي كلما ذابت السلطة وتفككت الإدارة وغابت الشرعية. من الممكن أن يكشف لنا البحث أن وضعية إضمحلال السلطة المركزية لم تبدأ مع التجربة الرومانية، لكن مهما يكن من أولية تلك الوضعية يجب على المؤرخ أن يحتفظ لها بقيمتها الخصوصية، بوزنها المتميز، بجدتها، لا أن يطمس معالمها في نمط مجرد يسميه النظام القبلي، ويضفي عليه صفة الديمومة، في حين أنه ركبه من معلومات اقتطفها من دراسة أزمنة متأخرة جداً.

من الواضح أن اللجوء إلى العشيرة عندما تنحل الأمة ليس خاصاً بالمغرب. وجه الخصوصية هنا أن المغرب المفتوح لم يكن درباً مسدوداً، مثل أسكوتلاندا وبلاد الباسك، إذ كان ينفتح على مغرب الوسط ومغرب الصحراء. بتراجعه عن الحياة العمومية السياسية فإنه التقى مع المغربين الآخرين على طريق التقهقر. ما يجمع بين المغارب الثلاثة، فوق وحدة المناخ والتاريخ، هو معاينة مصير مشترك.

بين المغارب تماثل وتشابه، لا وحدة شاملة بدون تمييز. نجد في المغرب المفتوح الأسرة ـ العشيرة وفي مغرب الوسط الإمارات المبنية على تحالف الأفخاذ وفي مغرب الصحراء القبيلة البدوية. هذه تنظيمات اجتماعية تقوم بالوظيفة الوقائية نفسها، إلا أن بناها مختلفة جداً. ليس من حقنا أن نستخلص من تماثل الوظيفة وحدة البنية، وإلا كانت وحدة إسمية فقط.

تنبني العائلة ـ العشيرة مثلاً على الجوار والتساكن ولا تنشأ فقط من علاقات اللحمة والتناسل: يعني إن المرء مع مرور الأيام يستبدل نسباً بنسب وذكريات بذكريات كلما انتقل من محل إلى آخر. فالعنصر الجامع بين أعضاء العشيرة في الحقيقة هو الجوار وليس النسب كما يتصوره المغاربة أنفسهم. هذا واقع يعرفه كل باحث نزيه، كيف نعلله إذا لم نرفض مسبقاً الخرافات التي تقضي أن أي عشيرة منحدرة من أخرى أو عازبة عنها، وإذا لم نفترض

أن العشيرة تعاقد بين أفراد من أصول مختلفة للإتحاد والدفاع المشترك. رمز ذلك التعاقد هو الاسم الذي لا يتخلى عنه أحد ويستمر عبر الأجيال. لا يدل الإسم (المناصرة، أولاد علي، آيت عطة، أولاد السبع... الخ) على شخص بعينه عاش في سالف الأعوام، هو الجد الأعلى، وإنما يدل على دوام إرادة الإلتحام. وإذا كانت الأسماء تتغير بمقتضى المصلحة لا بسبب الترحال والتناسل، أي فائدة في رسم خريطة تاريخية للقبائل[1].

اكتشف المغاربة هذه التنظيمة الوقائية في ظرف اختفت فيه السلطة العادية الشرعية، فتشبثوا بها لأن المشكلات الناجمة عن الاستغلال والحكم اللاشرعي لم تحل. فكانت النتيجة أن انعزلت المدن عن الأرياف: تحصنت الأولى وراء أسوار ضخمة وانزلقت الثانية في مسار انحطاط لا مرد له. صحيح أن الحروب المتواصلة أتلفت المزارع وهدمت المباني الريفية، لكن السبب العميق هو إهمال السكان لما ليس لهم.

التجزئة والتقهقر، التفكيك والفقر، هذه الأوضاع التي عانى منها المغرب بعد زوال الحكم الروماني، لم تكن نتيجة المناخ بقدر ما كانت حصيلة تاريخية انعقدت بإجهاض الحركة التوحيدية التحريرية التي تحملها ماسينسن بعد أن بدأت قبله بقرون. وبالطبع جاء الإجهاض من جراء الاحتلال الروماني. كان من حق المغاربة أن يتساءلوا: «ماذا جنينا من روما؟». لم تكن قوية إلى حد إخضاع المغرب بكامله، ولا ضعيفة إلى حد الجلاء عنه بكامله. تم توازن عقيم بين المغارب الثلاثة، وبصورة خاصة داخل مغرب الوسط حيث لم تستطع أية إمارة أن تسمو على الجميع بدون مساعدة أجنبية. في ظل هذه الوضعية القلقة تعود المغاربة على الإستحمال والإنتظار، مما عمل على تجميد التوازن والبنى الاجتماعية المنبثقة عنه. وهكذا تكررت ظاهرة غريبة في تاريخ المغرب، ظاهرة النصر المتأخر عن أوانه، لا يقترب المغاربة من قرطاج، هدفهم الدائم، إلا ويدق فاتح جديد

(1) هذا ما يتعلق بالمغرب المفتوح، مغرب الوهاد ومجاري المياه والزراعة المنتظمة.. فلا ينطبق بالضرورة على المغربين الآخرين. انظر مقال جاك بيرك، ما هي القبيلة في أفريقيا الشمالية؟ (1953) لقد فنّد فيه الآراء الوضعانية التي تجعل من القبيلة ظاهرة طبيعية ملموسة والتي تلتقي بالطبع مع الآراء التقليدية، أي أقوال المغاربة على أنفسهم.

الباب. ظل مغرب الوسط، قبل المغرب كله، سجيناً بين البحر، ميدان الغزاة، والصحراء ملجأ المغاربة الأحرار، ينتظر فرصة سانحة ليحقق هدفه الدائم: الوصول إلى البحر وتوحيد إمارات الوسط. ثم طال الانتظار دون أن تسنح الفرصة في الوقت الملائم.

في هذا المنظور لا يمثل فتح العرب لافريقيا قطيعة مع الماضي. اتبع العرب في البداية خطة غير خطة سابقيهم، لكنهم ما لبثوا أن خضعوا بدورهم إلى الضرورة. ولم يتوسط القرن الثامن حتى برز من جديد المغرب الثلاثي بالمعنى الذي أوضحناه.

قبل أن نرجع إلى هذه النقطة الجوهرية لنعرض الأحداث أولاً.

II

لا نكاد نعرف وقائع الفتح العربي إلا من خلال نصوص عربية متأخرة وفي بعض الأحيان متضاربة. لذلك ما زالت تحوم فوق تفاصيلها شكوك كثيرة. ما تجمع عليه النصوص المذكورة هو أن الفتح تطلب زمناً طويلاً، ما يقرب من خمسين سنة، ومر بمرحلتين: مرحلة السرايا ومرحلة الفتح المنظم.

بعد أن استولى عمرو بن العاص على مصر سنة 18 هـ ـ 640 م بدأ ينظر إلى الغرب ففتح برقة سنة 20 ثم طرابلس. وسنة 26-647 أثناء خلافة عثمان بن عفان، نظمت حملة كبرى قادها عبد الله بن سعد بن أبي سرح، والي مصر آنذاك. توقفت في طرابلس حيث التحق بها مجاهدون كثيرون، ثم دخلت منطقة المرناق، أي القسم الجنوبي من أفريقيا الرومانية. كان يحكم البلاد آنذاك البطريق[1] غريغوار، جرجير كما تقول النصوص العربية، الذي كان قد انتهز عدم موافقة الكنيسة الأفريقية على اختيارات أمبراطور القسطنطينية في ميدان العقيدة ليعلن عن إستقلاله. تقدم جرجير لمبارزة الجيش العربي الذي يقدره المؤرخون بعشرين ألف مقاتل. التقى الجمعان قرب سبيطلة (سفوتيلا) فهزم القائد البيزنطي وقتل. عندئذ تفرق العرب وشنوا الغارات على كل الجهات، متحاشين على ما يبدو المدن الشمالية الحصينة. فطلب الروم، حسب الرواية العربية، من الفاتحين مغادرة البلاد مقابل مكافأة مالية كبيرة فاستجاب العرب وغادروا البلاد. من هم أولئك الروم؟ لا شك أنهم كبار

(1) هذا لقب يدل على خطة مدنية في التنظيم الروماني المتأخر. انظر بول بوني (1974).

الملاكين الذين خافوا على أنفسهم بعد أن انهارت كل سلطة سياسية بعد موت جرجير. ولماذا قبل العرب مغادرة البلاد بعد أن لم تبق أمامهم أية معارضة منظمة؟ يتسرع الباحثون الغربيون فيقولون إن هدفهم الوحيد كان الاستيلاء على الغنائم. يجب التذكير هنا أن العرب كانوا يعرفون الشام وفارس ومصر قروناً عديدة قبل أن يفتحوها، في حين أنهم كانوا لايكادون يعرفون شيئاً عن المغرب. ربما سمعوا لأول مرة في الشام أن المغرب منطقة غنية تابعة لامبراطورية الروم. وهذا الجهل بأوضاعه الداخلية هو ما دعا بلا شك الخليفة عمر إلى رفض فكرة الغزو أول ما عرضت عليه، كما لا يستبعد أن يكون عثمان بن عفان حينما وافق على المشروع أعطى أوامر صارمة حول الخطة التي يجب إتباعها، أي أنه أمر بالبدء بحملة استكشافية قبل التفكير في الغزو الفعلي.

توقفت حركة الفتح أثناء الفتنة الكبرى. لما استتب الأمر لمعاوية قرر سنة 45 ـ 665 أن يغزو المسلمون غزوة إستطلاع. كانت الأوضاع في أفريقيا (المنطقة الخاضعة لحكم البيزنطيين) قد تدهورت أثناء الثماني عشرة سنة السابقة بسبب الصراعات العقائدية. وبالطبع لم تخف هذه الأمور على العرب المقيمين في طرابلس الذين أبلغوا خبرها لمعاوية. قاد الحملة معاوية بن حديج محاطاً بعدد من أقيال قريش. يقال مثلاً إن سوسة فتحت على يد عبد الله بن الزبير وجلولاء على يد عبد الملك بن مروان. هذه المرة أظهر المجاهدون المسلمون معرفة أدق بمواقع البلاد وقدرة أكبر على مواجهة حرب الروم. فتهيأت بذلك الظروف ليقوم عقبة بن نافع بفتح حقيقي.

كان عقبة يعرف المغرب حيث شارك في غزوة عبد الله بن سعد وقاد الجيش الذي استولى سنة 42-662 على واحة غدامس. لذا، لما عين على رأس المجاهدين كانت لديه خطة مدروسة محكمة. إلتحق بجنوب افريقيا سنة 50-670، ولكي يعطي للوجود الإسلامي صفة دائمة طبق نصيحة عمر بن الخطاب عند تخطيط الكوفة، فاختار وسط البلاد نجداً فسيحاً وخط فيه مدينة القيروان. تم ذلك على الأرجح سنة 53-652. بعد ذلك لم يتجه شمالاً ليحاصر المدن البيزنطية الحصينة، بل إتجه شرقاً واخترق منطقة الهضاب المرتفعة التي تشبه تضاريسها ما ألفه عرب الجزيرة. وهكذا غير تماماً السياسة

المتبعة إلى ذلك الحين، جاعلاً في مقدمة أهداف الفتح منطقة قل ما كان يوجد فيها الروم المدربون على فنون الحرب والمتوفرون على أسلحة فتاكة، أي المنطقة التي أسميناها بمغرب الوسط، المستقل منذ ثلاثة قرون عن كل سيادة خارجية. لم يكتب لعقبة أن يطبق خطته دفعة واحدة، إذ أعفي من منصبه وخلفه أبو المهاجر دينار الذي انتهج سياسة لين استمال بها زعماء البربر، في مقدمتهم كسيلة[1]، الذي قاد المقاومة ضد العرب فيما بعد. استعاد عقبة مأموريته سنة 62-682، فرجع مصمماً العزم على إتمام الفتح. توغل في شمال شرق البلاد واستولى على لميس ثم باغاي ثم تاهرت. وهنا تتضارب الأخبار: هل دخل المغرب الأقصى أم لا؟ لا شك أنه وصل إلى ناحية تلمسان، لكن عندما نقرأ أنه لم يوقفه إلا البحر، نتساءل: أي بحر: المتوسط أم الأطلسي؟ ساق روبير برانشفيغ (1942-1947، ص 108-155) أدلة لها وزنها على أن عقبة لم يتعد البحر المتوسط، إلا أن ليفي بروفنصال نشر مخطوطاً لم يكن معروفاً من قبل (1954، ص 17-43) يشكك في النظرية المذكورة. لا يستبعد أن يكون عقبة قد أرسل بعض السرايا إلى ما وراء نهر ملوية، لكن لا يوجد دليل قاطع على كونه استولى على المنطقة فعلاً. مهما يكن من هذا الأمر فقد قفل عقبة في إتجاه القيروان، بدون شك على الطريق نفسها التي اتخذها للذهاب، فارتكب خطأً كبيراً وفرق جيشه. حينئذ أحاطت به جموع كسيلة في محل يعرف بتهودة قرب بسكرة فانهزم واستشهد سنة 64-683. يروي الإخباريون أن جيش كسيلة كان يضم عدداً من جنود الروم، ألا يتعلق الأمر بمحاربين يعملون لأنفسهم بعد أن انهارت السلطة البيزنطية؟ بموت عقبة رجع العرب إلى نقطة البداية، ويمكن القول إن استشهاده كان يعني إخفاق الخطة التي استحدثها. ظن أن فتح مغرب الوسط أقصر طريق للإستيلاء على المغرب كله فدلت التجربة على أن هذا غير صحيح. ونلاحظ بالفعل أن خلفاءه حادوا عن خطته.

إنحاز المجاهدون إلى طرابلس في انتظار أن تهدأ فتنة عبد الله بن الزبير. حاول زهير بن قيس البلوي أن يستعيد المبادرة، فأحرز بعض

(1) كُسيلة أو كسيلة، إذا طبقنا الطريقة نفسها التي أولنا بها الأسماء البربرية المكتوبة باللاتيني يجب أن نقرأ كُسَيْلن.

النجاح. خرج منتصراً من معركة ممس سنة 67-686 حيث قتل كسيلة ثم دخل القيروان. لكن البربر تجمعوا من جديد وحاصروا المسلمين، فاضطر زهير إلى مغادرة البلاد والإلتحاق ببرقة حيث توفي. قام بعده حسان بن النعمان بمحاولة أعطت نتائج أفضل. استرجع القيروان سنة 72-691 ثم قصد قرطاج[1] فدخلها عنوة في السنة التالية، لكن يبدو أن البيزنطيين طرقوها من البحر في تاريخ لا نعرفه بالضبط، بين 692 و695. حارب حسان الروم طويلاً وانتصر مراراً عليهم ناحية بنزرت، حتى ظهر عنصر جديد، هو تجمع البربر تحت قيادة الكاهنة الأوراسية، بتحالف مع جماعات بيزنطية مسلحة. حينذاك خانه الحظ في مواجهات دارت في منطقة باغاي وتبسة فقرر الإلتحاق بطرابلس في انتظار أن يأتيه المدد من دار الخلافة.

يظهر أن الملاكين، رومان وبيزنطيين، تضايقوا من نفوذ بربر الأوراس بمجرد ما رحلت الجيوش العربية، تماماً كما تضايق البيزنيطيون قبل مائة سنة من نفوذ انطالن الذي أعانهم على صد جموع يابدن. أما الكاهنة فإنها أرادت أن تحافظ بكل الوسائل على وحدة القيادة، وهذا السلوك العنيد سمي فيما بعد بسياسة الأرض المحروقة. مهما يكن من أصل التنافر بين الروم والبربر فإن حساناً اطلع عليه بسرعة فعاد للهجوم سنة 76-695. فتح قرطاج وطرد منها البيزنطيين بصفة نهائية ثم تصدى للكاهنة فهزمها سنة 79. بانهيار المقاومة المسلحة نشأ وضع جديد جنى ثماره موسى بن نصير.

عين موسى ولياً على المغرب سنة 85-704 وكان أول ولي مستقل غير خاضع لولي مصر. وصل إلى المغرب الأوسط[2] بعد أن اتبع طريق عقبة بن نافع، ومن هناك التحق بشمال المغرب الأقصى. دخل طنجة ومنها بعث ولديه عبد الله ومروان يستطلعان جنوب البلاد. إتسمت سياسة موسى باللين والاعتدال، فاعتنق رؤساء البربر دين الإسلام، وكعبارة على حسن طويتهم،

---

(1) يقول الناصري عن حسّان: «لما دخل القيروان سأل الأفارقة عن أعظم ملوكهم فقالوا صاحب قرطاجنة وهي المدينة العظمى قريعة رومة وضرتها» .(الاستقصا، 1، ص 82). كلمة أفارقة تعني هنا سكان أفريقيا بدون تخصيص.

(2) المغرب الأوسط في العرف هو غرب الجزائر الحالية. يختلف عما نعني نحن بمغرب الوسط.

تركوا أولادهم رهائن لدى موسى الذي أنزلهم طنجة [1]. هل وصل ابنا موسى إلى سوس الأقصى كما يقال عادة؟ هذا أمر مشكوك فيه إذ من المعلوم أن موسى بدأ سنة 91-709 يعد العدة للحملة التي قادها مولاه طارق بن زياد البربري والتي انتهت بفتح أرض الأندلس.

لخصنا هنا ما يتفق على صحته الباحثون المعاصرون. لكن الغموض لا يزال يخيم على كثير من الوقائع. إن المراجع المتوافرة متأخرة مبنية على روايات متفاوتة القيمة. وفوق هذا إنها من نوع له منطق خاص وهدف خاص. إن كتب المغازي من عمل الفقهاء، وهمّ هؤلاء، عندما يتكلمون على منطقة ما، هو الجواب عن السؤال التالي: هل فتحت عنوة أو صلحاً؟[2]، لأن هذه النقطة هي التي تحدد حقوق الناس. يحرص الفقهاء على تسجيل كل الأخبار مهما تضاربت، لأن في ذلك مخرجاً يدافع به الناس عن مصالحهم. يتعجب غوتيه من كون المؤلف العربي يسوق الأخبار المتناقضة ولا يختار بينها لأنه لم يكن على اتصال بالتأليف العربي، فلم يدرك أن السر هو الحرص على المصلحة وإرادة التوسيع على الناس. ينقل الإخباريون في الغالب رواياتهم عن الفقهاء، فيضطرب خيط القصة وتختلط الوقائع على القارىء. من المستبعد أن نوفق يوماً لتنظيم الأحداث تنظيماً نطمئن إليه، حتى لو ظهرت إلى النور مخطوطات عربية أقدم من التي نستعملها الآن، لأنها ستكون حتماً من النوع نفسه. لن يتغير الوضع إلا إذا اكتشفت روايات غير عربية، بيزنطية مثلاً، أو عثر على كميات مهمة من النقود والمسكوكات.

اعتمد الباحثون الغربيون على ما ذكرنا، أي على اخبار مضطربة وغير منسقة، وإستنتجوا منها إستنتاجات مغرضة حول تعثر عملية الفتح. لكي نضع الأمور في إطارها الحقيقي علينا أن نتذكر أولاً الأزمات التي مرت بها الخلافة، وثانياً صعوبة المواصلات - كانت مصر هي قاعدة الجيش لا طرابلس التي لم تكن سوى محطة إستراحة - وثالثاً تعدد الخصوم. واجه المسلمون الروم أي البيزنطيين، والأفرنج أي بقايا الرومان، فالأفارقة، وأخيراً

(1) كان هذا السلوك عادياً أيام الأمبراطورية الرومانية منذ عهد ماسينسن.

(2) يطرح الناصري نفسه هذا السؤال وسط سرده احداث الفتح. (الاستقصا، 1، ص 80).

البربر. بماذا كانت تتميز هذه الجماعات بعضها عن بعض؟ هذا موضوع طال حوله النقاش. الأقرب في نظرنا هو أن نسم كل جماعة بوضعية اقتصادية ـ اجتماعية خاصة: الروم هم أصحاب السلطة السياسية والإدارية، الأفرنج هم كبار الملاكين، إما رومان وإما بربر مرومنون، الأفارق هم سكان المدن المتنصرون والمزدوجو اللغة، أي الناطقون باللاتيني والبربري أو باللاتيني والبونيقي وأخيراً البربر هم سكان الأرياف. كانت كل جماعة تقاوم الفتح بأسلوب خاص، مما عقد العمليات العسكرية.

روى ابن خلدون عن أبي زيد القيرواني قوله: «ارتدت البربر اثنتي عشرة مرة من طرابلس إلى طنجة. وأجاز معه (أي طارق) كثيراً من رجالات البربر برسم الجهاد فاستقروا هناك فحينئذ استقر الإسلام بالمغرب وأذعن البربر لحكمه».

نقل عن الناصري، (م. ن. ص 89)[1]. هذه كلمة يلذ للغربيين ترديدها والتعليق عليها، لكنها عبارة خطابية الغرض منها التأكيد على خصوصية فتح إفريقيا الذي لم يتم بعد معركة حاسمة كما وقع في سوريا والعراق ومصر والأندلس. لم يتعثر فتح افريقيا بسبب مقاومة البربر فقط، وإنما بسبب حوادث أخرى كثيرة، منها أزمات الخلافة ومنها، قبل كل شيء، خطأ موسى بن نصير الذي بادر بغزو مغرب الوسط معرضاً عن مدن الشمال فأعطى للبيزنطيين فرصاً كثيرة لإشعال الثورة وراءه وقطع خطوط المواصلة مع الشرق.

اشتهر غوتيه بنظرية ترمي إلى تفسير لماذا فتح العرب المغرب بنجاح: وهي نظرية لا يكف المؤلفون الغربيون يرددونها الواحد تلو الآخر. نسوق هنا إحدى عباراتها: «نلاحظ طوال تاريخ المغرب، يقول غوتيه. تعاطفاً بين العرب البدو وبدو البربر، إذ تجمع بينهم طريقة العيش والمشاعر العميقة،

(1) ما يلفت النظر في قول أبي زيد هو الكشف عن الظاهرة الفريدة التي ميزت الوجود العربي في المنطقة وهي سهولة الانتماء إلى النخبة الحاكمة عن طريق الولاء، الشيء الذي لم يحصل أيام الرومان إلا بعد ثلاثة قرون أي بعد قرار (قراقلا)، ولمدة قصيرة حيث أصبح ممتنعاً أيام الوندال والبيزنطيين.

فهذا التعاطف أقوى من الإختلاف في اللغة. وفي قصة الكاهنة ما يشير إلى أن هذا لعب دوراً لا واعياً. حصل هذا في الوقت الذي كان فيه سكان المدن يجربون فوائد حكم الخلافة الذي كان يضمن لهم سلطة نظامية وإدارة وهدوءاً نسبياً، أي الأشياء التي لا تقوم بدونها أية حياة مدنية» (1937، ص 297).
نرى أن النظرية تعتمد على عنصرين: الأول ثقافي والثاني إقتصادي، لأنها ترمي إلى تعليل نتيجة الفتح العامة وفي الوقت نفسه إلى تفسير كل مرحلة من المراحل التي مر بها. لم يوفق نقاد النظرية مثل وليام مارسييه (1961) إلى كشف النقاب عن هذه الظاهرة المزدوجة.

على مستوى الثقافة واللغة يفرق غوتيه داخل المدن بين البربر الذين اعتنقوا الثقافة الرومانية والبربر الذين حافظوا على ثقافتهم البونيقية. وعلى مستوى نمط العيش يفرق بين المزارعين الحضر الذين تنصروا والبدو المتأثرين بالدعوة اليهودية في القرون الأخيرة من الحكم الوندالي والبيزنطي.
اعتماداً على هذا التقسيم يفسر غوتيه أحداث كل مرحلة من مراحل الفتح.
يقول إن الحضر (أي سكان المدن والمزارعين) قاوموا العرب تحت قيادة كسيلة، لكنهم كانوا في الأغلب بونيقيين، أي شرقيي الأصل وبالتالي قابلين للإندماج في حضارة العرب. أما الأقلية الرومانية، الرافضة لأي اندماج، فإنها كانت تحن إلى الهدوء والسكينة. فبمجرد ما إنهزم الجيش البيزنطي، مال الحضر، من جراء دوافع مختلفة لكنها متفقة في النتيجة، إلى الخضوع للغالب، شريطة أن يضمن لهم الأمن. أما البربر البدو فإنهم كانوا منذ البداية ميالين إلى مسايرة العرب لأنهم بدو مثلهم. أسلم قسم منهم على التوّ واستمروا على عادتهم في النهب ومهاجمة المدن. لكن عندما أراد العرب استمالة الحضر بالعودة إلى النظام وبكف البدو عن النهب، إرتد هؤلاء بعنف فكانت الثورة العارمة اليائسة التي قادتها الكاهنة. وهكذا كانت كل جماعة من السكان تتجاذبها أغراض متناقضة. كانت العناصر البعيدة ثقافياً عن العرب تميل إلى قبول نظامهم الجديد، والعناصر الرافضة لكل نظام قريبة من العرب ثقافياً. كان كل شيء إذن في صالح المسلمين.

من الواضح أن النظرية، في صيغتها هذه، تلخص الوقائع ولا تفسرها في شيء. في الحقيقة يكفي أن نتذكر أن القائدين اللذين حققا انتصارات

دائمة هما أبو المهاجر وموسى بن نصير، لندرك في الحين أن سياستهما هي بالضبط سياسة الفاتحين السابقين، من وندال وبيزنطيين، أي أنهما فتحا المدن وتركا سكان الأرياف تحت قيادة أمرائهم التقليديين. لا يبعد إذن أن يكون سبب تعثر الفتح وصعوبة انقياد البربر، زيادة على أزمات الخلافة الأموية، هو بالضبط ما تحلى به عقبة بن نافع من حماس في العقيدة وعنف في المعاملة. وهذا التحليل، علاوة على بداهته، يتفق مع التطورات اللاحقة.

بعد سنة 93-711 أصبح المغرب من الوجهة القانونية ولاية تابعة لدولة الخلافة، فزود خلفاء بني أمية في دمشق بالجنود والرقيق والمال. تشكلت في القيروان، عاصمة الإقليم، إدارة على غرار التنظيمات التي أسسها عمر بن الخطاب وطورها كثيراً عبد الملك بن مروان، والتي تقوم أساساً على القضاء وعلى دواوين الكتاب، أهمها ديوان المال وديوان الجيش. دولة الخلافة هي قبل كل شيء دولة إسلامية عربية. إلى أي حد أسلم وتعرب المغاربة؟

يعتمد الإسلام مبدأ: لا إكراه في الدين، على الأقل فيما يتعلق بأهل الكتاب، لأن المسلمين لا يقبلون الوثنية ديناً. ماذا كانت سياسة العرب تجاه البربر؟ رأينا أن الأوضاع العقائدية في المغرب كانت مضطربة، فلا شك أن أمراء الفتح قد ترددوا في الحكم على عقيدة سكان مغرب الوسط الذين كانوا يعتنقون نوعاً من التوحيد. كانت المسألة منذ البداية سياسية أكثر منها دينية: أي كيف سيحكم العرب المغرب وليس كيف سيعبد المغاربة خالقهم. وهذا ما يفسر لنا عنف المقاومة في البداية وسهولة اعتناق الإسلام في النهاية. لا شك أن إسلام البربر في آخر المطاف لم يعد أن يكون اعترافاً بسيادة الخليفة، تماماً كالاعتراف الذي رضي به بليزار سنة 533، وهذا الاعتراف الصوري ربما لم يمس معظم المغرب الأقصى، إذ كانت الجنود العربية تطرق السبل السيارة وتهمل مناطق شاسعة.

إذا كان إسلام المغاربة في تلك الفترة المبكرة إسلاماً سطحياً، فتعريبهم كان أكثر سطحية. حقاً كانت القيروان منذ البداية مصراً عربياً إذ أنشىء من لا شيء. كان يلجأ إليه ضحايا الحروب والقلاقل فيتأثرون باللغة والعادات

العربية ويقوم هكذا بدور إشعاع حضاري. صحيح أن الحضر يتعلمون بسرعة لغة الأسياد لدوافع سياسية وإدارية قاهرة. رغم هذه المعطيات لا يمكن أن نجزم أن اللسان العربي انتشر فعلاً في المغرب، لا سيما وأن النميات تدل على العكس. بقيت الكتابات المنقوشة على المسكوكات والأنصاب مزدوجة لزمن طويل، تكتب باللاتيني والعربي. هذه بديهيات يغفل عنها الباحثون لأن الإدارة تعربت في مدة وجيزة. يقول الغربيون: كيف اختفى اللسان اللاتيني بهذه السرعة؟ أليس السبب هو أنه لم يكن منتشراً على النطاق الذي يتخيلونه؟ يقاس التعريب الحقيقي لا بإختفاء اللاتينية وإنما باستبدال السكان لغتهم الأصلية بلغة الضاد، وهذا أمر لا يكاد يوجد في مستهل القرن الثاني هـ- الثامن م.

يعني الفتح بالأساس اعتراف السكان بسيادة دولة الخلافة ولا يعني تفهماً عميقاً لمقاصد الدين الإسلامي ولا اتخاذ لغة الضاد وسيلة للتعامل اليومي. تختلف هكذا وضعية المغرب عن وضعية سوريا والعراق حيث بدأت حركة التعريب البشري واللغوي مائتي سنة على أقل تقدير قبل الفتح الإسلامي. تطلب إسلام البربر وتعريبهم زمناً طويلاً، وتم قروناً بعد الفتح العسكري على يد أمراء بربر بعد أن استقل المغرب سياسياً عن الشرق.

والإعتراف بالسيادة، ألم يكتنفه كثير من الغموض؟ ألم يكن اعترافاً متبادلاً: اعتراف شيوخ البربر بسيادة الخليفة مقابل اعتراف الفاتحين بسلطة الشيوخ؟ أنهى موسى بن نصير بسهولة عملية الفتح عندما عرض على الشيوخ أن يقاسموه أمجاد ومغانم فتح الأندلس، أو لم يكن في ذلك العرض وعد ضمني بالإستقلال الذاتي في شكل ما؟

III

عندما نراجع وقائع الفتح العربي ونقارنها بأحداث الغزو الوندالي والغزو البيزنطي، لا يمكن أن لا نتساءل: أي جديد في كل هذا؟ لا شيء فيه يدعو إلى الاستغراب؛ الغريب حقاً هو تفنن الدارسين الغربيين في طرح مشكلات مصطنعة.

يقولون: قاوم البربر الفاتحين العرب مقاومة عنيدة، أو لم يقاوموا بالشدة نفسها الوندال والبيزنطيين كلما أرادوا تجاوز حدود ما أسميناه بـالمخدع القرطاجي؟ ألا يهدف التشديد على صعوبات الفتح العربي، التقليل من شأن صعوبات الغزو الفرنسي مع الفارق الهائل في العدة والعدد؟ يأسف المؤرخون الغربيون لإخفاق روما، يذهلون لنجاح الإسلام، يستخفون بطيش البربر، هذه أحكام كثيراً ما نقرؤها تحت أقلامهم، أولا تنم عن تعام عجيب عن مسار التاريخ الحقيقي؟ إن الإنتقال من الرومية إلى العروبة ومن النصرانية إلى الإسلام فضيحة في نظرهم ما بعدها فضيحة؛ يكون لدهشتهم وجه لو كانت نصرانية مغرب القرن السابع كنصرانية فرنسا القرن التاسع عشر، ولو كان إسلامه آنذاك كإسلامه اليوم، لكن لا شيء من كل هذا يوافق الواقع. لو انتقل فعلاً المغرب من حضارة كحضارة روما في عهد الامبراطور أغسطس إلى مستوى يشبه ما كان عليه في القرن التاسع عشر، لجاز لنا أن نقول إنه اختار عن طواعية الإرتداد من التمدن إلى البداوة. غير أننا نعلم أنه انتقل فعلاً من حضارة رومانية هرمة منحطة إلى حضارة إسلامية فتية قوية.

لنترك العموميات ولنطرح اسئلة دقيقة عن نوع الرومنة، عن شكل النصرانية، عن مدى الإسلام في مغرب القرن السابع، وفي الحال يتغير منظورنا: لم نعد نرى قطيعة بين عهدين وحضارتين بل نتلمس تغيراً بطيئاً لا يكاد يضبط أحياناً. إن المؤرخين الغربيين يخدعون القارىء وينخدعون عندما يعرفون روما دائماً بأبهى مظاهرها والإسلام بأسوأ مستوياته. فيصطنعون هكذا لأنفسهم فضيحة لم تحدث في الواقع الملموس؛ لم ينتقل المغاربة من عظمة كانت إلى انحطاط سيكون، وإنما انتقلوا من مجتمع منحط إلى آخر يبشرهم بكل خير.

لنغير المنظور فتظهر لنا الوقائع متصلة لا إنفصال فيها.

يصطنع هكذا الغربيون المشكلات ويتيهون بحثاً عن أجوبة لها. كتب كورتوا سنة 1942 مقالاً بعنوان «إفريقيا من روما إلى الإسلام» ألحقه كخاتمة للجزء الأول من كتاب جوليان «تاريخ إفريقيا الشمالية» عندما طبع طبعة ثانية سنة 1952، يجد القارىء فيه قائمة كاملة بتلك الأسئلة المصطنعة والأجوبة التعسفية.

لماذا أسلم المغرب وتخلى عن الحضارة الرومانية؟ لأن الصحراء جفت.. أو لأن الجمل أدخل إلى المنطقة.. لأن البدو الرحل انتشروا في ربوع البلاد.. أو لأن الذهنية البونيقية علقت بعقول البربر. لأن البربر يحبون بطبعهم الفوضى.. أو لأن هذه العناصر السيئة عملت مجتمعة على تقويض أركان الوجود الروماني منذ القرن الأول تمهيداً لإنتصار الإسلام.. هذه الأجوبة المختلفة نجدها ملخصة في مقال كورتوا. لكن هل هناك بالفعل ما يدعو إلى هذا الغلو في التحليل؟ هل الفتح العربي فعلاً قطيعة في تاريخ شمال إفريقيا؟

نستطيع أن نتكلم على نجاح عربي إسلامي إذا أدخلنا في حسابنا النتائج البعيدة لعمليات الفتح، لكن إذا اقتصرنا على الفترة المحدودة بالقرنين السابع والثامن رأينا بوضوح أن العرب لم يخضعوا مغرب الوسط وإنما اكتفوا بإخضاع تلك المنطقة التي كان يراقبها من سبقهم وبتكاليف أقل أحياناً.. ماذا يعني إذن المؤرخون الغربيون بنجاح الإسلام؟ إذا كانوا يقصدون هذا النجاح

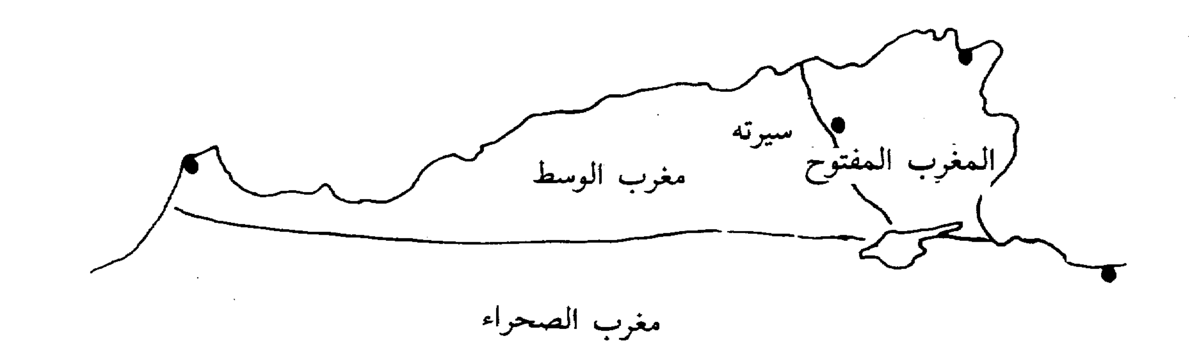
المحدود فلماذا يتعجبون منه وما هو وجه الغرابة فيه؟ أما إذا كانوا يقصدون العوامل التي دفعت المغاربة كلهم إلى أن يسلموا فهذه قضية أخرى غير التي نحن بصددها.

أسلم المغاربة كلهم فميا بعد. . هذا صحيح، لكن بعد قرون ولدوافع ليست كلها جديدة. منها أولاً إرادة الإستقرار في البلاد عند الفاتحين العرب. لم تكن هذه الإرادة واضحة لدى الفينيقيين والرومان، كانت أكثر وضوحاً عند الوندال، وهذا ما قوى مركزهم بكيفية ملحوظة. ومنها قلة المستوطنين وبالتالي عدم الحاجة إلى طرد عدد كبير من السكان الأصليين. منها عدم وجود كنيسة مستغلة. ومنها سرعة التحرر من التبعية لدولة بعيدة استغلالية. هذه العناصر الثلاثة الأخيرة لعبت أيضاً لصالح الوندال. استحملهم المغاربة أكثر مما استحملوا الرومان وندموا على إنقراض دولتهم بمجرد ما تعرفوا على نوايا البيزنطيين. هناك عامل آخر مهم يطلق عليه الإجتماعيون اسم السيولة (النقلة)، أي يسر الإنتقال من طبقة إلى أخرى. هل نجح العرب لأنهم وظفوا لصالحهم نظام الولاء، فاستطاع بواسطته رؤساء البربر أن ينضموا إلى أسياد العرب ونبلائهم؟ لا شك أن هذا العامل لعب دوراً أساسياً في تركيز حكم العرب لأنهم طبقوه على نطاق لم يعرف من قبل. لكن هنا أيضاً يجب التذكير أن الولاء لم يتبع كسياسة إلا بعد 711 مع فتح الأندلس، وإن الحمية العربية كان تستيقظ من حين إلى آخر. . أخيراً هل السبب هو إسلام البربر تحت راية الخوارج أي أنهم اعتنقوا في الإسلام ما ساعدهم على مقاومة العرب؟ أو لم تكن الحركة الدوناتية تستطيع أن تحقق الهدف نفسه لو لم يقض عليها تحالف الأمبراطور والكنيسة الكاثوليكية؟ وهكذا لا نكاد نجد في الفتح الإسلامي أي عنصر خارج عن منطق الأحداث التي سردناها في الصفحات السابقة.

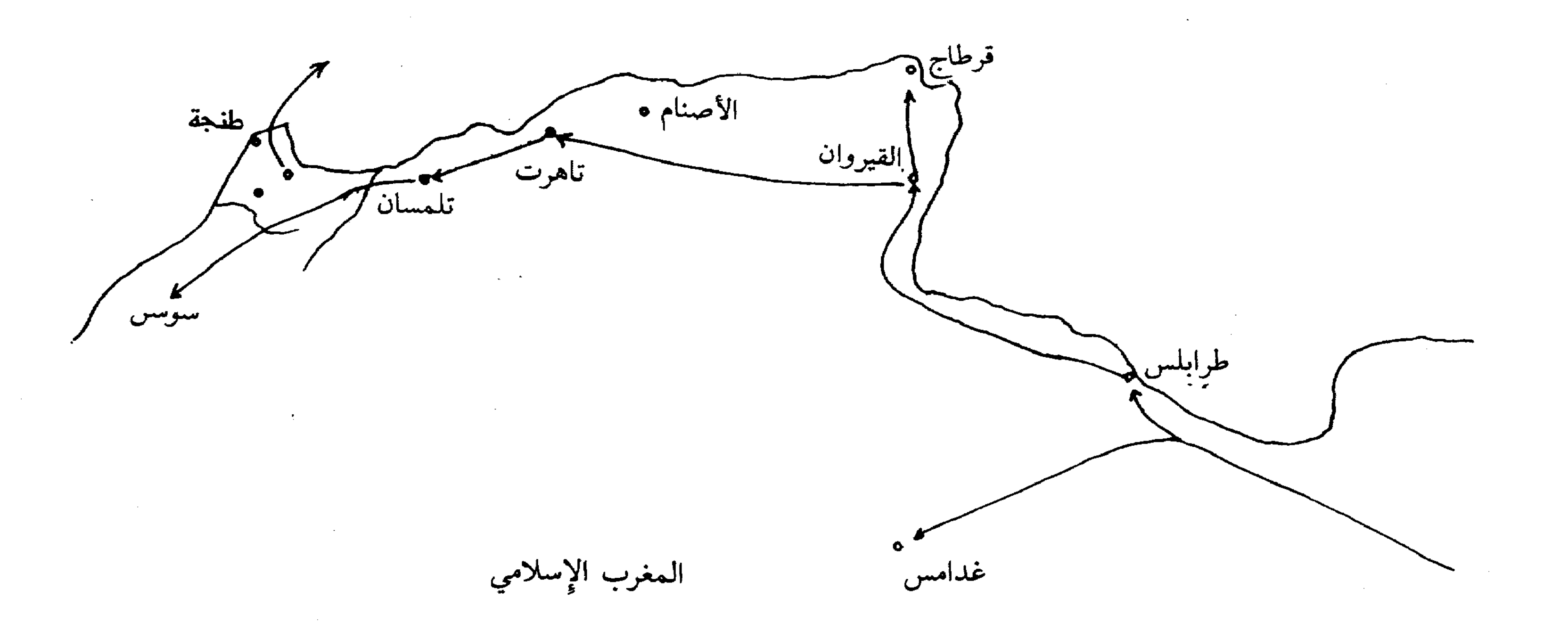
بعد برهة وجيزة خضع العرب بدورهم للضرورة وقنعوا بما قنع به كل الفاتحين منذ القرطاجيين. صحيح أن العقيدة الإسلامية غزت مغرب الوسط ومغرب الصحراء، لكن بعد تطور بطيء ولأسباب يجب أن تدرس في محلها، أي في الوقت الذي كانت فيه أكثر فعالية. الفتح العربي أمر عادي من الوجهة التاريخية، لا يعجب منه أو يستنكره إلا من له مقصد خفي. دعا العرب

الناس إلى عبادة الإله الواحد، هذا كل ما فعلوا، وهل أحس المغاربة فعلاً أن الدعوة جديدة عليهم؟

تصرف العرب كالوندال والبيزنطيين، أي كورثة. ومن يدعي أنهم خرموا عقد سيرورة المغرب، فإنما يتذرع بشيء غير موجود لإبداء أحكام واهية.



المغارب الثلاثة


قرطاج
طنجة
الأصنام
القيروان
تاهرت
تلمسان
سوس
طرابلس
غدامس
المغرب الإسلامي

الفصل الرابع

المغرب يستعيد استقلاله

نستخلص من الأخبار الواردة عن المؤرخين المسلمين والمتصلة بالفترة الفاصلة بين 81 و 148 هـ (القرن الثامن الميلادي) النقاط التالية:

تتابعت ثورات البربر أثناء القرن المذكور كما تواصلت في القرنين السابقين، مما يدل على أن الفتح العربي لم يحل أية مشكلة من مشكلات المغرب المزمنة. بيد أن ما يلفت النظر هو أننا لا نجد ثورة واحدة، بين جميع الثورات المتعددة، قامت باسم العقيدة المسيحية. أليس هذا دليلاً على سطحية تنصر البربر في العهد الروماني؟ قد يقال: ربما أغفل المؤرخون عن قصد ذكر هذه النقطة... لكن كل من له أدنى إطلاع على الكتابة التاريخية الإسلامية يقطع سلفاً بسخافة الإعتراض.

تحدثنا الأخبار على الحروب قبل أي شيء آخر، وتلك الحروب تكاد تنحصر في منطقتين: الجزء الشرقي والناحية الممتدة بين تلمسان وطنجة، أي في الجهات التي كانت محاور الفتح العربي. لماذا؟ هل السبب هو أن الأمر يتعلق بخط المواصلة بين الشرق والغرب، خط كان يتحتم على مقاتلي العرب أن يراقبوه باستمرار؟ أم لأن العرب كانوا يحاربون في السهول متحاشين التلال والجبال الوعرة؟ أم لأن تلك المنطقة هي ما أسميناه بمغرب الوسط حيث أقيمت في القرنين السابقين إمارات، فوجدت بالتالي هناك قيادات سياسية محنكة تستطيع أن تنظم المقاومة؟ لا تتكلم المصادر العربية على المدن الساحلية التي كانت على ما يبدو هادئة ولا على مغرب الصحراء الذي لم يسترع اهتمام الولاة.

أما ما يتعلق بحياة الناس اليومية، بالتراكيب السياسية، بخطط الحرب، فإننا لا نجد عن هذا كله شيئاً في المصادر العربية المكتوبة، إلا ما أمكن استنباطه من سياق الأخبار الحربية نفسها. لقد تجرأ الباحثون الغربيون فاستخرجوا من الشذرات المروية فرضيات مستلذة لا تعدو في الواقع أن تكون تخمينات بعيدة!

إن أحداث الفترة المذكورة غامضة بسبب الغموض الذي يخيم على المجتمع المغربي. قد نستدرك بعض هذا النقص إذا ما ربطنا وقائع المغرب بتطورات المشرق، وهذا ما يمتاز به في الواقع كتاب جورج مارسيه، «المغرب الإسلامي والشرق في العهد الوسيط» (1946)، أحسن ما ألف في الموضوع إلى حد الآن.

كانت إفريقيا الشمالية ولاية خاضعة للخلافة الأموية المركزية في دمشق. فكانت بالضرورة تتأثر بمجريات الخلافة. غير أن هذه نفسها ليست واضحة المعالم، تتداخل فيها صراعات القبائل العربية من قيس ومضر، صراعات تتأجج بسبب التنافس على الخلافة بين عشائر قريش، هاشمية وأموية، وداخل الهاشميين أنفسهم بين أبناء علي وأبناء العباس. فكان الجنود القادمون من الشرق يدخلون إلى المغرب مقالات الفرق والأحزاب المتصارعة. نستفيد من معرفة هذه المعطيات عندما نريد التعمق في فهم بعض مظاهر التاريخ المغربي. لم نهتم كثيراً بنزاعات الكنيسة البيزنطية عند ذكر أحداث المغرب في القرون السابقة، لأن البيزنطيين لم يؤثروا في المجتمع المغربي تأثير العرب فيه بعد إسلام البربر. في الواقع أن وضعية القرن الثامن (م) تشبه إلى حد كبير حالة القرن الثالث حينما خرجت الكنيسة الدوناتية على الكثلكة.

لكن لا يجب أن نظن أن كل حادث آنذاك يفسر بمنظور العقيدة. هناك أحداث كثيرة لا زالت، وربما ستبقى إلى ما لا نهاية، غامضة بدون تفسير.

I

في البداية نعيد إلى الأذهان أن الدولة المركزية كانت ضعيفة. توسعت الخلافة بسرعة نادرة لم تستطع معها أن تنتظم بكيفية مرضية. لم يكن المسلمون يؤدون أية ضريبة للدولة، إذ الزكاة، كما يدل على ذلك إسمها، صدقة شرعية أداؤها موكول إلى ضمير كل مؤمن؛ كانت الخزينة العامة تمول مما يدفعه غير المسلمين من جزية وخراج، ومن الفيء. فكان المركز (القلب) يعيش على حساب الأطراف. والمغرب، الإقليم النائي، الذي لم يحتفظ بخيراته كان عاجزاً عن تنظيم نفسه.

عندما تعثرت الفتوحات وقلت الغنائم كان طبيعياً أن تعرف دولة الخلافة أزمة مالية تتلوها أخرى سياسية. في الواقع ظهرت الصعوبات قبل ذلك بعقود عندما تحولت الدولة الإسلامية من مشيخة عربية إلى أمبراطورية متعددة الأجناس، واقتضى هذا التحول إصلاحات جذرية أدى التفكير فيها إلى أزمة وجدانية عند كثير من المؤمنين الأتقياء. تعارضت الأفكار وتناقضت التصورات حول تنظيم الدولة الإسلامية في الظروف المتغيرة. كان هذا هو السبب العميق لتلك الفتنة الكبرى، فتنة عثمان وعلي ومعاوية، والتي صورها لنا طه حسين تصويراً دقيقاً ومؤثراً. فرضت الظروف الإختيار بين سياستين: إما تشييد دولة نظامية على غرار الإمبراطوريات العالمية الأخرى، وبالتالي إحداث ضرائب لم تكن معروفة أيام النبي، بدعة أقدم عليها في النهاية بنو أمية، الممثلون الحقيقيون لكبار تجار قريش، وإما المحافظة على الشورى وترك الحكم بيد المهاجرين والأنصار وهم أقلية تتضاءل مع انتشار الإسلام. سياسة

مستحيلة على المدى الطويل، قال بها الخوارج وأنصار علي الأوائل وخاضوا من أجل تحقيقها حروباً يائسة. لكن في آخر الأمر إنتصر الواقع على الحلم وتلونت الخلافة بلون بيزنطة أولاً وبلون فارس ثانياً. فزرع هذا التطور المحتوم بذور الثورة في الولايات النائية. كيف انعقدت الأزمة في المغرب؟

لعبت دعوة الفرق الإسلامية دوراً كبيراً. يقول ويكرر الباحثون الغربيون إن ولاة الإسلام تسامحوا مع أهل الكتاب لكي يحافظوا على مستوى مدخول الجزية، لكنهم ينسون أن الدعوة ركن من أركان الدين الإسلامي. وكونها تضر بمصلحة الخزينة أمر عادي، إذ كثيراً ما تصطدم حركة تبشيرية بتناقضاتها الذاتية.

نلاحظ أولاً أن العرب الذين أتوا المغرب لم يكونوا كلهم يعطفون على بني أمية بل، كانوا في الغالب، كالفقهاء، ناقمين عليهم. ثانياً كان عدد كبير منهم يعتنق عقيدة الخوارج. لماذا؟ لأن هؤلاء بعد التحكيم انقلبوا على علي وحاربوه محاربة شديدة. ومع مرور الأيام وقع تقارب بينهم وبين الأمويين. غير أن هؤلاء لم ينسوا أبداً أن الخوارج أهل خصام وجدال فكانوا يشجعونهم على الجهاد. وهكذا جاءوا بكثرة إلى المغرب يحملون لواء الورع والتقوى والإيمان الراسخ. وفوق كل هذا، ينقمون على سكان المدن حياة اليسر والبذخ[1].

ثم إن لكل دولة لوازم، هذا ما فرض على أولياء الأمر في دمشق والقيروان أن يفكروا بعد طول انتظار في إعادة تنظيم الانتاج وإجبار الناس على العمل المنتظم وعلى أداء ضريبة الخراج[2]. يصف المؤرخون القدامى ومن ينقل عنهم من الدارسين المحدثين، هذه الاجراءات بالجور والتعسف، لكنها تبدو لنا ضرورة لتشييد أركان دولة إسلامية قوية. لماذا تسببت إذن في قيام ثورة عارمة؟ لأن القسم الأكبر من المغاربة، منذ بداية القرن الخامس وربما من

(1) هذا موقف يشبه موقف كاتب مسيحي يدعى كوموديان. هل كان إفريقياً دوناتياً كما يقول جان بيير بريسون، وحينئذ يكون لمقارنته بالخوارج معنى، أم لا؟ هذا ما لم يتفق حوله الباحثون. لا أحد يعرف بالضبط أين ومتى عاش الكاتب المذكور؟

(2) انظر ضياء الدين الرئيس. الخوارج في الدولة الإسلامية. القاهرة، 1957.

قبل، كان قد قطع الصلة بأي سلطة سياسية. فالحروب التي ستدور رحاها طوال خمسين سنة ليست في الحقيقة سوى تتمة لحروب القرنين الخامس والسادس التي استهدفت كل حكم مركزي نظامي غير بربري يروم تجاوز ما أسميناه بالمخدع القرطاجي.

أخيراً، زيادة على كل هذه الأسباب لا ننسى أن الأمويين جعلوا من الأنفة والحمية العربية عماد حكمهم. كانت السلطة أيام عمر بن الخطاب أيضاً بين أيدي أقلية، لكن تلك كانت أقلية المستجيبين الأولين لدعوة النبي. أما النخبة المسيطرة على الدولة الأموية، فإنها كانت مؤسسة على العنصرية العربية والنعرة الجاهلية. وحتى الجيش، الذي قلنا عنه إنه وفر للبربر وسيلة سهلة للإرتقاء والإنتماء إلى العنصر العربي، فإنه لم يعد يلعب ذلك الدور إثر توقف حملات الفتح. رجع إذن البربر إلى الحالة التي كانوا عليها أيام الروم. شعروا بتغير الجو حتى قبل أن يصبح الاقتداء بالنظام البيزنطي أمراً ملموساً، أي قبل أن يقدم يزيد بن أبي مسلم على إتخاذ حرس خاص، على طريقة الروم.

عندما نبحث عن أسباب ثورة سكان المغرب يجب أن نميز بين البواعث العميقة والأسباب التي دعت إلى ترديد مقالات الخوارج. هـذه مرتبطة بأحداث الشرق وتلك معقودة بأوضاع مجتمعية. تتراكب في هذه الفترة من تاريخ المغرب حتميات داخلية جوهرية وأخرى عرضية خارجية.

II

عين خلفاء بني أمية على المغرب، بعد موسى بن نصير، ثمانية ولاة. واصل الأولون منهم عملية الفتح ونشر تعاليم الإسلام. لا سيما الثاني، إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر الذي عينه الخليفة الصالح عمر بن عبد العزيز سنة 100-718. يسوق المؤرخون أخبار الفتوحات ويختمونها دائماً بالعبارة التقليدية: ثم أسلم البربر وحسن إسلامهم. من المقصود هنا؟ لا شك أنهم الرؤساء دون غيرهم. لو تصورنا إسلاماً عاماً شاملاً واعياً لاستشكلنا كل الوقائع اللاحقة.

سنة 102-720 عين ولياً على المغرب يزيد بن أبي مسلم، الذي كان قد عمل مدة طويلة في العراق تحت نظر الحجاج بن يوسف الثقفي. فتشبع بمناهجه في الحكم وأراد أن يطبقه في المغرب. فقرر أن الوقت قد حان ليعود الناس إلى العمل المنتج ليصبحوا قادرين على أداء الضرائب. ثم اتخذ حرساً على عادة ولاة الروم. عندئذ ثار عليه السكان وقتلوه. لم يكن هذا الحادث بداية الثورة وإنما كان فقط مؤشراً على الأزمة القادمة.

قامت الثورة الحقيقية في شمال المغرب الأقصى. سنة 116-734 ولي المغرب عبيد الله بن الحبحاب بعد أن تقلد المهمة نفسها في مصر. نظراً لجسامة المسؤولية فضل أن يفوض السلطة إلى نواب عنه. فعين على منطقة طنجة عمر بن عبيد الله المرادي. هنا لا بد أن نذكر أن الإسلام كان في ذلك التاريخ لا يزال يتقدم في حوض المتوسط وفي بلاد سوس[1]: إنطلاقاً من

(1) تعني كلمة سوس انذاك جنوب وادي سبو.

قاعدتين هما إفريقيا (تونس الحالية) وشمال المغرب الأقصى. فكان من واجب الولاة تأمين هاتين المنطقتين بالذات.

يروي المؤرخون أن المرادي أراد أن يخمس البربر رغم إسلامهم. ما معنى التخميس؟ نرجح مع أغلب المؤرخين أنه يعني فرض ضريبة الخمس على الإنتاج. لكن النقطة التي يكثر حولها الجدال هي: هل كان البربر فعلاً مسلمين؟ إذا كانوا بالفعل مسلمين فالإجراء جائر إلى أقصى حد، أما إذا كان إسلامهم شكلياً فقط فله ما يبرره، على الأقل في الظاهر. مهما يكن، اعتبر البربر تصرف المرادي لا شرعياً فثاروا به وقتلوه سنة 123-740. وكان على رأس الثوار ميسرة الذي ينعته المؤرخون بأنه كان يسقي الماء في القيروان، قاصدين بذلك الإشارة إلى التقوى والورع لا إلى سفالة الأصل وحقارة المهنة. كان ميسرة هذا صفرياً، من غلاة الخوارج. ثورته في المغرب تزامنت مع ثورات خارجية أخرى في الحجاز واليمن والعراق، انتهت بتقويض أركان الحكم الأموي. هل هذا الاتفاق الزمني مجرد صدفة أم نتيجة دعوة منسقة؟

انتصرت الثورة في المغرب. لكن بمجرد ما التحق الثوار بمدينة طنجة انغمسوا، على عادة الخوارج، في الجدال والخصام. قتل ميسرة وخلفه خالد بن حميد. في تلك الأثناء استقدم ولي القيروان الجنود في الأندلس وصقلية وخرج قاصداً الخوارج. كان اللقاء على ضفاف وادي شلف فانهزم الجيش الأموي شر هزيمة في ما سمي بواقعة الأشراف. لما بلغ الخبر سكان إفريقيا ثاروا بدورهم. فبعث الخليفة جيشاً جراراً من دمشق يقدره المؤرخين باثني عشر ألفاً والبعض الآخر بسبعين ألفاً، على رأسه كلثوم بن عياض. توغل الجيش المذكور داخل المنطقة حتى أشرف على وادي سبو وهناك طوقه الخوارج وهزموه. فهلك معظمه ولجأ الباقي إلى عدوة الأندلس.

بعد واقعتي شلف وسبو خرج شمال المغرب الأقصى نهائياً عن سلطة الخلافة. كان البربر قد ثاروا في الوقت نفسه في الأندلس لكنهم غلبوا هناك على أمرهم. لذا، بعد 740 لم نعد نسمع شيئاً عن الجزء الغربي من المغرب. انتقل الصراع إلى الجزء الشرقي، إلى جنوب قسنطينة على تخوم إفريقيا. استطاعت الدولة الأموية قبل أن تنهار أن تحقق نصراً نسبياً. في سنة

741-124 هاجم جيش أموي يقوده حنظلة بن صفوان الخوارج وهزمهم في واقعتي القرن والأصنام.

عند هذا التاريخ يمكن القول إن المغرب قد استقل، أو بعبارة أدق استرجع الوضعية التي كان يعيش فيها أثناء العهدين الوندالي والبيزنطي، لكن هذه المرة تحت راية نحلة إسلامية. لا شك أن إعتناق رأي الخوارج يشير إلى عزم شيوخ البربر على إحياء إمارات مغرب الوسط.

بعد سنة 741-124 لم تعد تحدثنا الأخبار إلا على الأندلس وإفريقيا، وتشير إشارة واضحة إلى أن بعض أشراف العرب كانوا يطمحون إلى إقتطاع إمارات مستقلة لأنفسهم، وهذا أمر يدل على أن الروابط بين المغرب والمشرق قد ضعفت كثيراً.

أول من حاول أن يستقل بأمر إفريقيا خارج الإطار القانوني، حفدة عقبة بن نافع. تطاول أحدهم وهو عبد الرحمن بن حبيب على القيروان وحكمها من 745-127 إلى 755-137، إلا أن محاولته باءت بالفشل بسبب انقسام عشيرته وقوة الخوارج على تخوم طرابلس وتدخل المنصور الخليفة العباسي. قام بالمحاولة الثانية، هذه المرة في نطاق المشروعية، ولاة ينتسبون إلى عشيرة المهلب بن أبي صفرة، القائد الشهير قاهر الخوارج في العراق. منهم عمر بن حفص الذي تولى السلطة من 768-151 إلى 771-156. إغتر بالهدوء المخيم على المنطقة الجنوبية من إفريقيا فتقدم نحو طبنة. وهناك جمع الخوارج جموعهم وحاصروه فلم يفلت من الهلاك إلا بسبب إنشقاق طارىء في صفوف خصومه. استفاد خلفاؤه من مجهوداته، منهم يزيد بن حاتم الذي ولي الأمر من 771-156 إلى 787-171، إلا أنهم أدركوا أن لا جدوى في أية محاولة لتجاوز حدود إفريقيا. وهكذا قرر روح بن حاتم (174-790)، ولي مهلبي آخر، عقد معاهدة صلح وتعايش مع ابن رستم رئيس دولة الخوارج في المغرب الأوسط.

كان من الممكن جداً أن يؤسس المهلبيون إمارة مستقلة في المغرب، لكن الحظ كان في جانب أعوانهم الأغالبة. كان الأغلب بن سالم التميمي دخل المغرب سنة 759-142 وتولى الدفاع عن منطقة الزاب ضد الخوارج. ثم

ولي إفريقيا مدة سنتين (148-150). وفي سنة 184-800 أنعم الخليفة على إبراهيم بن الأغلب بلقب الأمير وورثه عنه أولاده. وهكذا إستقل المغرب الشرقي بدوره، بموافقة الخليفة وفي نطاق السنة، لكن بفضل ثورة الخوارج.

III

اتسمت حروب الخوارج في المغرب بظاهرتين أساسيتين: الأولى رفض أية دولة تقوم على الجور واللامساواة مثل الدولة البيزنطية، الثانية العجز عن إقامة دولة مضادة على أساس تطوير عضوي للبنى الموجودة آنذاك في المجتمع.

هذا وضع عرفته البلاد قبل الفتح العربي، لكن هذه المرة لم ينحصر الصراع في المخدع القرطاجي، بل تعداه إلى سائر المناطق، وبانتشار الخراب انعدمت حظوظ انتعاش التجربة التنظيمية التي جرت في مغرب الوسط. فكان من الضروري والحالة هذه أن ينظم المغاربة شؤونهم في نطاق الإسلام وليس خارجه. بدا لهم أن نحلة الخوارج تقودهم إلى الهدف فاعتنقوها، لكن عند الممارسة اتضح أنها لا تعدو أن تكون حلاً مؤقتاً لأنها قائمة على النقد المستمر، علماً بأن النقد خلاق ما دام يواجه نظاماً مناقضاً له، وإلا انقلب على نفسه لينتقدها ويقضي عليها. في أواسط القرن الثاني (نهاية القرن الثامن الميلادي)، كان المذهب الخارجي قد أدى الدور المنوط به، بعد أن مكن المغاربة من انتزاع إستقلالهم الذاتي، دون أن يزودهم بالدولة القومية التي كانوا يطمحون إليها.

هكذا يبدو لنا مذهب الخوارج من جهة منطقه الداخلي، أما من جهة أسبابه الخارجية، فهل يمكن إرجاعها إلى بنية اقتصادية ـ إجتماعية معينة؟ من المحقق أن أكثر الخوارج حماساً أيام الحكم الأموي كانوا ينتسبون إلى

الجزيرة واليمامة واليمن، أي إلى مناطق كانت تغلب عليها البداوة ولا تكاد تعرف حياة حضرية. لكن الإقرار بهذا الواقع لا يدفعنا بالضرورة إلى مشاطرة رأي غوتيه القائل إن المذهب الخارجي في أساسه مذهب البدو. إن مقالته (الخوارج هم زناتة أي البدو المخربون) أضعف من نظريته حول أسباب نجاح الفتح العربي. كيف نستسيغ حكم غوتيه ونحن نجده يقرر، خطأً في نظرنا، أن ثورة الخوارج تسببت في تأسيس مدينتي تاهرت وفاس وفي تعمير ساحل الصحراء. من يقرر هذا لا يمكن في الوقت نفسه أن يقول إن الخوارج كانوا من البدو المخربين. إذا تذكرنا ما كانوا يتميزون به من تقشف وقناعة وشورى، بل ما آل إليه أمرهم في مجتمع مزاب مثلاً، جاز لنا أن نعكس مقالة غوتيه ونقول، اعتماداً على حجج أقوى من حججه، إن عقليتهم كانت في أساسها تجارية حضرية شبيهة إلى حد مدهش بعقلية الكالفيين. صحيح أن القرائن تدل على أن المدن قد تدهورت والبؤس قد انتشر في ربوع مغرب الوسط أثناء القرن الثامن الميلادي، لكن بأي موجب نلقي المسؤولية على الخوارج وحدهم؟ أو لم يشاركهم غيرهم في تلك الحروب؟ على أي حال إننا لا نكاد نعرف شيئاً عن أوضاع الإقتصاد في تلك الحقبة، فالأفضل أن نحجم عن أي حكم مهما كان.

ما يمكن أن نسجله بإطمئنان هو أن الخوارج وسعوا رقعة الإسلام بفضل حيويتهم وميلهم إلى النقاش والجدال. إعتنق المغاربة مذهبهم تعبيراً عن نزوعهم الدائم إلى الإستقلال، لكن المذهب الخارجي كان يحمل في طياته بذور الخلاف. كثر بينهم النقد والجدال حول العقائد وصار خلع الخلفاء، بل اغتيالهم، عندهم سنة متوارثة. فلم تستقر أمورهم ولم يكونوا دولة كبيرة، وإنما أسسوا دويلات لا نعرف عن تطوراتها الداخلية إلا القليل، منها دولة البرغواطة على ساحل المغرب الأقصى سنة 127-744، ودولة بني مدرار في سجلماسة سنة 140-757، ودولة الرستمبين في تاهرت سنة 144-761.

هل يعني هذا رجوعاً إلى وضع المغرب تحت البيزنطيين؟ من بعض الوجوه نعم، إلا أن الظروف العامة قد تغيرت كثيراً. حاز المغرب المفتوح (الشمال الشرقي) هو الآخر استقلاله الذاتي وبدأ يحتفظ بالخيرات التي كانت

تنتقل من قبل إلى الشرق، وأصبح مغرب الوسط، مع بقائه مجزأ إلى إمارات، يتوفر على عقيدة يعارض بها سلطة المغرب المفتوح وينفي عنها المشروعية، وأخيراً انفتح مغرب الصحراء ولم يعد مطبقاً يلجأ إليه المطرودون من دروب التاريخ.

هذه مظاهر إيجابية وجدت بكيفية ما في الحقب التي سبقت القرن الثامن الميلادي، دون أن تجتمع أبداً لتكون مكسباً ثابتاً. كانت الحركة الدوناتية فرصة لإثبات الذات المغربية لو نجحت، وكان الوندال يستطيعون ربط مغرب الوسط بمغرب الصحراء لو قنعوا بما كان بأيديهم، وكان الولاة البيزنطيون قادرين على تأسيس دولة لو أقدموا على قطع العلاقات مع القسطنطينية.

في أواخر القرن الثامن الميلادي فقط تحققت كل عوامل الإستقلال، وربما هذا هو السبب الذي جعل المغرب يعتنق الإسلام بصفة نهائية.

خلاصة

هكذا ينتهي القسم الأول من مسيرة المغرب وهو قسم تميز بكون المغاربة يعبرون عن ذاتهم تعبيراً عكسياً، أي على صورة الرفض.

إذا نظرنا إلى الوقائع من الخارج يمكن أن نحولها بسهولة إلى أعمال الدخلاء على أرض المغرب كما يفعل كامبس (1962، ص 8). لكن إذا نظرنا إليها من منظور الأهالي اتضح لنا أن هؤلاء يعبرون من خلالها، وبكيفية غير مباشرة، على طموحاتهم. يمنعون من التعبير الإيجابي فيلجأون إلى التعبير العكسي. ما هي صيغ هذا التعبير العكسي؟ إجتماعياً: تقهقر مقصود أو محبب للنفوس؛ سياسياً: إعادة بناء الإمارات المنهارة؛ دينياً؛ إتباع الفرق المنشقة؛ جغرافياً: تعمير معاقل الصحراء...

نلمس هنا بلا شك جوهر الحقبة التي لخصنا وقائعها. هذه الوضعية طالت إلى حد أصبحت معه عناصرها مترابطة بعلاقات تبدو بديهية، أي أن كل جانب يستتبع الآخر: الاقتصادي يستتبع الاجتماعي، الاجتماعي السياسي، السياسي الديني، المناخي النفسي... لذا، يستطيع أي باحث أن يركز إهتمامه على ظاهرة واحدة، يعتبرها السبب الرئيسي، ويستخرج منها عن طريق التحليل المجرد الظواهر الأخرى. فيبدو كلامه مقنعاً. لكن وراء هذه السببيات الظاهرة أليس هناك سبب عميق تذوب فيه سائر الأسباب والدوافع؟ وهو أن المغرب كان أنذاك يمثل آخر الدنيا، ليس وراءه سوى بحر الظلمات، كان زقاقاً بلا منفذ تطرقه الجماعات البشرية، تقف فيه وتنعزل.

هذه الوضعية الأصلية واكبتها حلول مؤقتة: طالت الأولى فاكتست الثانية

صفة الإستمرار. . وضعية ناتجة عن المكان والزمان تحولت إلى سنة لاصقة بالمجتمع، مما سهل على الباحثين اللجوء إلى جميع أنواع الحتميات لتفسير تاريخ المغرب: حتمية عرقية (جيلبير كوليت شارل ـ بيكار)[1]؛ حتمية نفسانية (غزيل، 1914، ص 274 إلى 285)؛ حتمية مجتمعية (م. ن)؛ حتمية مناخية (غوتيه). بيد أن ما يعتقده هذا الباحث أو ذاك السبب الأصلي ليس إلا وجهاً من أوجه عدة لوضعية تاريخية إنتخبه الباحث نفسه ورفعه عمداً إلى مستوى العامل المحرك. في الحقيقة أمامنا مستوى بنيوي هو محصلة تطور متناقض تعاملت فيه عناصر داخلية وخارجية يأخذه المؤرخ الإستعماري ويجعل منه ثابتة يفسر بها كل حدث تاريخي كما لو كانت قناعاً صقيلاً تمسه الحضارات الأجنبية دون أن تترك فيه أي أثر!

يبدو لأول وهلة أن الدارسين الغربيين يطرحون أسئلة بريئة، كل حسب اختصاصه. يتساءل دارس فترة ما قبل التاريخ: من هم البربر؟ ودارس فترة ما قبيل التاريخ والتاريخ القديم: كيف انتقلوا من البداوة إلى الحضارة؟ ودارس العهد الوسيط: لماذا أسلموا؟ بيد أن هذه الصيغ البريئة تخفي تساؤلات أقل براءة: هل فاتهم اكتشاف المعادن؟[2] هل لقنهم الفينيقيون فن الزراعة؟ هل غفلوا عن جودة التنظيم السياسي الروماني؟[3] نقول تساؤلات في حين أنها تقريرات تعكس جميعها الصرخة المذهلة التي تستقبح منذ القديم فوز الإسلام (كورتوا، ص 64 و58 و359).

عندما كان الإستعمار مسيطراً على المغرب ظن الفرنسيون أن الحادث (أي اعتناق الإسلام) خطأ يمكن إستدراكه ببساطة. ثم إتضح لهم أن البربر لا يعترفون بالخطأ، لا يرون أنهم تركوا فرصة ذهبية تنفلت منهم عندما رفضوا الإندماج في حضارة روما، وإن واجبهم الحالي هو انتهاز الفرصة الجديدة التي تقدمها لهم فرنسا. عندئذ بدأوا يروجون فكرة تخلف البربر الدائم بالنسبة

(1) «نستطيع أن نقول إن الإنسان المغربي غريب بطبعه عن النشاط التقني» (1958 ص 116).

(2) جوليان، 1951 ص 44، وفوروف، 1966، ص 458.

(3) «نزع القياصرة، بفضل أنانيتهم الطموحة، المغاربة من حضارتهم البدائية وأدمجوهم في الوقت المناسب في حضارة روما. فكانت المصيبة العظمى أن ارتد المغاربة من هذه إلى تلك». (كورتوا، 1951، ص 214).

لسائر شعوب الحوض المتوسط (غزيل، ص 236 و274). رددوا هذه الفكرة حتى فقدت بهاءها فعوضوها بأخرى تقول إن ما يميز البربر هو عدم الأصالة. فقالوا: كان المغرب في عصر ماسينسن يستطيع أن يكون مغرباً أصيلاً فارتكب، عن حسن نية، خطأ قاتلاً حيث فضل أن يكون بونيقياً. يتعجب كامبس: «الغريب، في أمر ماسينسن، رمز الوطنية البربرية، هو أنه خدم روما ثم فتح الباب للحضارة البونيقية» (1960، ص 301). هذه فكرة مرجحة، في نظرنا بدون حجة، لتغزو العقول حتى بين المغاربة المعاصرين!

بيد أن نظرية تنكر البربر لذاتهم لا تصمد للفحص أكثر من تلك التي تقول إنهم يجرون منذ العهد الحجري لعنة التخلف. تدل الوقائع منذ القرن الأول ق.م إلى القرن الثامن الميلادي على أن هدف البربر الوحيد كان إعادة بناء الممالك التي كونت في العهد القرطاجي الأول. من هذه الزاوية يمكن القول إنهم نجحوا في النهاية. الإشكال الوحيد، وله أهميته، هو أن العملية طالت أكثر من اللازم. ونتج عن هذا التأخير أن التنظيمات الوقائية (الأسرة، العشيرة...) التي كانت في الأصل مؤقتة، تجمدت وفقدت مع مر الأيام كل مرونة وليونة.

يقول كامبس «بعد أن تحرر المغرب من مراقبة قرطاج الدقيقة وقبل أن يخضع لروما، كان في وسعه أن ينمي بذور ثقافته الأصيلة، الإفريقية والمتوسطية في آن، لكن ماسينسن فضل أن يتبنى ثقافة قرطاج لأنها كانت أجنبية فظن أنها بالضرورة أرقى من المغربية» (م.ن.ص 196 و274). هذه مقولة لها وزنها، بشرط أن ندخل في حسابنا الملاحظتين التاليتين. الأولى هي أن ماسينسن كان مضطراً لا مختاراً: أجبرته على التحلي بالثقافة البونيقية الوضعية التي كان يعيشها، وضعية الضغط الروماني[1]. يكتب جوليان: «لولا ما خلفه بنو هلال من خراب وتدمير الشيء الذي لا يبرح أبداً ذهننا، لقل كثيراً إعجابنا بأعمال روما في المغرب». (ص 232). من حق جوليان أن ينشغل طول عمره بأعمال بني هلال، لكن مغاربة القرن الثامن الميلادي، هل كانوا

(1) لا يمكن أن نفصل عملية البونقة عن امبريالية روما. إن التهافت على ثقافة دولة منقرضة إنما هو كناية على رفض ثقافة دولة قائمة وخطيرة.

يكشفون عن الغيب حتى يحكموا على سياسة روما بسلوك البدو الهلاليين؟ هذه حيلة رخيصة: كلما وجبت إدانة قنصل روماني أو بيجو[1]، قيل لنا: لا ننسى ما فعله بنو هلال!

الملاحظة الثانية هي أن تصور تاريخ لم يحدث فعلاً عمل بدون جدوى: لنفرض أن ماسينسن أبعد الثقافة البونيقية وعمل على تنمية الثقافة البربرية الأصيلة، أكان في هذا السلوك ما يثني روما عـن مطامعها؟ ألم ترغم شعوباً أخرى، ذات حضارة عريقة في القدم، على الدخول في القالب العام الذي فرضته على المعمور؟

وراء هذه الفرضيات البراقة نجد دائماً الفكرة نفسها: عجز المغاربة عن فهم مصلحتهم الحقيقية: دهمتهم روما ففزعوا إلى قرطاج مع أنها كانت عدوهم الأول إلى ذلك الحين، هاجمهم العرب فاحتموا بالإسلام، استولت عليهم فرنسا فالتجأوا إلى العروبة.. يذكّر المؤرخون الغربيون هؤلاء الصبيان الطائشين أنه حان الوقت أن يختاروا الإختيار النافع: أي أن ينصهروا في المجموعة المتوسطية. لو نحا كل المؤرخين هذا المنحى لما انتهوا من تأنيب شعوب الأرض، إذ ما من شعب إلا واختار أثناء تاريخه اختيارات سيئة، بوجه أو بآخر. لو أقدم مغربي على كتابة ماضي فرنسا أو انجلترا من وجهة نظر السلتيين[2]، مركزاً على سلبيتهم وتنكرهم المستمر لذاتهم، أما كانت تقابل مبادرته بالسخرية والاستخفاف؟ ورغم هذا نرى الكثيرين يسودون الصفحات عن المغرب، جادين وباسم الصداقة، من المنظور والمنطلق نفسه.

يجب أن نغير الاتجاه ونبدأ من معطى أوّلي لا سبيل إلى تغييره أو تجاوزه، مع الحرص طبعاً على تحليل كل مظاهره المتناقضة. المعطى الأوّلي هو أن المغاربة رفضوا باستمرار وبعنف متزايد استغلال الأجانب وعقدوا العزم على إستئناف المسيرة التي أوقفتها روما. في النهاية تحقق حلمهم وحققوا إستقلالهم، لكن، وهذا هو المهم، تحت راية نحلة إسلامية. ماذا يعني

(1) الجنرال بيجو هو الذي قاد الحملة الفرنسية في الجزائر (1840-1847) مرتكباً أعمالاً وحشية كثيرة للقضاء على مقاومة الأهالي.

(2) الجنس الذي سكن أوروبا قبل الجرمان والذي ترك بقايا في بريطانيا الصغرى وايرلندا.

الكلام هنا على إخفاق روما ونجاح الإسلام؟ هذه أحكام خلقية أو تقييمات ذاتية لا تليق بمؤرخ يتوخى الموضوعية. واجب المؤرخ هو تفكيك آلية. والآلية هنا هي ما يلي:

أوقفت روما بالعنف تطور المغرب العضوي التلقائي لمدة طويلة جداً. ولما استأنف المغاربة الحركة بعد انتظار دام قروناً كانت البنية الاجتماعية التي نتجت عن التطور المعاق قد تجمدت واتصفت بصفة الديمومة ـ أي أصبحت تبدو وكأنها طبع مميز للشعب المغربي ـ لأن كل تعثر لاحق كان يعيد لها شبابها الأول. ليس في هذا ما يشير إلى لعنة أو حتمية تاريخية: كان من الوارد أن تحتل روما المغرب إلى حدود نهر النيجر أو أن تجلو عنه بسرعة، وفي كلتا الحالتين كانت الأحداث تتجه اتجاهاً مغايراً[1]. لم تتخذ روما أياً من القرارين المذكورين فاضطر المغاربة أن ينتظروا قروناً قبل أن يتحركوا من جديد: هذا هو جوهر الأحداث ولا داعي إلى افتعال أسباب أخرى سوى الميل الخفي إلى تبرئة روما في كل حال.

على هذه الأرضية يلتقي المؤرخ مع أقوال المغاربة على أنفسهم وبشأن اعتناقهم الإسلام، إذ رأوا فيه تتويجاً، لا تنكراً، لماضيهم. يقول علال الفاسي على البربر: «ولكن قلوبهم انفتحت للإسلام ودعوته التي رأوا فيها أداة للتحرير القومي والاستقلال الوطني، إلى جانب الانعتاق الفكري والروحي. ولم تكن الدعوة الإسلامية في نظرهم إلا امتداداً لعقائد الوحدة الإلهية التي تنسجم مع طابع الوحدة الذي يريدونه ويعملون له» (1948، المقدمة ص 5).

وهكذا يتحرر المؤرخ من عادته السيئة التي تجعله يطرح أسئلة تافهة وفي الوقت نفسه مستعصية عن كل حل.

---

(1) سقنا هذه الملاحظة لأغراض خطابية فقط، لا لنمهد لكتابة ما لم يحصل.

ـ ملحق ـ

ملوك المسيلة
(عاصمتهم قسنطينة ثم شرشل)

ـ غايا	و 206 أو 203 ق.م
ـ ماسينسن	148-202
ـ ميقبسن	118-148
ـ هيمسعل الأول	116-118
ـ أذربعل (أخ السابق)	112-118
ـ يوغرثن (حفيد ماسينسن)	105-118
ـ جاودا (أخ السابق)	88-105
ـ هيمسعل الثاني	60-88
ـ يوبا الأول	46-60
ـ يوبا الثاني	23-25 ب.م
ـ بطليموس	40-23

الفاتحون (القيروان)

	تاريخ الوصول إلى المغرب
ـ عبد الله بن سعد	647/27
ـ معاوية بن حديج	665/45
ـ عقبة بن نافع	670/50
ـ أبو المهاجر دينار	675/55

ـ عقبة	682/62
ـ زهير بن قيس البلوي	688/69
ـ حسان بن النعمان	692/73
ـ موسى بن نصير	705/86

الولاة

ـ محمد بن يزيد القرشي	715 / 96
ـ إسماعيل بن عبيد الله ابن أبي المهاجر	718/100
ـ يزيد بن أبي مسلم	720/102
ـ بشر بن صفوان الكلبي	721/103
ـ عبيد الله بن الحبحاب	732/114 أو 735/117
ـ كلثوم بن عياض القرشي	741/123
ـ حنظلة بن صفوان	742/124
ـ عبد الرحمن بن حبيب الفهري	745/127
ـ إلياس بن حبيب	755/137
ـ حبيب بن عبد الرحمن	756/138
ـ محمد بن الأشعث	759/142
ـ الأغلب بن سالم	765/148
ـ عمر بن حفص المهلبي	768/151
ـ يزيد بن حاتم المهلبي	772/155
ـ روح بن حاتم المهلبي	787-8/171
ـ نصر بن حبيب	790/174
ـ الفضل بن روح	793/177
ـ هرثمة بن أعين	795/179
ـ محمد بن مقاتل العكي	797/181

المراجع

أردنا أن يكون ثبت المراجع مرشداً إلى المصادر المهمة وحافزاً على التعمق في بعض المسائل التي ناقشناها بإيجاز. لذا كان الترتيب حسب المضمون. إلا فيما يتعلق بالمراجع الموجودة بالعربي وهي قليلة فإننا اكتفينا بترتيبها ترتيباً أبجدياً.

العربية:

- إبراهيم الرقيق القيرواني، تاريخ إفريقيا والمغرب، نشر المنجي الكعبي، تونس 1968.
- ابن ابي دينار، المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس، نشر محمد شمام، تونس 1967.
- ابن الصغير، أخبار أئمة الرستميين، نشر موتيلينسكي، باريس 1907.
- ابن عبد الحكم، فتوح إفريقيا والأندلس، نشر كاتو، الجزائر 1947.
- أبو العرب محمد التميمي، طبقات علماء إفريقيا وتونس، نشر علي الشابي ونعيم اليافي، تونس 1968.
- جوليان شارل أندريه، تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، تونس 1969.
- الزاوي الطاهر أحمد، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، القاهرة.
- سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، القاهرة 1965.
- الشماخي أحمد، كتاب سير علماء مشايخ جبل نفوسه، القاهرة طبعة حجرية.

- عبيد الله بن صالح (؟) نص جديد عن فتح العرب للمغرب، نشر ليفي بروفنصال 1954.
- فنطر محمد، يوغورطا، تونس 1970.
- ماك كول دانيل، الروايات التاريخية عن تأسيس سجلماسة وغانة، تعريب محمد الحمداوي، البيضاء، دار الثقافة 1975.
- معمر علي، الأباضية في موكب التاريخ، القاهرة 1964.
- مؤنس حسين، فتح العرب للمغرب، القاهرة 1947.
- الناصري أحمد، الاستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء 1954.

الأعجمية

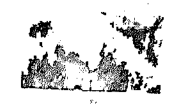
- حسب الترتيب التالي: الموازي لخطة الكتاب:

1.0 الأطالس التاريخية والأرخيولوجية.
1.1 تواريخ الدول الإسلامية وجداول أسماء الحكام.
2.0 مراجع عامة حول الحقبة.
2.1 مراجع عامة حول فترة ما قبل ـ التاريخ.
2.2 مراجع حول ما قبل ـ تاريخ المنطقة.
3.0 حضارات المغرب الأولى.
3.1 الثقافة البربرية
3.2 النقوش الصخرية.
4.0 قرطاج.
4.1 رحلة حنون.
4.2 حركة البونقة.
4.3 الممالك البربرية.
4.4 مثاقفة البربر عند مؤرخي الاستعمار.
4.5 نهاية قرطاج.
5.0 الاحتلال الروماني.
5.1 حرب يوغرثن.

5.2 الاستغلال الروماني.
5.3 الرومنة.
5.4 المقاومة البربرية.
6 التنصير.
7 الصحراء والقبيلة.
8.0 نهاية روما.
8.1 الوندال.
8.2 الاحتلال البيزنطي.
9 الفتح العربي.
10 ثورة الخوارج.

فهـرس

مضمون الكتاب



مجمل تاريخ المغرب 1

كان المؤرخ الإستعماري يمارس نقدا هو في الحقيقة مجموع ملاحظات منهجية على المعلومات التقليدية . وبسبب هذا النقد الافتراضي المنفصل تماما عن ترابط الأحداث أجرى المؤرخون الأجانب أحكاما سلبية على تاريخ المغرب .

فوجب نقدهم بأسلوبهم وذهنيتهم ، لا بترديد الحكايات التي أولوها وفندوها مرارا .

.. اما التأليف التاريخي الجديد

فسيكون بالضرورة عملا جماعيا ، يتعاون فيه باحثون من جميع التخصصات ، يراقب بعضهم البعض ، حتى لا نسقط في أحد الخطرين المحدقين بالمؤرخ المعاصر : الخيال المفرط أو النسبية المطلقة .



المركز الثقافي العربي
ص ب ١١٣/٥١٥٨ بيروت - لبنان
ص.ب 4006 - الدار البيضاء - المغرب